جامعة مولود معمري – تيزي وزو–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تطور الأزمة السورية في ظل الإستقطابات الإقليمية والدولية 2011-2015

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين:
- شريفي دليلة
- عباس أحسن

إشراف الأستاذة:
- عطيش يمينة

لجنة المناقشة:

الأستاذة:بردرتيبة.....رئيسا

الأستاذة: عطيش يمينة.....مشرفا ومقررا

الأستاذة: لعمراني آسيا.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

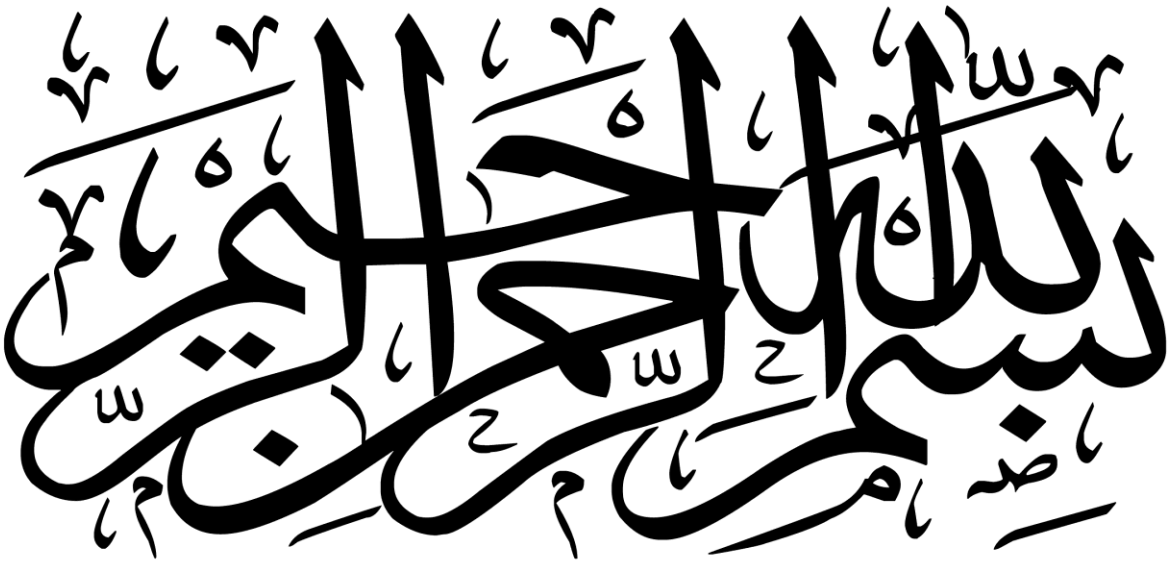
بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــاء

"اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي".

يا رب .... لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت ... بل ذكرني دائما أنّ الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح.

يا رب ... إذا جردتني من الأمل اترك لي قوة الصبر كي أتغلب على الفشل وإن جردتني من نعمة الصحة اترك لي نعمة الإيمان.

يا رب ... إذا نسيتك فلا تنساني.

آمين يا رب العالمين.

قال تعالى: "اقرأ باسم ربك الذي خلق (01) خلق الإنسان من علق (02) اقرأ وربك الأكرم (03) الذي علم بالقلم (04)علم الإنسان ما لم يعلم (05)"

صدق الله العظيم

"إذا قدّر لإمكانياتي المتواضعة، وتجاربي المحدودة أن تجعل جهودي غير كاملة، فإن هذه الجهود على أي حال، ستمهد السبيل أمام إنسان آخر بإمكانيات أضخم لتحقيق ما عجزت أنا عن الوصول إليه"

ميكيافلي.

الإهـداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنابالعافية، نتقدم بإهداء عملنا المتواضع إلى:

- ❖*الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما.*
- ❖*جميع أفراد العائلة الكل بإسمه كما أرجو التوفيق من القادرلأخواتي وأخواتى الأعزاء.*
- ❖*رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة دفعة العلوم السياسية.*
- ❖*إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل أصدقائي كل بإسمه.*
- ❖*أهدي هذا العمل إلى كل من يحب العمل والفضيلة، إلى كل عقل مفكر، إلى من سهر الليالي من أجل فكرة يؤمن بها وأتمنى من صميم قلبي أن يكون في حسن تطلعات الأساتذة والطلبة الباحثين.*

أرجو أن يكون هذا الجهد عونا وسندا لمن يهوي المعرفة ويقصي الحقائق، وذخرا لنا في ميزان حسناتنا بمشيئة الله.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم رب المستضعفين الذي بنعمته وتوفيقه تمّ هذا العمل ونرجو من الله عزّ وجلّ أن يجاز كل من ساهم ولو بقليل في إتمامه.

كما نشكر كل الشكر الأستاذة المشرفة "عطيش يمينة" التي كانت خير سند لنا في إنجاز هذا العمل ومتابعتها إلى حين رأى النور.

والشكر موصول إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه المذكرة وإثرائها بما هو نافع ومفيد من أصيل علمهما وواسع خبرتهما.

دون أن ننسى جميع أساتذة القسم الذين أشرفوا على تكويننا طيلة هذه المسيرة الدراسية وكل عمال المكتبة سائلا المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم جميعا.

خطة البحث

مقدمة:

الفصل الأول: البيئة الداخلية للأزمة السورية

المبحث الأول: الأوضاع السائدة في الجمهورية السورية قبيل الأزمة

المطلب الأول: الأوضاع السياسية

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصاديةوالاجتماعية

المبحث الثاني: مسار الأزمة السورية

المطلب الأول: البداية السلمية للاحتجاجات

المطلب الثاني: النزاع المسلّح

الفصل الثاني: البعد الإقليمي للأزمة السورية

المبحث الأول: الرهان الإيراني . التركي في سورية

المطلب الأول: التوجهات الإيرانية في الأزمة السورية

المطلب الثاني: الدور الجيوسياسي التركي في الأزمة السورية

المبحث الثاني: مصالح الأطراف المعادية لنظام بشار الأسد

المطلب الأول: السياسة الخارجية القطرية تجاه الأزمة السورية

المطلب الثاني: السياسة الإسرائيلية حيال الأزمة السورية

الفصل الثالث: السياق الدولي للأزمة السورية

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية في سورية

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية السورية من 2000 إلى غاية 2011

المطلب الثاني : البعد الإستراتيجي الأمريكي حيال الأزمة السورية

المبحث الثاني: السياسة الروسية في ظل الأزمة السورية

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن العلاقات الروسية السورية

المطلب الثاني: التدخل الروسي في الأزمة السورية

الخاتمة:

مقدمة

مقدمة:

تشهد سورية منذ مارس 2011 تحدي في تاريخها الحديث، وتطورا مفصليا بات يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية والتحالفات الدولية في المنطقة، فما كان للأزمة الداخلية السورية أن تصبح أزمة إقليمية دولية لولا تداخل عدة أسباب وعوامل ساعدت في تحويلها من احتجاجات ضد النظام السوري إلى أزمة إقليمية دولية أكثر منها سورية، فعلى المستوى السوري الداخلي تتعلق هذه الأسباب والعوامل بسوء الظروف السياسية والاقتصادية التي بدورها أثرت على الأحوال الاجتماعية، وعلى المستوى الإقليمي فقد ساعدت اعتبارات تتعلق بالتحالفات السياسية والتوازنات الأمنية على تحويلها من احتجاجات إلى أزمة إقليمية، وأما على المستوى الدولي فقد ساعدت اعتبارات إستراتيجية تتعلق بالمصالح والنفوذ ومستقبل التحالفات السياسية في المنطقة على تحويلها من استياء ضد النظام السوري إلى أزمة دولية.

وبجانب التوازن الحرج بين أطراف الأزمة داخليا، يلعب البعد الخارجي دورا مركزيا في تطورها وتوجيه مسارها. فالتاريخ والجغرافيا جعلا سورية دوما عند مسافة تتقاطع فيها المصالح الإستراتيجية بين القوى الرئيسية في المنطقة. وإلى جانب هذا البعد الإقليمي وعلاقة أطرافه بالدول الكبرى تبرز أهمية سورية عند لحظات التحول الكبرى في المنطقة باعتبارها بوابة يمكن من خلالها إعادة صياغة موازين القوى العربية والإقليمية وتحالفاتها الدولية.

إذ أنّ التحولات الجيوسياسية التي صادفتها الأزمة السورية أصابت صناع السياسة على المستويين الإقليمي والدولي بالدهشة، فمع مراقبة ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه هذه التحولات أعطت الانطباع بأنّ جميع هذه القوى تسعى للبحث عن آلية تمكنها من التدخل بشكل أو بآخر في عمليات التحول أو على الأقل في مخرجاته الانتقالية، تمهيدا للمحافظة على مصالحها ودورها في مرحلة ما بعد هذه التحولات.

ومما لا شك فيه أنّ الأزمة السورية أحدثت إرباكا حقيقيا، وخاصة للدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة العربية، لتستحوذ كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية النصيب الأكبر فيما مثلته تلك الأزمة من تغيرات على الساحة الإقليمية والدولية، حيث

استطاعت الأزمة السورية أن تفجر العديد من الإشكاليات الداخلية والخارجية، أجبرت صناع القرار على المستويين الإقليمي والدولي في البحث عن طرق تتلاءم مع تطورات المنطقة.

فقد نتج عن الأزمة السورية مجموعة من التفاعلات والتحديات وجاءت المواقف وردود الأفعال الإقليمية والدولية تجاه الأزمة في شكلها المتناقض والمتضارب. وقد أصبح واضحا أنه وفقا لأولويات المصالح واعتبارات جني المنفعة تتحدد توجهات القوى الإقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية والتي يلعب فيها عامل المصلحة دورا كبيرا في تحديد سياسة ومواقف تلك القوى.

1) أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية التي كانت وراء اختيارنا للموضوع، حيث أنّ هذه الدوافع تكونت وتجسدت بحكم انتماءاتنا الشخصية وانطلاقا من اهتماماتنا العلمية وميولاتنا في مجال تخصصنا.

- **الدوافع الموضوعية:** يعتبر موضوع المذكرة أحد أهم المواضيع الجديدة والهامة التي طرأت في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية وهذا نظرا لاحتواء هذا الموضوع على مجموعة من المتغيرات التي تعرف جدلا واسعا في النقاشات الأكاديمية الحديثة وهو ما يشكل الأرضية الخصبة لإنتاج المشاريع البحثية والإنتاج المعرفي.
- **الدوافع الذاتية:** فتتمثل في ميولاتنا واهتمامنا في دراسة منطقة الشرق الأوسط وأهم الأزمات التي تعرفها المنطقة، خاصة ما تصدع في الآونة الأخيرة، أين عرفت المنطقة حراك واسع في خضم ثورات الربيع العربي وبالتحديد تأزم الأوضاع في سورية لما لهذا البلد من أهمية باعتبارها بوابة الشرق الأوسط، حيث أنّ جلّ التوازنات والتغيرات في المنطقة تتأثر بهذه البؤرة، إضافة إلى الرغبة في تتبع ما آلت إليه الأوضاع الراهنة.

2) أهمية الدراسة:

- **الأهمية العملية للدراسة:** تنبع هذه الأهمية من كونها تركز على دراسة وتحليل تطور الأزمة السورية ومعضلات تسويتها في ضوء الإستقطابات الإقليمية والدولية، باعتبار أن القوى الإقليمية والدولية أصبحت أطرافا مباشرة في الأزمة، وانطلاقا من طبيعة الدراسة ومرورا بخصوصية وواقع الأزمة السورية فإنّ الدراسة تستمد أهميتها من كونها تمثل محاولة للتعرف على أهم الإستقطابات التي منيت بها الأزمة والمعضلات الداخلية والخارجية لتسويتها.
- **الأهمية العلمية للدراسة:** تكمن في ضرورة البحث في مواقف الأطراف المتباينة تجاه الأزمة لمعرفة المحددات والتداعيات الناتجة عن تلك المواقف وكيفية توظيفها بما يحافظ على الأمن والسلم الداخلي لسورية، وأيضا من أجل إثراء المكتبة بهذه الجهود كون أنّ الدراسة التي تناولت هذا الحدث قليلة وهذا راجع إلى حداثة الموضوع، فنحن ارتأينا استحداث مضامين جديدة من خلال إدخال بحوث ومفاهيم معاصرة ومستجدة.

3) أهداف الدراسة:

* التعمق في معرفة نشأة ومسببات الأزمة السورية وتطور مراحلها.
* تحليل محددات مواقف الدول تجاه الأزمة السورية.
* التعرف على أثر مواقف الأطراف على تطورات الأزمة.
* تحليل دور القوى والأطراف المشاركة والفاعلة في الأزمة السورية.

4) إشكالية الدراسة:

أثارت الأزمة السورية منذ اندلاعها في شهر مارس 2011 العديد من التساؤلات حول مسارها ومستقبلها ومواقف الأنظمة الإقليمية والدولية تجاهها وتداعياتها على هذه الأنظمة، ولهذا وفي ظل تزايد عدد الأطراف والقوى المتدخلة في الأزمة عربيا

وإقليميا ودوليا والتي بدأت كاحتجاجات شعبية سلمية ضد نظام بشار الأسد، ثمّ تحولت إلى أزمة إقليمية عندما وقفت قوى إقليمية بجانب النظام وأخرى بجانب المعارضة، وسرعان ما أصبحت في نهاية المطاف أزمة دولية هذا ما أدى إلى تزايد تعقيد الأزمة وصعوبة وتراجع فرص تسويتها بسبب اختلاف المصالح وتشابكها بين مختلف الأطراف في ظل واقع مأساوي يزداد سوادا على أرض الواقع.

لذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول تطور الأزمة السورية ومعضلات تسويتها في ضوء الإستقطابات الإقليمية والدولية والتحولات التي طرأت على سياسة تلك القوى.

وعليه نطرح التساؤل التالي:

ما مدى تأثير الإستقطابات الإقليمية والدولية للأزمة السورية على تسويتها؟

وهذه الإشكالية بدورها تتفرع إلى مجموعة من التساؤلات أهمها:

* فيما تكمن الأسباب والدوافع التي أدت إلى نشوب الأزمة السورية؟
* من هي الأطراف الفاعلة والمؤثرة في الأزمة السورية؟
* كيف أثرت مواقف الأطراف الفاعلة في مجريات الأحداث على تطور الأزمة السورية؟
* فيما تتمثل المعضلات الداخلية والخارجية لتسوية وحل الأزمة السورية؟

5) فرضيات الدراسة:

كما هو معروف فكل دراسة تتطلب مجموعة من الفرضيات يمكن أن تبنى عليها الدراسة.

فالفرضية هي تصريح علمي ينبئ بعلاقة بين عنصرين أو أكثر وتتضمن تحقيق إمبريقى، ولذلك تتضمن الدراسة الفرضيات التالية:

* كلما فشل النظام السياسي في تحقيق مطالب البيئة الداخلية كلما أدى ذلك إلى نشوب أزمة معقدة.
* كلما زاد حجم اللاإستقرار في الجمهورية العربية السورية كلما انعكس ذلك على الدور الجيوسياسي لدول الإقليم.
* هناك علاقة بين طريقة تسوية الأزمة السورية ومستقبل التحالفات الإقليمية والدولية.
* إنّ صراع القوى والأطراف المؤثرة في الأزمة السورية هو العائق أمام حل الأزمة السورية.

6) حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي:

- **الحدود الزمنية:** وتمتد من تاريخ اندلاع الاحتجاجات السلمية في سورية وذلك في شهر مارس 2011 وهو تاريخ بروز الأزمة السورية حتى التدخل العسكري الروسي بشكل مباشر في الأزمة وذلك في أواخر العام 2015.
- **الحدود المكانية:** وتشمل الجمهورية العربية السورية كون الظاهرة المرصودة محل الدراسة ضمن الحدود المكانية والجغرافية لها.
- **الحدود الموضوعية:** حيث اقتصرت الدراسة على تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها في ضوء الإستقطابات الإقليمية والدولية.

7) الإطار المنهجي للدراسة:

بغية الخوض في إشكالية موضوعنا حاولنا الأخذ بمجموعة من المناهج هذا لكي يتسنى العمل بالجانب النظري المتحصل عليه أثناء المسار الدراسي وهي:

- **منهج دراسة الحالة:**

تجمع التعريفات على أنّ منهج دراسة الحالة يهدف إلى التركيز على حالة معينة تجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها وتحليلها للوصول إلى نتائج واضحة بحولها.[1]

وقد ارتأينا استخدام هذا المنهج في دراستنا وذلك من خلال دراسة الحالة السورية باعتبارها جاءت في خضم ثورات الربيع العربي وهي تتمتع بالخصوصية عن باقي تلك الثورات وذلك لما آلت إليه الأمور ولهذا ركزنا على هذه الحالة.

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

هو المنهج الذي يقوم على تفسير الوضع الراهن والظاهر للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها ووصف العلاقات الموجودة بين متغيراتها بهدف الوصول إلى وصف علمي دقيق متكامل للظاهرة بالاعتماد على الحقائق المرتبطة بها.[2]

لقد تمّ توظيف هذا المنهج في دراستنا وذلك من خلال توضيح المتغيرات المتحكمة في الأزمة السورية وذلك لفهم الحالة التي عليها الأزمة اليوم.

- **المنهج الإحصائي:**

يعتمد هذا المنهج على جمع وتنسيق معلومات مكثفة من أنواع مختلفة ومن مصادر

متعددة ويوضح العلاقات بينها، إذ يقوم هذا المنهج على جمع الحقائق والمعلومات السياسية التي يمكن حسابها وقياسها واستخلاص النتائج منها.[3]

---

[1] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2009، ص. 46.

[2] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات، القاهرة: ب.د.ن، 1996، ص. 118.

[3] محمد سليمان، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، عمان: دار زهران، 2009، ص. 88.

تمّ توظيف هذا المنهج من خلال الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات والأرقام الخاصة بالاقتصاد والفقر والبطالة وغيرها لإعطاء نظرة حول مدى التحسن البطيء في هذه القطاعات وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية لسورية.

- **المنهج المقارن:**

يعرف المنهج المقارن على أنه المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية وذلك من خلال تحديد المشكلة ووحدة التحليل المركز عليها في المقارنة إما الدولة أو الحزب أو المؤسسة أو عملية صنع القرار.[1]

تمّ الاعتماد على هذا المنهج في الدراسة وذلك من خلال المقارنة وتحديد الاختلافات بين المصالح والإستراتيجيات المنتهجة للدول المتدخلة في الأزمة وكذا مواقفها حيال الأمر.

- **المنهج التاريخي:**

وهو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية من أجل استخلاص التعميمات والنتائج العامة والتي لا تقف في فهم أحداث الماضي ولكن أيضا تساعد في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وتوجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.[2]

حيث تمّ اعتماد هذا المنهج من خلال تتبع علاقات بعض الدول مع سورية (روسيا والولايات المتحدة الأمريكية) وذلك من أجل فهم سلوكها المنتهج باعتبار ذلك يعود إلى طبيعة العلاقة التي تجمعها مع هذا البلد وذلك لتفسير سبب وقوف إحداها بجانب النظام والأخرى بجانب المعارضة.

فالتاريخ هو الذي يفسر هذه المواقف فلا بدّ من دراسة الماضي لفهم الحاضر.

---

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر: دار هومة، ط 4، 2002، ص. 76.

[2] عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص. 107.

8) الإطار النظري والإقترابات للدراسة:

- **النظرية الواقعية:**

تعد المدرسة الواقعية من مدارس العلاقات الدولية التي اهتمت بالواقع الفعلي وهي المدرسة التي ترى أن العالم هو عالم صراع وحرب وتركز هذه النظرية على فكرة المصلحة باعتبارها جوهر السياسة فالدول تربطها مصالح. حيث لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية التي تسعى لتحقيقها.[1]

حيث تمّ استخدام هذا المنهج لتوضيح مصالح الدول المتدخلة في الأزمة والصراع الدائر بينها. فكل مواقفها كانت في حقيقة الأمر حماية مصالحها في المنطقة.

- **نظرية الدومينو:**

تقوم هذه النظرية على افتراض أن وقوع دولة في يد قوة كبيرة سوف يؤدي إلى توالي سقوط الدول المجاورة وكأنه بناء أقيم رأسيا، فإذا أزيح جزء منه انهار باقي البناء بالتوالي.[2]

تمّ توظيف هذه النظرية في الدراسة وذلك من أجل فهم الهدف الذي تسعى إليه الدول المعارضة للنظام فهي تهدف من خلال الإطاحة بنظام بشار الأسد لكسر جناح المحور الراديكالي المجسد في إيران وحزب الله والفصائل الفلسطينية فبإزاحة هذا النظام ستتوالى سقوط هذه الأطراف.

- **نظرية اللعبة (المباريات):**

الصراع والمساومة هو جوهر هذه النظرية إذ تفترض هذه الأخيرة أنّ ثمة موقف صراعي ناجم عن وجود علاقات ومصالح متضاربة أملا في الحصول على مكاسب سواء كانت كلية

---

[1] جهاد عودة، النظام الدولي : نظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص. 21.

[2] خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع –الأشخاص والقضايا، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص. 224.

"لعبة صفرية" أم اقتساما "لعبة غير صفرية"، ويجري تصور الصراع على شكل مباراة بين طرفين أو محورين يريد كل منهم تحقيق الفوز في هذه المباراة.[1]

تمّ توظيف هذا المنهج لأن الأزمة السورية أصبحت ساحة حرب بالوكالة بين أطراف متصارعة إقليمية ودولية تريد تحقيق مصالحها ونفوذها وذلك بإزاحة الطرف الذي يعيق ذلك، وبجانب آخر هناك كل من المعارضة والنظام حيث كل طرف يطمح لإسقاط الآخر من أجل إدارة الأمور في المرحلة الانتقالية.

- **اقتراب القيادة:**

أبدى العديد من المفكرين في مجال السياسة الخارجية اهتمامهم بشخصية صانع القرار ودورها في تحديد مسار تصميم وتنفيذ السياسة الخارجية، وقد استعملوا في ذلك العديد من الإقترابات ومنها اقتراب القيادة الذي انقسم مناصروه بين من ركزوا على سمات أو الخصائص الذاتية لصناع القرار وهناك اتجاه آخر يركز على دور القائد أو صانع القرار في مواقف معينة طبقا للظروف المحيطة به وليس تبعا لسماته الشخصية.[2]

تمّ توظيف هذا الاقتراب في دراستنا هذه لتحليل مواقف الدول لفهم سياستها المنتهجة حيال تطورات الأحداث وذلك من خلال دوافع صناع القرار التي كانت تتحكم فيهم جملة من المحددات، خاصة فيما يخص السياسة الإسرائيلية والتركية التي لعب فيها صانع القرار دور مهم في توجيه الأمور فيما يصب في مصالح دولهم.

9) الإطار المفاهيمي للدراسة:

قبل التطرق إلى أي موضوع يجب القيام بضبط المفاهيم الجوهرية المتعلقة بالموضوع وبالنسبة لدراستنا فتشمل أهم المصطلحات المفاهيمية ما يلي:

---

[1] المرجع نفسه، ص. 210.

[2] أحمد نوري النعيمي، ذجا، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص. عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة نمو 278.

* **مفهوم الأزمة:**

تعرف الأزمة الدولية في العلاقات الدولية بأنها فترة تتزايد فيها احتمالات الحرب بين الأطراف الدولية وذلك عندما يدرك طرف أو أكثر بأنّ مصالحه مهددة، فالأزمة قد تتصاعد ما يؤدي إلى حروب أو يتم إدارتها بإيجاد الحلول السلمية لها وبالتالي فالأزمة تفصل بين وقت السلم ووقت الحرب وليس بالضرورة أن تؤدي كل أزمة إلى حرب.[1]

فالأزمة موقف معقد ومتشابك يتضمن درجة عالية من السخونة وتتضارب ضمن هذا الموقف مجموعة من العناصر المتعارضة والمتناقضة بصورة عالية وتزداد درجة التعقيد والتضارب بتصاعد الأزمة وتفاعل صناع القرار معها ومع تفاعلاتها وانعكاساتها المستقبلية.[2]

من خصائص الأزمة أنها تعد حدث مفاجئ يهدد المصلحة الوطنية ويتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانيات ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة.[3]

إذ للأزمة ثلاث مستويات وهي:[4]

أ. **الأزمة المحلية:** هي الأزمات الناتجة عن أسباب التحدي الداخلي دون تدخل خارجي.

ب. **الأزمة الإقليمية:** هي الأزمات التي تحدث بسبب التهديد الخارجي مثل إجراء الحصار والنزاع المسلح ينعكس آثاره على إقليم بأكمله.

ج. **الأزمة الدولية:** هي الأزمات التي تحدث بسبب التهديد للمصالح من قبل دولة ومحاولتها القيام باستخدام القوة العسكرية.

---

[1] مارتين غيريفيتش، ثيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006، ص. 47.

[2] محمد رشاد الحملاوي، إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية، القاهرة: دار أبو مجد، 1993، ص. 42.

[3] أمين هويدى ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1975، ص. 86

[4] نواف قطيش، إدارة الأزمات، عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، 2009، ص. 31.

* **مفهوم النزاع:**

يعني هذا المصطلح أن يضرب شيئان ببعضهما ولقد ذهب أحد الكتاب في تعريف النزاع بأنه صراع حول القيم أو السلطة أو المواد المحدودة أو هو صراع يتعادل أو تتعارض فيه أهداف المتخاصمين كما قد يعني النزاع تعارضا مدركا من المصالح أو اعتقاد بأن الطموحات الحالية للطرفين لا يمكن تحقيقها معا في آن واحد.[1]

يعرّف الدكتور" يوسف ناصف حتى" النزاع بأنه: "تصادم أو تعارض بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين أطراف أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغيره.[2]

ومن بين أشكال النزاعات نجد النزاع المسلح وهو عبارة عن وضع تنافسي بين أطراف ذات مواقف غير متوافقة بخصوص السلطة حيث يتم استخدام القوة المسلحة بين طرفين أحدهما على الأقل حكومة دولة نتيجة على الأقل خمسة وعشرين ضحية.[3]

* **مفهوم التدخل الدولي:**

يعني الممارسات الخارجية التي تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، بينما يستخدم بعض المحللين هذا اللفظ إلى الإشارة للتدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.[4]

أما "ريشارد ليتل" فيركز في مقاربته المفاهيمية للظاهرة على تدخل الطرف الثالث عند تأزم النزاع الداخلي في الدولة المفككة.

---

[1] جابر إبراهيم الراوي، المنازعات الدولية، بغداد: مطبعة دار السلام، 1978، ص. 86.

[2] يوسف ناصف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص. 160.

[3] الزهراء حساني، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الحديثة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص ص، 17- 18.

[4] جوزيف ناي الابن، المنازعات الدولية، ترجمة: أحمد الجمل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997، ص. 196.

إذ يحاول أطراف الصراع الداخلي في الدولة المفككة طلب مساعدة أو توريط الحلفاء الخارجيين في النزاع الداخلي.

وعليه فالعملية التدخلية تحدث عندما يستجيب الطرف الثالث "الحليف الخارجي المستمال" لدافع تدخلي هدفا في تحويل مجرى النزاع.

ويأخذ هذا التدخل عدة أشكال قد تكون قمعية باستعمال وسائل عسكرية وهذا ما كان متجسد من التدخل العسكري الروسي، أو غير قمعية عبر الحصار الاقتصادي والعقوبات الدبلوماسية وهذا ما كان متجسد في خصوم النظام، حيث أن التدخل في الأزمة أخذ عدة صور كالإمداد بالسلاح وممارسة مختلف أساليب الضغط الدبلوماسية والاقتصادية.[1]

10) الدراسات السابقة:

دراسة للباحث "مالك أحمد حربا"، بعنوان الثورة السورية: ثورة الكرامة والحرية الأسباب والتطورات والتداعيات والآفاق المستقبلية، الدوحة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2011.

تناولت هذه الدراسة أسباب اندلاع الأزمة السورية وتطوراتها وتداعياتها.

حيث خلصت الدراسة إلى أن أسباب الثورة هي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، ورأى الباحث أنّ الثورة السورية قد وصلت إلى نقطة اللاعودة وأنّ النظام وجد نفسه مضطر أن يختار ما بين المواجهة الشاملة والإصلاح الشامل، حيث اختار النظام السوري المواجهة الشاملة داخليا وإقليميا ودوليا.

دراسة للباحث "غازي التوبة" بعنوان الثورة السورية: الأسباب والتطورات، الدوحة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2012.

[1] سمير حمياز، إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الإستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص. 25.

تناولت هذه الدراسة الأسباب التي أدت إلى اشتعال الأزمة السورية وآثارها على الشعب السوري وسورية. كما أنها تطرقت إلى أسباب وقدرة النظام السوري على الصمود والاستمرار في التصدي للاحتجاجات الشعبية، كما ألقت الضوء على الأطراف التي تدعم النظام.

خلصت الدراسة إلى أنّ الأزمة انطلقت في سورية بسبب القمع من جانب النظام وغياب الحياة السياسية والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها الشعب، وبأن النظام السوري قد أفشل كل الجهود والمبادرات لحل الأزمة وبأنّ حل الأزمة لن يكون إلا برحيل النظام السوري.

دراسة "بن سميث " بعنوان سوريا: لا نهاية في الأفق، القاهرة: مركز الأهرام للبحوث الإستراتيجية، 2012.

تناولت هذه الدراسة الأزمة السورية ومجموعة من القوى السياسية والعسكرية في سورية والتي تدعم المعارضة والحكومة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه الدول الأخرى في محاولة التأثير على مجريات الأزمة والعقبات التي تحول دون التدخل الفعال لإنهاء الأزمة والنتائج المحتملة للأزمة السورية.

خلصت هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد حل قريب للأزمة السورية بسبب الانقسامات بين القوى الإقليمية والدولية وذلك بسبب مصالحها وأنّ ما يحدث في سورية هو صراع على النفوذ بين تلك القوى.

دراسة للباحث "محمود خليل يوسف القدرة"، بعنوان تطور العلاقات السياسية التركية–السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007–2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإستراتيجية، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض تطور العلاقات بين البلدين بالإضافة إلى تحليل الدور الذي تلعبه تركيا في الأحداث الجارية في سورية وذلك ضمن المتغيرات الإقليمية.

حيث خلصت الدراسة إلى أن تركيا تسعى للعب دور إقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية من خلال تأييد المعارضة السورية ضد النظام القائم وذلك بمساعدة قوى أخرى كان لها الدور في إطالة أمن الأزمة. فهذه القوى عملت على تأكيد دورها ومكانتها في رسم معالم المنطقة في مرحلة ما بعد الرئيس بشار الأسد.

دراسة للباحثة "سهام فتحي سليمان أبو مصطفى"، بعنوان الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011–2013، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2015.

ركزت هذه الدراسة على ماهية الأزمة وأسبابها وتداعياتها على البيئة الداخلية، ومدى تأثير وتأثر البيئة الدولية والإقليمية بها. إذ تناولت هذه الدراسة البيئة الداخلية للأزمة السورية مع المحددات الإقليمية والدولية المؤثرة في الأزمة السورية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنّ هناك محددات داخلية وخارجية لعبت دورا في تعقد الأزمة السورية وإطالة أمدها.

ومن خلال التعقيب على جل هذه الدراسات نجد:

- أنّ هذه الأخيرة بحثت في الأزمة السورية بشيء أكبر من التعمق والتحليل كما أنها تعرضت للأزمة من جوانب عامة وليس بالتفصيل العميق وعزت معظمها أسباب الأزمة إلى أسباب داخلية، ولم تتطرق إلى العوامل الخارجية التي ساعدت على اندلاعها.
- بالرغم من أنّ كثيرا من هذه الدراسات قد تناولت الأزمة السورية بشيء من التفصيل والتحليل إلا أنّ مضمونها لم يحتوي على تحديد أساسي ودقيق لتأثير توازن القوى الإقليمية والدولية على الأزمة السورية وانعكاس آثار الأزمة على هذه التوازنات.

ونظرا لأهمية الإستقطابات الإقليمية والدولية وانعكاس تأثيرها على مجريات الأحداث في سورية عن طريق تأثيرها ودخولها كلاعبين وفاعلين في تلك الأحداث سواء أكان بشكل مباشر أم غير مباشر عن طريق قوى متحالفة أو متوافقة المصالح معها أي التدخل أو الحرب بالوكالة.

فقد رأينا أن تناول هذا العنوان الذي يدرس الإستقطابات الإقليمية والدولية وأثره على تطور الأزمة السورية لتعطي مرحلة معاصرة وصعبة في العلاقات الدولية لاسيما في الأزمة السورية التي أصبحت ساحة حرب بالوكالة عن قوى دولية وأخرى إقليمية متحالفة أو متوافقة معها. وذلك من أجل إضافة ولو القليل من التفاصيل.

11) صعوبات الدراسة:

في سبيل البحث عن إجابة لإشكالية بحثنا تعرضنا للعديد من الصعوبات أبرزها:

* قلة المراجع التي تتناول موضوع الأزمة السورية وذلك راجع إلى حداثة الموضوع وتسارع تطور الأحداث فيوميا نشهد بروز تغيرات ميدانية وهذا بسبب ديناميكية الحدث مما أدى إلى صعوبة ضبط الأحداث.
* أما المشكل الآخر الذي اعترضنا هو محدودية الوقت بالنسبة لموضوع كهذا خاصة مع اعتمادنا على الترجمة.

لكن رغم هذه الصعوبات إلا أنها لم تقف ولا يمكن أن تقف عائق أمامنا لإنجاز بحثنا، خاصة وأنه امتاز بعنصر التشويق نظرا لكونه ينطلق من الواقع المعاصر.

12) تقسيم الدراسة:

من أجل تغطية الموضوع بما يؤدي إلى الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة وبما يعزز الفرضيات السابقة اتبعنا الخطة التالية المكونة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

حيث في الفصل الأول سوف نتطرق بصفة عامة لتحليل البيئة الداخلية التي كانت سائدة في الجمهورية العربية السورية قبل اندلاع شرارة الاحتجاجات، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين الذي بدوره يتفرع إلى مطلبين. إذ أن المطلب الأول يتناول الأوضاع الداخلية السائدة لدى سورية، التي كان لها دور في بروز الأزمة الداخلية السورية ومن بينها الأوضاع السياسية التي كان فيها الشعب السوري مهمش طيلة فترة حكم بشار الأسد، إضافة إلى تراجع الأوضاع الاقتصادية التي أدت إلى تراجع المستوى المعيشي للأفراد. أما فقد تناول مراحل تطور الأزمة بداية من كونها كانت احتجاجات شعبية تطالب بالإصلاحات الفورية سرعان ما تحولت إلى نزاع مسلح نتيجة مواجهة النظام لهته المطالب، من خلال استخدام القوات الأمنية التي كان لها دور بارز في إلحاق الضرر بالشعب الذي واجهها هو في المقابل برفع السلاح.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى البعد الإقليمي للأزمة بعدما كانت أزمة محلية وهذا ناتج عن تدخل القوى الإقليمية في مجريات الأحداث، وهذا لكون أن الوضع الذي آلت إليه سورية له تداعيات على المنطقة، إذ أن في المبحث الأول سوف يدرس الرهان الإيراني التركي في سورية وهذا لاعتبار أن هاتين الدولتين لهما أجندتهما في المنطقة تطمحان لتحقيقها مما أدى إلى تنافسهما واستباقهما في تغيير مجريات الأحداث فيما يصب لمصلحتهما فقد تناولنا فيه سياسة كل من قطر وإسرائيل وكيف لعبت هاتين القوتين دور في معارضة النظام السوري ومحاولة كل منهما إزاحة هذا الأخير كونه يعد من ألد أعدائهما في المنطقة.

أما الفصل الثالث فهو يتناول السياق الدولي للأزمة السورية وهو أيضا يضم مبحثين، حيث في هذا المبحثين سنعالج دور كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية وما آلت إليه الأوضاع جراء تنافس هاتين القوتين في إدارة الأحداث مع سرد لأهم المحطات التاريخية التي تجمع هاتين الدولتين مع سورية وذلك لفهم

توجهات كل منهما حيال الإستراتيجية المتخذة حيال مجرى الأزمة كون أن الأرض السورية أصبحت بؤرة تنافس هاتين الدولتين.

الفصل الأول:

البيئة الداخلية للأزمة السورية

تمهيد:

شهدت عدد من الدول العربية مع مطلع عام 2011 إحتجاجات ومظاهرات شعبية واسعة، حيث كانت هذه الأخيرة نتيجة لما تعانيه هذه الدول من تخلف وتراجع في جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية، وقد طالب المحتجون رؤساء دولهم بضرورة التنحي وترك السلطة من أجل قيام حكم ديمقراطي تعددي إذ أن في معظم هذه الدول تم إسقاط حكامهم، إلا أن هناك الحالة السورية التي تكتسي ميزة فريدة وهذا أنه لحد الساعة لم تتمكن من إسقاط نظامها كونه يتميز بميزات جعلته يصمد طيلة هذه الفترة.

حيث أن الأزمة السورية عرفت خلال هذه الفترة عدة مراحل بداية كونها كانت إحتجاجات سلمية تطالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ما لبثت أن تحولت إلى ساحة دموية تطالب بإسقاط النظام إذ كشفت هذه الأزمة عن تعقيدات العوامل الفاعلة فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا إضافة إلى تداخل عدة معطيات فيها نتيجة الضغوطات الداخلية.

ففي إطار هذا الفصل سيتم تناول هذه المعطيات من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأوضاع السائدة في الجمهورية السورية قبيل الأزمة.

المبحث الثاني: مسار الأزمة السورية.

المبحث الأول: الأوضاع السائدة في الجمهورية السورية قبيل الأزمة

المطلب الأول: الأوضاع السياسية

تعتبر الجمهورية العربية السورية من بين الدول العربية الأكثر دكتاتورية، فرغم المكانة التي اكتسبتها سياستها الخارجية في تسييرها الشؤون الإقليمية التي كللت بالنجاحات إلا أن سياستها الداخلية لا تعكس تلك الانتصارات وذلك راجع إلى الإهمال الكبير من طرف النظام للأحوال الداخلية للبلاد وهذا ناتج عن عدة مظاهر في الحياة السياسية التي تعكس ذلك ومن أبرزها نجد:

* عمل النظام السياسي في سورية على بناء دولة جهاز أمنية تحتكر كل ما يخص الدولة والسلطة والمجتمع، إذ تم تسييس المؤسسة العسكرية تحت غطاء من العقائدية البعثية التي أعدت قوات النخبة فيه (الحرس الجمهوري) لتنفيذ مهام أمنية ضرفية وذلك من أجل إخفاء حقيقة الدولة البوليسية، إذ تم استخدام حزب البعث والأحزاب المتحالفة معه في إطار ما يسمى بالجبهة الوطنية التقدمية.[1]
* سعت السلطة بمجمل قطاعاتها وأدواتها إلى تثبيت الحكم العائلي وذلك من خلال المراقبة والضبط الأمني للمجتمع كافة حيث ساهمت المؤسسة الأمنية والعسكرية والطائفية بشكل رئيس في تسيير الشأن السياسي والحكومي، إذ تدخلت هذه

[1] منذر خدام، ربيع سورية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التعبير، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص. 87.

المؤسسات في البنية السورية لدرجة أصبحت بالمعنى العرفي للقوانين الناظمة للمجتمع.[1]

* إن النظام الحاكم في سورية طغت عليه القبضة الأمنية التي من خلالها أصبحت لديه إمكانيات واقعية وقانونية لأن يتهم أي فرد بمجرد الشك وأن يعتقله ويعذبه ويعدمه من دون أن يكون لأي أحد الحق بالاعتراض وبالتالي أحس المواطن السوري بأنه لا كرامة ولا قيمة له فهو معرض للاعتقال دون أسباب تذكر.
* عمل النظام السياسي السوري على إنشاء وتركيب فئة كبيرة من مختلف شرائح المجتمع لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة التي كانت بدورها تتحكم بزمام الأمور متناسية مطالب الشعب، إذ وصل الأمر أن هذه الطبقة أصبحت تحتكر كل مجالات الحياة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الإيديولوجية والثقافية وبالتالي فهي استحوذت على موارد الدولة والشعب بأكمله.
* إن هذه الطبقة الطاغية قامت بالسيطرة على المؤسسة العسكرية والأمنية والحزبية ووسائل الإعلام والجامعات والمدارس وحتى دور العبادة والنقابات وهي بالتالي تشغل حيزا كبيرا في المجتمع السوري.
* قام النظام السياسي السوري بإسدال جل الوظائف في الدولة لحزب البعث الاشتراكي وذلك من أجل الإبقاء على سيطرته في الحكم[2]، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. استيعاب المجتمع سياسيا وتنظيميا بما يخدم استمرار السلطة.

ب. استخدام الحزب كوسيلة للارتقاء في هيكل السلطة.[3]

---

[1] عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص. 107.

[2] فهد معن، الثورة السورية قصة البداية، بيروت: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014، ص. 4.

[3] محمد جمال بيروت ومجموعة باحثون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة سوريا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص. 292.

ج. تحويله لأداة رقابة أمنية على المجتمع وذلك من أجل تحديث المعلومات العامة عن المواطنين ورصد كل أنواع الحراك السياسي وإن كان إصلاحيا.

* يعتبر رئيس الجمهورية في النظام السوري حجر الزاوية فهو يعد الأمين العام لحزب البعث ورئيس مجلس القضاء الأعلى،ويملك حق حل مجلس الشعب والتشريع في غير دورات انعقاد مجلس الشعب ورد القوانين. وهو الذي يعين الوزراء ويقيلهم، وهو القائد العام للجيش والقوات المسلحة إضافة أنه يجمع في إطاره السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، كما أنه هو الذي يشرف على عمل مجلس الوزراء وتوجهه وبالتالي فقد طغى على الحياة السياسية انعدام مبدأ المشاركة السياسية التي تعد من مبادئ الديمقراطية وهذا ما يفسر حقيقة انعدام الديمقراطية في سورية رغم إدعاء المسؤولين بديمقراطية البلد وممارستها هذا المبدأ.

* يعد البرلمان في سورية مجرد مجلس استشاري فهو لا يعبر عن مطالب الشعب وهذا ما يفضح حقيقة غياب الممارسة الحقيقية للوظيفة التشريعية لهذه الغرفة وعدم مزاولتها لأدائها الحقيقي في الحياة السياسية، إضافة إلى ذلك فإن أعضاء هذه الفئة يتم اختيارهم من طرف الطبقة الحاكمة، وبالتالي فالسلطة الموكلة لهم تعد غير شرعية باعتبارهم لم يتم اختيارهم بإرادة الشعب الذي في حقيقة الأمر يعد الأداة التي من خلالها يطمح الشعب لإيصال مطالبهم إلى الطبقة الحاكمة وذلك عن طريق هذه القناة، وبالتالي هناك قطيعة كبيرة وفجوة بين الشعب وممثليها مما يؤدي إلى غياب الحوار بين العضوين، فبالرغم عن كل الانتخابات التي كانت تجري ما هي إلا صورية لا تعبر عن إرادة الشعب، فهي تتم من أجل إضفاء الشرعية ولكن الحقيقة كانت كلها انتخابات مزورة والقوائم والنتائج يتم العمل بها على حسب رغبات الطبقة الحاكمة ورعيته.

* أما السلطة التنفيذية فرئيسها يتمتع بصلاحيات تكاد تكون شبه مطلقة تعطيه دوما كلمة الفصل الأخير في جميع القرارات والتشريعات بحكم تخويل الدستور له[1]، فهذه المؤسسة ما كانت سوى وسيلة لفرض توجهات الحكام متجاوزة انشغالات الشعب بل بالعكس كانت قرارات هذه المؤسسة تجبر الشعب على التنازل عن العديد من حقوقه وحرياته الأساسية دون الاستفادة بالمقابل من التزام الدولة بتأمين الحماية الضرورية له.
* عمل حزب البعث الاشتراكي على تهميش وإضعاف مؤسسات الدولة وذلك من خلال فرض قانون الطوارئ واحتلاله جل الوظائف فيها، إضافة إلى اعتلاء السلطة وفرض السيطرة على مؤسسات الدولة والمجتمع.
* قام هذا الحزب (حزب البعث الاشتراكي) إلى إسناد الوظائف المهمة في المؤسسات والوزارات إلى الأعضاء الموثوقين في حزبه دونما النظر إلى أهليتهم واختصاصهم وكفاءتهم ولاحقا أصبحت الأجهزة الأمنية الوصية على أجهزة الدولة حيث أدى هذا الوضع إلى تدني كفاءة الإدارة وفاعليتها وانتشار الفساد وتجاوز القوانين والأنظمة وتكرست ثقافة الولاء والتماهي مع من يملك السلطة عوضا عن الثقافة المؤسسية.[2]
* عاش الشعب السوري طيلة هذه العقود وذلك منذ فترة حكم "حافظ الأسد" إلى وصول "بشار الأسد" إلى سدة الحكم عام 2000 وإلى يومنا هذا في ظل قانون الطوارئ الذي يعني تعطيل الدستور الضامن للحريات الفردية والجماعية فهو كان يعيش في ظل قمع النظام الذي مارس عليه كل أدوات الاستبداد.

---

[1] عطاء الله فشار وآخرون، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، الجزائر: منشورات مركز الحكمة ومجلة دراسات وأبحاث، 2012، ص. 51.

[2] سمر أحمد وآخرون، خلفيات الثورة: دراسات سورية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. 44.

* غاب عن الساحة السورية طيلة هذه الفترة قانون الأحزاب حيث اتسم المشهد السوري بوجود حزب واحد طاغي (حزب البعث) وأحزاب صغيرة تخدم أجندته دون أن يكون لها ممارسة فعلية[1]، حيث أن النظام الحاكم لا يسمح بالنشاط الحزبي التعددي في الداخل ولا بالمعارضة السياسية وعلى هذا الأساس نجد أن جل المعارضين كانوا يقطنون خارج الأراضي السورية، ومع بداية الاحتجاجات بدأت هذه الفئة تزاول نشاطها داخل سورية وذلك بسبب حرمانها من هذا الأداء مسبقا وبالتالي وجدت الظروف ملائمة لاستعادة دورها في الساحة السورية.
* كان الشعب السوري مهمش من الحياة السياسية وذلك راجع إلى أن طيلة هته الفترة التي كانت فيها الانتخابات غائبة وبالتالي فهو لا يستطيع الإدلاء برأيه في تسيير شؤون البلاد[2]، كما أنه لم يكن هو الذي يختار رئيس الجمهورية وإنما يوكل المهام للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ومنه فإن الشعب السوري خارج عن دائرة صنع القرار أو التأثير في قرار من قام برئاسته وليس لديه سلطة المحاسبة أو تقويم الأداء، أي ساد في المجتمع السوري التفرد في السلطة وغياب المساءلة.
* إن الأحزاب السياسية في سورية تم طمسها كونها خيرت بين أن تدخل في الجبهة الوطنية التقدمية وبين أن يلقى بمنتسبيها في السجون لسنوات طويلة من دون أي محاكمة.
* أما النقابات والمنظمات المهنية والمجتمعية (عمال، فلاحون، نساء، شباب، ومعلمون، محامون، أطباء، مهندسون) فتم تأميمها، كما أنه تم تأميم الإعلام

[1] مصطفى نعام وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، سورية، الأردن)، دمشق: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2014، ص. 239.

[2] عبد الرحمن بن شليل العتيبي، الموقف الأمريكي من الأزمة السورية دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية العلوم الإستراتيجية والدراسات الإقليمية والدولية، 2016، ص. 23.

والإعلان وبالتالي فالحياة السياسية في سورية كانت غائبة ما حذا بغياب النشاط السياسي.

* إن العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) في سورية مختلة بصورة صارخة لصالح السلطة التنفيذية فمجلس الشعب لا يتعدى كونه هيئة تصديق على مشاريع القوانين التي تطرحها الحكومة فلم يسجل أن مجلس الشعب قد استجوب أحد من الوزراء أو حجب الثقة عن وزارة معينة أو حتى التهديد بحجبها، وكذلك السلطة القضائية تعاني من تسلط الأجهزة الأمنية والإدارة البيروقراطية.
* أستطاع النظام السياسي في سورية إقامة نظام سلطوي القائم على اعتماده سياسات مركزة عملت على إنتاج مختلف شرائح المجتمع انطلاقا من السلطة والتي تخدم مصالحها وتعزز انفصالها عن المجتمع وارتباطه به، وبنت لنفسها حاملا مجتمعيا خاصا جندته من فئات المجتمع المختلفة التي ساعدتها على إنجاز مشروعها السلطوي بدل أن تقوم بدور مستقل يخدم مصالحها الخاصة وعلى ضبطه بالتعاون مع فئات مالكة تدين بوجودها السلطة، حولها ارتباطها المادي والمعنوي بأجهزة الدولة وسياساتها إلى جزء من طبقة دولة وتكفلت بالسهر على ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي مما مكن النظام السوري من وضع يده على موارد الدولة والمجتمع مستعملا إياها لبناء حقله المجتمعي الخاص الذي يحتكر السلطة السياسية وتتحكم قيادته بالسلطة والثروة ووسائل السيطرة، كل هذا دون إيلاء اهتمام لتطلعات الشعب ومآله الذي أنهكه استخفاف السلطة به، وكبح جماح مطالبه ودفعه إلى الجري وراء لقمة العيش بفعل استنزاف ثروات البلاد وتهريبها في شكل أرصدة في البنوك الأجنبية أو تحويلها إلى استثمارات في شركات متعددة الجنسية، مما ولد الشعور بالظلم والاستحواذ على إرادة الشعب الذي يبدو أنه برفضه يلغي أمر تفويضه للحكام ويصر على استعادة سيادته من المؤسسات التي فشلت في تمثيله والاستجابة لمطالبه.

* ساد في سورية نظام تأليه الحكم وانعدام الحياة السياسية إذ غاب في سورية مشاركة الشعب في قيادة البلاد وتوجيهها، ضف إلى ذلك غياب لتداول السلطة حيث نجد رئيس واحد هو الذي بقي في سدة الحكم منذ عام 2000 أي العام الذي نصب فيه "بشار الأسد" إلى يومنا هذا، حيث أن الحياة السياسية اختزلها النظام في عائلته فأصبحت أسرة الأسد محور الحياة السياسية وجوهرها[1]. وتم التركيز على شخصية "بشار الأسد" حتى وصل هذا التركيز إلى درجة التأليه فأصبحت تماثيله في كل مدينة وقرية.
* قام النظام السوري بقمع الحريات السياسية وحرية التعبير ويخضع ممارسيها إلى السجن والملاحقة على أيدي الأجهزة الأمنية[2].
* غياب قانون أحزاب عصري ينظم الحراك السياسي في سورية.
* غياب انتخابات رئاسية تعددية بحكم أنها نظام جمهوري والعمل بالدستور الذي وضعه "حافظ الأسد" للسيطرة على الحياة السياسية والحزبية والتفرد بالسلطة.
* غياب الديمقراطية والحريات العامة والتوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري.
* تم قمع المعارضة بطريقة وحشية فهي تم طمسها من الحياة السياسية وتعد مجزرة سجن صيد نايا العسكري لعام 2008 من أفضع المجازر التي مست المعارضة السورية حيث تم ترهيب هذه الفئة ومطاردة جل المعارضين ما دفع بالمتبقين من هذه المجزرة لمغادرة البلاد.[3]

---

[1] عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 65.

[2] الأسمر وضاح، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا والإستراتيجية، 2013، ص. 111.

[3] بدر خان عبد الوهاب، "رهانات متداخلة: السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة"، مجلة السياسة الدولية، ع 193، 2013، ص. 8.

* يسود في سورية قانون الطوارئ المفروض منذ استلام حزب البعث لسدة الحكم عام 1962 فمنذ ذلك الوقت اتسعت الفجوة بين المؤسسات القائمة بحكم القانون والتي تؤكد على حقوق الإنسان والانتخابات والحركات السياسية والاعتقال السياسي الذي طال كل طوائف وفئات المجتمع حيث تم إطلاق يد السلطة التنفيذية في تنفيذ قمعها للمواطنين دون رقيب أو حسيب من قبل القضاء.[1]

بالتالي طيلة فترة حكم الرئيس "بشار الأسد" غابت عن الساحة السورية كل الأفعال التي تولد النشاط السياسي ومنه جمدت الحياة السياسية في كل الاتجاهات.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر سورية بلدا غنيا بموارده الطبيعية فهي تحتوي سهولا خصبة ومياها وافرة وتحتوي أيادي عاملة ماهرة كما تتميز بتنوع طبيعي بين جبال ووديان وسهول مما ساهم في تنوع محاصيلها، لكن غزارة الموارد الطبيعية لا تنعكس بوضوح على المردود الاقتصادي ومعيشة السكان[2]، وهذا لعدة اعتبارات يمكن إجمالها في:

* عان الاقتصاد السوري خلال الألفية الأخيرة من التراجع والتذبذب وذلك راجع إلى عدم قدرة النظام على التحكم فيها وهذا بعد انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية.
* إن التراجع في المردود الاقتصادي نجم عنه المساس بالأحوال الاجتماعية للشعب السوري الذي تكبد خسائر كبيرة حتمت عليه العيش في ظروف مزرية

[1] محمد عوض، "حقوق الإنسان العربي"، مجلة المستقبل العربي، ع 1، 2011، ص. 86.

[2] غازي التوبة، الثورة السورية الأسباب والتطورات، لندن: مركز الشرق الأوسط للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2012، ص ص. 6-24.

إلى أن وصل الأمر لهجرة أراضيه متجها إلى الدول المجاورة بعدما كان يعيش ظروف أحسن باعتبار أن سورية هي الدولة الوحيدة التي لم تخضع للتبعية للخارج من ضمن الدول العربية كافة.[1]

* إكتسح الجفاف في السنوات الأخيرة معظم الأراضي الزراعية السورية التي كانت تستغل من طرف فئة واسعة من المزارعين مما حذا بالحكومة إلى خصخصة هذه الأراضي لتجاوز تلك الأزمة التي مست بالاقتصاد السوري الذي تكبّد خسائر جراءها.[2]
* في إطار أزمة الجفاف قامت فئة من رجال الأعمال الكبار باكتساح معظم الأراضي الزراعية وانتزاعها من الفلاحين والأمر السيئ هو أنهم قاموا بتخريب جل هذه الأراضي المخصصة للزراعة بعدما قاموا بإتلاف الجزء المخصص للرعي وكذا الحفر غير القانوني للآبار وإقامة أنابيب مياه انتقائية فهم لم يقوموا بإصلاحها بل بالعكس قاموا بزيادة تخريبها هذا ما دفع إلى تراجع الاقتصاد السوري.
* إن التراجع الاقتصادي السوري صاحبه إستراد المنتجات الزراعية من الدول المجاورة مما أنهك خزينة الدولة بالديون التي بدأت تتفاقم يوميا وبالتالي عجزت الدولة عن التسديد.
* في خضم تذبذب الاقتصاد قامت الحكومة السورية بتحرير التجارة الخارجية وذلك من أجل الارتقاء بالاقتصاد وتجاوز الأزمة إلا أن ذلك نجم عنه إفلاس مئات المصانع نتيجة هذا التحرر وذلك بسبب المنافسة الحادة، ضف إلى ذلك

[1] أسامة أبو بخل، الحراك العربي المعاصر، القدس: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، 2013، ص. 213.

[2] جوزيف ضاهر، الثورة السورية وحيدة بوجه العالم برمته، المغرب: دار المناضل للنشر، 2015، ص. 9.

أن المنتجات التي كانت تستورد من الخارج ذات جودة عالية وبأسعار رخيصة مقارنة بالمنتجات السورية التي كانت أسعارها تفوق المعقول وجودة متوسطة.

* مع إفلاس المصانع السورية أدى الأمر إلى تسريحة شريحة كبيرة من العاملين ما أدى إلى زيادة نسبة الفقراء وارتفاع نسبة البطالة.

- حيث توصل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة الفقراء، فوفق تقديرات عام 2010 فإن حوالي سبعة مليون نسمة (34,3%) من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر[1]، في حين أن خبيرا اقتصاديا قدره ب 37% في حال احتسبت عتبة الفقر بثلاثة دولار في اليوم ب 52%.
- كما توصل التقرير الوطني الثاني للسكان إلى أن معدل البطالة وصل إلى 16, 5% (3, 7 مليون نسمة عام 2009)، أما حسب إحصائيات 2011 فقد وصل إلى 17, 9%.

* كما أن ظهور موجة من النزوحات صاحبه ارتفاع نسبة البطالة، إذ تم نزوح سكان الريف إلى المدن الذين سلبت منهم أراضيهم حيث أدى بهم الأمر للانتقال إلى المدن طلبا للعيش إذ وفقا لهيئة الأمم المتحدة هاجر ما يفوق مليون شخص من الشمال الشرقي نحو المناطق الحضرية مما تولد عنه اكتظاظ واسع لم يستوعبه الوظيف العمومي.[2] حيث أن هذا الكم الهائل من الشباب الذي صاحبه عدم قدرة المناصب الوظيفية على تشغيله خلق أزمة البطالة في البلاد، كما أن هؤلاء العاطلين عن العمل لا يحظون بأي دعم أو مساعدة أو تعويض ما أدى إلى

[1] ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، بيروت: المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، ص ص. 22-27.

[2] إبراهيم أحمد سعيد، الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016، ص. 136.

شريحة كبيرة من هؤلاء وذوي الكفاءات إلى الهجرة خارج الأراضي السورية وذلك بسبب الفقر.

* عانت شريحة كبيرة من الفئة الوسطى من الحرمان في مزاولة دراستهم في الجامعات وذلك بسبب القيود المفروضة عليهم وهذا راجع إلى أن الالتحاق بالجامعات كان يلتزم تسديد مصاريف باهظة، وفي المقابل كانت سوى الطبقات البرجوازية هي التي تمنح لها الأفضلية وذلك لانتمائها وخضوعها للفئة الحاكمة، أما الطبقات الوسطى فكانت تهمش رغم كفاءتها.
* كان الشعب السوري يعاني من المحسوبية والوساطة والرشوة وذلك من خلال مكافأة المقربين من السلطة الحاكمة على ولائهم للنظام عبر السماح لهم بالإثراء من خلال استعمالهم النفوذ أو الاتصالات لإتمام الصفقات التجارية من أجل السيطرة على قطاع التجارة والأعمال في البلاد.
* فيما يخص القوى الفكرية والثقافية السورية تم تهميشها من الحياة السياسية وذلك خشية النظام من هذه الفئة التي بإمكانها بلورة وحمل مشروع سياسي أو تغييري لا يخدم مصلحتها.
* عملت السلطة الحاكمة على استغلال فئات ضعيفة التي بإمكانها السيطرة عليها وهذا يتضح على جميع مؤسسات الدولة إذ معظم مسؤوليها لا يتمتعون بالكفاءات العالية وهذا كان يخدم العائلة الحاكمة التي سنحت لها الفرصة لمزاولة نشاطاتها الفاسدة دون وجود مسؤولين يتفطنون كونهم ضعيفي الكفاءات.
* إن السلطة الحاكمة السورية عملت على تهميش الطبقة المثقفة التي تعد بمثابة خطر على مساعيها للبقاء في السلطة وبالتالي فقدانه لمشروعه السلطوي، فهو ركز كل مجهوداته لإفشال هذه الطبقة ومنعها من مزاولة أي نشاط سياسي.

* قام النظام السياسي السوري بقمع العديد من المعارضين السياسيين من دون صدور أحكام بحقهم أحيانا أو على أثر محاكمات غير عادلة أمام المحاكم الاستثنائية، إذ تم اعتقالهم على خلفية إبداء الرأي، حيث قضى معظمهم فترات طويلة في السجون أين مورست عليهم كل وسائل القمع مما أدى في معظم الأحيان إلى مقتلهم.[1]
* إن التدهور العام في الوضع الاقتصادي للفئات الاجتماعية صاحبه تدني مستوى التعليم خاصة في الأرياف كون سكان هذه المناطق يعانون من فقر شديد ما حتم على أغلبيتهم يمنعون أبناءهم من مزاولة الدراسة.
* سكان الأرياف كانوا مهمشين من طرف الحكومة السورية إذ أنهم يفتقدون للخدمات والمرافق والتسهيلات الاجتماعية (مياه، طرق، مواصلات، مسكن) وغالبا تفتقر إلى مصادر للدخل غير الزراعية والرعي.[2]
* إن الأوضاع المزرية التي كان يعيشها سكان الأرياف أجبرتهم إلى عدم إمكانيتهم تسديد مصاريف الدراسة ما جعل مكافحة الأمية محدودا وأصبح هناك تراجع في هذا المجال حيث بلغت نسبة الأمية في عام 2009 نحو 15, 9% من السكان.
* صاحب التراجع الاقتصادي السوري المساس بمؤسسات الصحة حيث هذا التراجع ألزم الحكومة السورية عن التخلص من قاعدة الخدمة العامة المجانية للمشافي والمراكز وذلك بإلغاء مبدأ الضمان الصحي، ما أجبر المواطنين على تحمل أعباء الرعاية والعلاج وهذا ما زاد على كاهل الشعب السوري الذي لا يستطيع

[1] جورج غيراني، رضوان زيادة، التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الإسبانية، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009، ص. 108.

[2] كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، بيروت: دار النهار للنشر، 2011، ص. 754.

تسديد ولو لقمة عيشه، ما أدى بالأمر أن معظم السكان كانوا يعتكفون عن المعالجة مما نجم عنه ارتفاع نسبة الوفيات.

* ساد في سورية اقتصاد الظل وهو يشمل النشاط الاقتصادي غير القانوني (التهريب، التهرب الضريبي) مما أدى بالاقتصاد السوري للتراجع، إذ أن هذا الأخير كان يعتمد على القطاع الخاص في أنشطته الاقتصادية، كما أن اقتصاد الظل في سورية يعد نشيطا جدا ويمكنه أن يؤمن نحو إحدى عشر مليار دولار دخلا لخزينة الدولة في حال قوننته.
* ساهم النظام السياسي السوري على فسح المجال أمام القطاع الخاص الذي بدوره نال الحصة الأكبر من الناتج المحلي السوري مما أدى بالأمر إلى ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال قوة علاقاتها مع رجالات النظام ما فسح المجال أمامها لاستغلال ثروات البلاد.[1] بالإضافة إلى احتكارها للصناعات المتوسطة والحرفية وشجعت على الاستيراد من الخارج مما أغرق السوق السورية بالبضائع الأجنبية وإلى إفلاس الكثير من الصناعات المحلية.[2]
* أدى دخول رأس المال الخليجي إلى تضخم أسعار العقارات وساد غلاء المعيشة وتضررت معظم شرائح المجتمع السوري.
* إن تدني الوضع الاقتصادي السوري أدى إلى تراجع مرتبته في سلم التنمية العالمي بسبب تراجع إنتاج وتصدير النفط الخام، في الوقت الذي لا تستطيع فيه قطاعات الاقتصاد الرئيسية الأخرى تعويض الانخفاض الحادث فيما يقدمه قطاع النفط للاقتصاد الوطني.

---

[1] زياد بدر وآخرون، رياح التغيير في الوطن العربي (مصر، المغرب، سورية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص. 194-200.

[2] نور الدين محمد، العرب وتركيا تداعيات الحاضر ورهانات وراء هذا التحرك، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 238.

* إن التركيبة السكانية السورية تتميز بأن فئة الشباب دون سن العشرين تشكل نسبة كبيرة وهي 53% من السكان البالغ عددهم 24,5 مليون نسمة وذلك سنة 2011، أضف إلى ذلك أن انسحاب أربعة عشر ألف جندي من لبنان شكل عبئا إضافيا على الاقتصاد الوطني.
* يعد تدهور مستويات المعيشة وحياة قطاعات واسعة من تكوينات المجتمع الأهلي خاصة بعد تطبيق سياسات اقتصاد السوق الليبرالية التي قوضت موارد رزق أعداد هائلة من الريفيين وسكان المدن الصغيرة التي تعيش على الاقتصاد الريفي، وأجبر كتلا بشرية عل مغادرة أماكنها التاريخية مثل تهجير سكان الجزيرة عبر عمليات استملاك لأغراض منافع عامة، وانتشار مناطق السكن العشوائي التي يعيش فيها 48% من السوريين، وانخفاض القدرة الشرائية وتدني حصة القوى العاملة إلى 24% من الدخل القومي وتردي نوعية الخدمات وارتفاع أسعارها وفساد الجهاز الإداري وتحول الاقتصاد من اقتصاد إنتاجي ريعي إلى اقتصاد استهلاكي.

بالتالي كل هذا أدى إلى تراجع الاقتصاد الذي أصبح منهك كما أن شريحة واسعة من الشعب السوري تضرر من هذا التراجع فهو وجد الوقت المناسب للنهوض من أجل المطالبة بإصلاحات، وما الثورات التي أطلق على تسميتها "الربيع العربي" إلا شعلة أفاق من خلالها الشعب السوري وكسر حاجز الخوف وخرج إلى الشارع للمطالبة بحقوقه وكرامته المسلوبة منه طيلة هذه الفترة.

* من المعروف أن طبيعة النظام السوري العلماني ساعدت على تخفيف واحتواء مظاهر التوتر الطائفي فيه من حيث كونها تضم خليطا من العرقيات والمذاهب، حيث تشكل طائفة العرب السنة في السورية 75% والعرب العلويين مع باقي

الطوائف الإسلامية 11% وهناك 10% من الأكراد و 3% دروز[1]، إلا أن الطائفة العلوية في سورية تمثل ظاهرة فريدة إذ لا تخضع هذه الأقلية العددية لسيطرة الأغلبية، بل تسيطر هي على النظام منذ عام 1966، أي أنها تحظى بنصيب من السلطة تفوق نسبتها العددية على حساب كل من الأغلبية السنية والأقليات الأخرى وقد تسبب هذا الصعود العلوي في انتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في سورية.[2]

* سادت في سورية عدة مظاهر مرتبطة بفساد الاقتصاد والتي يمكن حصرها في:

1) تكوين شراكات بين العائلات البرجوازية القديمة والعائلات المقربة من النظام أو سيطرة العائلات الريفية المقربة من النظام على القطاعات الاقتصادية والتجارية وتوزيعها على من يدين بالولاء والطاعة لها من العائلات البرجوازية وهذا كان على حساب الشعب.[3]

2) ارتباط الفساد الاقتصادي بشخوص من النظام وشركائهم من أصحاب رؤوس الأموال أمثال "رامي مخلوف" ابن خال "بشار الأسد" و "محمد حمشو" والجنرال "أصف شوكت" صهر "بشار الأسد" التي تتحكم بالاستثمار والقطاع الاقتصادي، وفيما يخص القطاع الزراعي قامت الحكومة برفع أسعار الوقود مما أدى إلى أن كثيرا من الفلاحين لم يعودوا قادرين على زراعة أراضيهم.[4]

---

[1] Worl Population Review, "Syria population 2014", in : http://worldpopulationreview.com/contries/Syria-population, 26-03-2017, at 17h00.

[2] عزمي بشارة، الخاص والعام في الانتفاضة السورية الراهنة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص. 8.

[3] جورج كدر، سورية وديمغرافية ما بعد الثورة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص. 5.

[4] مالك حربا، الثورة السورية الأسباب والتطورات والتداعيات والآفاق المستقبلية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2011، ص. 1.

3) الفساد المستشري وغياب الشفافية ونهب المال العام حيث تحتل سورية المرتبة 127 عالميا من معايير الشفافية حسب إحصائيات سنة 2010.

* انتشر في الأجواء السورية ضعف الأداء المؤسساتي والغياب التام لتنفيذ الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى الإصلاح ومكافحة الفساد، فضلا عن ضعف في الإدارة العامة والحكم الرشيد ومن ضمن ذلك هدر الأموال العامة والإجراءات القضائية والتشريعية المعقدة وضعف مساءلة الحكومة وإدارتها للموارد العامة وغياب الشفافية في السياسات العامة.[1]

* يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة وذلك بعدم قدرته في الحصول على أبسط حقوقه ببساطة وسلاسة في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي بشكل متساوي مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية.[2]

* لقد أحس المواطن السوري بأنه لا كرامة ولا قيمة له، فهو معرض للاعتقال دون مبررات و حتى مكان اعتقاله مجهول، وقد يعتقل أحيانا كثيرة بدون عودة ودون أن يعرف عليه شيء إذ أن هذا الأمر قد حدث مع عشرات الآلاف من المواطنين السوريين. حيث أن هذا الإحساس بعدم الكرامة عند هذا النظام عاملا من العوامل التي دفعت بشريحة كبيرة من هؤلاء من أجل تثبيت حقوقهم في الكرامة وذلك من خلال اعتلاء ساحات الاحتجاجات.

---

[1] أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص. 17.

[2] أسامة عبد الرحمن، الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي، الحيزة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013 ، ص. 80.

المبحث الثاني: مسار الأزمة السورية

المطلب الأول: البداية السلمية للاحتجاجات

كانت الثورات العربية الإلهام الذي أشعل بركان الغضب في سورية[1]، حيث انتظر غالبية الشعب السوري بمن فيهم المنخرطون في الحركة الاحتجاجية أن يستوعب النظام ورأس هرمه المناخ الثوري العربي العام لوضع إستراتيجية إصلاح تدريجية واضحة الهدف تسهم في تحقيق تسوية إستباقية مع المجتمع تعمل على تحقيق متطلبات المجتمع السوري، والبدء في عملية تحول ديمقراطي حقيقية تجنب سورية من الدخول في مسارات قد تؤدي إلى انهيار البيئة الاجتماعية.

لكن فور اندلاع الاحتجاجات والثورات في البلدان العربية ضد نظمها السياسية، فسر النظام السياسي في سورية بأن ما حدث يعد تعبير جماهيري رافض للسياسات الخارجية لنظم معينة ومواقفها من القضايا العربية والدولية مستبعدا في الوقت ذاته انتقال موجة الثورات إلى سورية، داعيا على لسان الرئيس "بشار الأسد" أن على الحكام العرب الاستجابة لطموحات شعوبهم وأن التظاهرات في مصر وتونس واليمن تطلق حقبة جديدة في الشرق الأوسط، رافضا تبني إصلاحات سريعة وجذرية ومحذرا من أن المطالبة بالإصلاحات السياسية السريعة قد تكون لها ردات فعل سلبية في حال لم تكن المجتمعات العربية جاهزة لها في إشارة إلى سورية.

[1] محمد سليم وآخرون، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص. 128.

لكن المشهد السوري بدأ يتغير بتوالي الأيام والأشهر وما عده النظام مستبعدا بات حقيقة واقعة، حيث أخذ حجم الاحتجاجات والتظاهرات يتصاعد تدريجيا وليس تأثير الثورات العربية هو ما دفع هؤلاء إلى الاحتجاج بقدر ما هو تعبير حي وواضح عن فشل السياسات العامة للنظام مما ولد اختلالا تنمويا واحتقانا سياسيا في البلاد.[1]

في المقابل فاجأ التمرد المجتمعي في سورية الكثيرين ليس من حيث اتساعه وتصميمه على تحقيق أهدافه فحسب، وإنما ما كشفه من حقيقة عمق الأزمة العامة في البلاد وحجم اتساعها على المستويات كافة والتي أنتجها إنفراد حزب البعث بالسلطة منذ ما يقارب خمسين عاما بدا خلالها كأنه بمنأى عن الأزمات المستعصية التي عانت منها أو عرفتها الدول العربية الأخرى، مما أعطى تصورا بأن سورية لن تشهد أحداثا كتلك التي شهدتها تونس ومصر وأن بإمكانها التخلص من المتاعب المحدودة التي تواجهها بقليل من الجهد، لأن سورية حسب وجهة نظر الرئيس السوري "بشار الأسد" تتميز بتطابق الرأيان الرسمي والشعبي في إطار إجماع وطني عام، كونها دولة ممانعة ومقاومة، فضلا عن كونها دولة تحترم معتقدات شعبها وتشاطره إياها، لذا لا يمكن للقيادة السياسية أن تختلف مع شعبها في هاتين المسألتين.[2]

حاول النظام في بادئ الأمر تهدئة الأوضاع وإدارة الأزمة الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية من قبل إقرار الحق القانوني في التظاهر وإلغاء قانون الطوارئ المفروض منذ سنين وحل الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة والدعوة إلى حوار وطني والحديث عن إعادة النظر في المادة الثامنة من الدستور المتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة وغيرها.

[1] عقيل محفوظ، الحدث السوري مقاربة تفكيكية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 7.

[2] أحمد وآخرون، ، ص. 168.

دفعت هذه التنازلات المتظاهرين إلى رفع سقف مطالبهم، لكن السلوك السيئ للأجهزة الأمنية قوض من مصداقية الإجراءات الحكومية المعلنة لدى الشعب السوري، وفي الوقت ذاته فإن سعى الرئيس السوري لضبط سلوك هذه الأجهزة ولد مستويات من الخوف والإحباط داخل صفوف النظام ومؤيديه تضاعفت أكثر بعد وصف النظام للمعارضة السورية بأنهم ليسوا أكثر من خليط متداخل من المجرمين والأصوليين الإسلاميين والمجموعات الإرهابية والمسلحين والمندسين المرتبطين بأجندات خارجية هدفهم إثارة الفتنة الطائفية في سورية، ومع ارتفاع وتيرة المظاهرات وازدياد راديكالية الشعارات وتصاعد عنف المعارضة وتهديد الإصلاحات المتواضعة تنامت ضغوط مؤيدي النظام ونخبته السياسية باتجاه دعوة النظام إلى القيام بعمليات قمع أكبر حسما، ويسوغ النظام عملياته ضد المعارضة بأن الإجراءات المتشددة وليس الليونة المفرطة هي وحدها الكفيلة باستعادة زمام المبادرة من قبل النظام، عندها يمكن للإصلاحات الموعودة منذ أمد بعيد أن تنفذ، لكن السلوك غير المنضبط من قبل قوات النظام دفع المتظاهرين إلى المقاومة.[1]

ملامح الاحتجاجات السلمية السورية

لقد اعتبر الرئيس السوري أن ما يحدث في بلدان الربيع العربي ما هو إلا تعبير جماهيري رافض للسياسات الخارجية لنظم معيشية كونها دول تابعة ليس لديها سيادة، مستبعد أن هذا الحراك سوف ينتقل إلى سورية ولكن حدث العكس حيث ما هي إلا أيام وبدأت موجة التغير تظهر في الشارع السوري وبدأت الاحتجاجات والتظاهرات تتصاعد تدريجيا إذ عبرت الجماهير عن استيائها من أداء النظام الذي تلاشى في السنوات الأخيرة ونتج عن ذلك تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جعلت الشعب يعاني منها.

[1] حمزة مصطفى المصطفى، الرأي العام، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص. 94.

إلا أن الرئيس السوري لم يعطي أهمية لهذه الاحتجاجات كونه يعي أن البلاد تعيش في حالة طوارئ وبالتالي سوف يمسك بزمام الأمور من خلال قبضته الأمنية، إلا أن الأمر كان مغايرا لذلك إذ أن الشعب السوري قد استقوى وتخلص من قيود الخوف خاصة بعد إسقاط كل من الرئيسين التونسي" زين العابدين" والمصري" حسني مبارك".

حيث كانت الإرهاصات الأولى تمد بجذورها في التاسع عشر من فبراير 2011 وذلك في سوق الحريقة أين كانت هناك تظاهرة احتجاجية بعد إهانة شرطي مرور لشاب في السوق وبالتالي كانت الشرارة الأولى التي عبر فيها الجماهير عن سخطهم لممارسات أجهزة الأمن التي قمعت حريتهم[1]، حيث ردد المتظاهرون لأول مرة شعارا احتجاجيا تمثل في "الشعب السوري ما بينذل" حيث كان عنوان هذا الاحتجاج هو الدفاع عن الكرامة المهدورة لسنين طويلة.

وتليه اعتصام مئات الشباب في الثاني والعشرين من فبراير أمام السفارة الليبية بدمشق تضامنا مع الشعب الليبي الذي قام النظام بقتل الآلاف من الأبرياء، حيث عبرت شعاراته المنادية بالحرية عن واقع غياب الحريات والممارسات الديمقراطية في سورية وليس في ليبيا وحدها، لكن الأجهزة الأمنية قوضت هذه الاحتجاجات ولم تسمح بانتشارها أكثر، إذ قامت باعتقال المتظاهرين.

لكن الحركة الاحتجاجية تطورت بسرعة فائقة بعد الانتفاضة الشعبية في مدينة درعا بالطريقة العصبية والقمعية التي جوبهت بها التظاهرات من رجال الأمن، إذ انطلقت أحداث درعا على خلفية اعتقال قوات الأمن السوري خمسة عشر صبيا بمدينة درعا في السادس من مارس ولم تكن أعمارهم تتجاوز أربعة عشر عاما لأنهم كتبوا شعارات على الجدران تمثلت في "الشعب يريد إسقاط النظام"، وجاءت الاحتجاجات كرد فعل لتعامل رئيس فرع الأمن

[1] محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 186.

السياسي في درعا "عاطف نجيب" والمحافظ "فيصل كلثوم" المهين مع وفد العشائر والأعيان الذي حاول التوسط لإطلاق صراح الصبية، أمام هذا الواقع اكتسبت قضية اغتيال الصبية وطرد أعيان المدينة قيمة رمزية كونها شكلت حالة من الظلم والإهانة.

لقد اتبعت السلطات الأمنية والمحلية الإذلال مع مجتمع لا تزال البني التقليدية القديمة تلعب فيه دورا مهما.[1]

على إثر هذه الحادثة دعا الناشطون الشعب السوري عبر صفحات الفايسبوك والبريد الإلكتروني إلى التظاهر في الخامس عشر من شهر مارس 2011 حيث كسر هؤلاء الناشطون حاجز الخوف في أول بادرة لمظاهرات سياسية مباشرة في العاصمة[2] ومن مناطق أخرى وذلك للمطالبة ب:

* إنهاء حالة الطوارئ المفروضة منذ عام 1963 وسيادة القانون على جميع المواطنين.
* التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة وشفافة وإنهاء حالة الحكم الأبدي وإلغاء سياسة التنميط الحزبي.
* إلغاء المادة الثامنة من الدستور وإنهاء حقبة الحزب الواحد الحاكم.[3]
* إطلاق حرية تشكيل المجتمع المدني.
* احترام الحريات الثقافية واللغوية لكافة المكونات المجتمعية.

[1] على أحمد باكير، الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص. 3.

[2] شمس الدين الكيلاني، تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان 1920-2011، بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2012، ص. 327.

[3] زيادة رضوان، التحول الديمقراطي في سورية، الأردن: رياض الريس للكتب والنشر، 2013، ص. 106.

* اكتفاء الجهاز الأمني بوظيفة الحماية الداخلية للمواطن لا للنظام مع اكتفاء الجيش بحماية الوطن على الحدود من أي تدخل خارجي وعدم تدخلها في الحياة السياسية والاقتصادية والمجتمعية للشعب السوري.
* الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وإسقاط التهم عن المنفيين خارج البلاد.

فهذه المطالب ما هي إلا تعبير عن حقوق سلبت منه من حرية وعدالة ومواطنة وحقوق الإنسان ودولة مدنية ديمقراطية وحكم القانون وفصل السلطات، إنها التراكمات التي أهملها النظام خلال تصديه للمؤامرات والمشاريع الاستعمارية.

إلا أن النظام السوري وظف أجهزة الأمن بكافة فروعها التي أطلقت الرصاص الحي في تفريق المتظاهرين الذين تجمعوا أمام مقر المحافظة في الثامن عشر من شهر مارس 2011 ما أدى إلى استشهاد عدد من المواطنين وولد ذلك حالة من الاحتقان الشعبي وشكل المدخل لإنتاج حركة احتجاجية شعبية، حيث حافظ على هذه الحركة ذلك المركب من نشطاء سياسيين و نشطاء حقوق الإنسان ممن لديهم ثقافة أو تصورات سياسية وتاريخ نضالي وبني تقليدية أهلية تحمي أبناءها.

كما ذهب النظام إلى وصف المتظاهرين تارة بالمتآمرين وتارة بالمندسين وتارة بالتكفيريين، ووصف التحركات الشعبية بأنها مؤامرة من صنع الخارج. إلا أن صفوف النشطاء المطالبين بالإصلاح ازدادت أعدادها باستمرار حيث اتسعت هذه التظاهرات فيما عرف بأيام الغضب والتي اتخذت من المساجد مركزا لانطلاقها باعتباره المكان الوحيد الذي تستطيع التجمع فيه لأن في الأماكن الأخرى منع عليهم التجمع خاصة في الساحات العمومية، وذلك بسبب القانون المطبق في البلاد الذي منع حرية التجمع.

إن هذه الاحتجاجات بدأت كرد فعل جهوي شعبي على حالة الظلم السياسي والاجتماعي ومن ثمة ونتيجة لتعاطي السلطات العنيف والسلبي في مختلف المناطق (دمشق، حمص، اللاذقية، حماة، دير الزور، حلب)، نجد أن هذه الاحتجاجات فيما بعد مست كل المدن.[1]

يمكن التعبير عن المرحلة السلمية بالمخطط التالي:

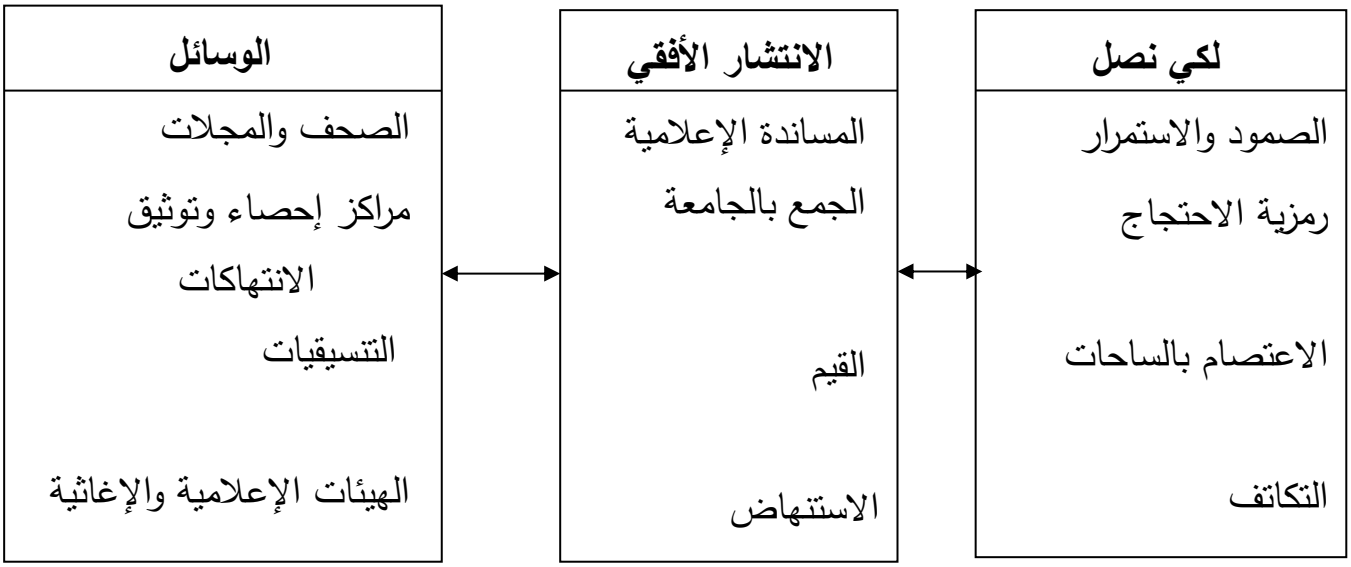

مع توالي الأيام بدأت التظاهرات تتصاعد إلى أن وصلت إلى أكثر من أربعة وثمانين بلدة، وبدأت تتصاعد معها الشعارات وفي هذه الأثناء بدأ ظهور قادة ميدانيون قاموا بتنظيم التظاهرات الشعبية مما أعطى دفعة قوية وتحولت الشعارات التي كانت تطالب بالحرية إلى المطالبة بإسقاط النظام وذلك بعد سقوط الثقة بالنظام الذي قام بإخراج الدبابات والمدافع.

في ظل هذه الأوضاع ومع تصاعد حدة الشعارات قام الرئيس "بشار الأسد" بإلقاء خطاب تضمن مجموعة من التنازلات السياسية وذلك من أجل إدارة الأزمة الداخلية والعمل على تخميد الأمور حيث صرح بأنه عازم على إجراء عدة إصلاحات كما أقر بالحق القانوني في التظاهر بعدما حرم الشعب السوري طيلة هذه الفترة من التجمع في الساحات العمومية، وأيضا إلغاء قانون الطوارئ المفروض في سورية منذ عام 1963 ومحاربة الفساد

[1] لوردسي بييدال، "سوريا دوار أم ثورة راديكالية ومستقبل مجهول"، ، ع 2، 2012، ص. 180.

بشتى أنواعه وإصدار قانون جديد للأحزاب يسمح بالتعددية الحزبية، وتشريع قانون جديد للإعلام يسمح بحريات إعلامية أكبر إضافة إلى زيادة رواتب موظفي القطاع العام واستيعاب العاطلين عن العمل وتقديم حزمة من التقدميات الاجتماعية.

تلا ذلك إطلاق السلطات السورية لصراح عددا كبيرا من المعتقلين السياسيين بينهم أعضاء في الإخوان المسلمين ثم إصدار قرارا بحل مشكلة الأكراد المطالبين بالجنسية منذ عام 1960 وتشكيل حكومة جديدة برئاسة "عادل سفر" وإصدار قرارا بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا وآخر بالسماح بالتظاهر السلمي[1] ، وتشكيل لجنة لإقرار قانون جديد للاحتجاجات يسمح بحرية أكبر في العمل السياسي، ضف إلى ذلك الدعوة إلى إجراء حوار وطني والحديث عن إعادة النظر في المادة الثامنة من الدستور المتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة.

إلا أن هذه التنازلات دفعت بالمتظاهرين إلى المطالبة بإجراء إصلاحات أوسع من هذه كون أن هذه الأخيرة لم تلبي بالفعل طموحاتهم الحقيقية. وفي المقابل مع تصاعد سقف المطالب قامت الأجهزة الأمنية بالتمادي في إجراءاتها القمعية وهذا ما هو إلا ردة فعل عن ارتفاع سقف الاحتجاجات التي بدأت تخرج عن السيطرة وعدم تمكن النظام من احتوائها حيث في هذه الظروف فضل النظام استخدام قبضته الأمنية وذلك بعدما لم يستطع ضبط الأمور بالطرق السلمية، لعله عن طريق استخدام القوة بإمكانه استعادة زمام الأمور وللإصلاحات الموعودة منذ أمد بعيد أن تنفذ، لكن السلوك غير المنضبط من قبل قوات النظام دفع المتظاهرين إلى المقاومة.[2]

[1] جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 2، 2013، ص. 213.

[2] مجموعة الأزمات الدولية، "الصراع وتحولاته في سورية"، تقرير الشرق الأوسط، رقم 128، أغسطس 2012، ص. 3.

حيث بحلول شهر ماي دخلت الأزمة السورية مرحلة دموية تمثلت في المزيد من الضحايا في إدلب والرستن مما أدى بالأمر بالمتظاهرين للتصدي لهمجية النظام وبالتالي تحولت الاحتجاجات السلمية إلى مواجهة مسلحة.[1]

المطلب الثاني: النزاع المسلح في الأزمة السورية

ظهرت بوادر التسليح في الأحداث السورية منذ الأشهر الأولى للاحتجاجات، إلا أن ذلك لا يعني عسكرتها بقدر ما كانت ردة فعل دفاعية من قبل الأهالي والعشائر في الدفاع عن النفس والتصدي لقوات الأمن بسبب اعتماد النظام المتزايد على القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات واستخدام الأجهزة الأمنية والمليشيات المدنية "الشبيحة" لمواجهة الأحداث فأدى إلى حالة من الصدام بين النظام والمجتمع.[2]

إذ شكلت سورية حالة استثنائية بين الثورات العربية حيث أن الاحتجاجات السلمية التي اعتمدت التظاهر والإعتصامات أسلوب لكسر حالة الطوارئ والتخلص من الأسرة الحاكمة ما لبثت أن تحولت إلى نزاع مسلح جراء سوء معاملة النظام للمتظاهرين التي كانت ضحيتها سقوط الآلاف من الجرحى والموتى بعد استخدام النظام الصواريخ البالستية والغازات السامة إضافة إلى ارتكابه وتنفيذه مذابح لألوف السوريين ما أجبر المتظاهرين على حمل السلاح.[3]

إلا أن الأمور التي آلت إليها الأوضاع ترجع إلى عاتق النظام كونه لم يستطع الوصول إلى الحوار مع شعبه خاصة المعارضة بل هو عمد إلى استعمال لغة العنف، وهذا أمر اعتاد عليه الشعب السوري كونه مورس عليه مثل هته الأمور في فترة حكم والده "حافظ الأسد"، فهو أخذ نفس الملامح باعتباره نظام بوليسي وقمعي بالدرجة الأولى.

---

[1] نصر وآخرون، مرجع سابق، ص. 13.

[2] عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية في التاريخ الراهن، بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2013، ص. 191.

[3] ياسين حاج صالح، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، بيروت: مكتبة شرق الكتاب، 2013، ص. 211.

لقد وصلت الأزمة السورية إلى مرحلة النزاع المسلح حيث كل طرف سواء النظام أم المعارضة استخدم كل إمكانيته لسحق الآخر مصور نفسه هو الذي سوف يفوز في الأخير. إذ يرى النظام أنه بإمكانه استعادة الأمن والاستقرار بمحاولته في كل مرة القضاء على المعارضة التي حسبه صورها أنها مجرد أداة للغرب التي تحاول استغلال الوضع من أجل تنفيذ أجندتها على أرض الواقع وهي تفكيك الدولة وبالتالي يسهل عليها فيما بعد التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد دون الحاجة إلى استعمال القوة.

أما المعارضة من جهتها تطمح إلى إسقاط النظام الذي عرقل طول فترة حكمه على مقاليد السلطة دون مشاركة أحد حيث أن المعارضة كانت غائبة على الساحة السياسية، فهي تحاول بكل إمكانياتها لإسقاط النظام وتغيره لكي يفسح المجال من أجل التداول على السلطة. وفيما تميل المعارضة إلى الإقرار بالأزمة وعمقها واتساعها ومحاولة هندستها منكرة شيئين:

* ما تقوله الحكومة بأنه خطوات إصلاحية.
* الاتهامات الموجهة لها بالتآمر والتسلح.

فإن النظام بالمقابل يميل إلى الإقرار بجهوده في احتواء الأزمة والاستجابة لمطالب المتظاهرين منكرا طبيعة الأزمة والتهوين منها والتقليل من اعتباراتها الداخلية والاتهامات الموجهة لها بشأن الخيار الأمني في التعاطي مع الأحداث.

إذ عدت المعارضة الأزمة فرصة سانحة عليها اقتناصها لتحقيق أهدافها، فيما عدها النظام وشرائح أخرى تهديدا وجوديا لكيانه وهذا يقتضي السعي لاحتوائها.[1]

[1] عقيل محفوظ، الحدث السوري مقاربة تفكيكية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 7.

أي اختار النظام السوري منذ بداية الأزمة الحل الأمني مما دعاه إلى تعبئة قوى مجتمعية ورسمية وعسكرية وشبه عسكرية وزجها في الأحداث وذلك من أجل تحقيق هدفين:[1]

* محاولة حرف النشاط الشعبي عن طابعه السلمي إلى طابع عنيف بحيث يكون من السهولة القضاء عليه لأن جموع المتظاهرين ما إن ينقلب نضالها ومطالبها من الحصول على الحقوق والحريات إلى أعمال مسلحة فإنها ستتسحب بطبيعة الحال من الشارع، ولكن سوء معاملة الأجهزة الأمنية جعل هته الفئة تحارب وتناضل أكثر وذلك بسبب زيادة القمع المسلط عليها.
* استثمار نقاط الضعف البنيوية والاختلافات المتنوعة القابلة للاستعمال في المجتمع السوري سواء كانت طبقية أو مناطقية أو مذهبية أو أثنية ما دام تفعيلها يحول التمرد من نضال في سبيل حقوق مشروعة إلى صراع داخلي بين فئات اجتماعية متناقضة ومعادية مما سيدفع إلى تخفيف الضغط على السلطة من خلال تحولها من طرف إلى حكم وزيادة فرص تفتيت قوى التمرد من خلال جعلهم يواجهون بعضهم بعضا.

تم توليد عن العنف الذي سلطه النظام على الشعب عنفا مضادا من قبل الشعب، حيث صار الشعب ينتظم ضمن كتائب وميليشيات مدربة ومسلحة، وأصبح هذا الوضع المريب والمأساوي البيئة الخصبة للجماعات الإرهابية التي تحمل الطابع الديني السلفي والتي تضم في تشكيلاتها سوريين وعرب وشيشان وأفغان قدموا من كافة دول العالم.

مع تزايد راديكالية النظام وبطشه قامت المعارضة بتسليح نفسها والتي كان من ورائها عدة جهات ساهمت في إيصال هذه الأسلحة مما دعا بالأمر إلى تشكيل ثلاث كيانات رئيسية وهي على النحو التالي:

[1] محسن عامر وآخرون، تداعيات ما يجري في العراق وسوريا على دول الجوار والإقليم، الأردن: دار عمار للنشر، 2015، ص. 70.

أ. هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي:

تم إنشاء هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي في الثلاثين من شهر حزيران 2011 والتي كانت تضم نحو خمسة عشر حزبا سياسيا يغلب على معظمها الطابع القومي والليبرالي[1] من مجمل الأحزاب غير الرسمية التي تضم حزب الإتحاد الاشتراكي الناصري، التجمع الوطني الديمقراطي، تجمع اليسار الماركسي، حزب الإتحاد الديمقراطي والحزب اليساري الكردي. ومن أولويات هذه الهيئة أنها رفضت كل أنواع التدخل الأجنبي عكس التنظيمات الأخرى التي طالبت بالتدخل الخارجي، وهي كانت تندد لكل أنواع العنف أو بروز الطائفية في البلاد، حيث ترى هذه الهيئة أن المخرج الوحيد من الأزمة السورية هو عقد مؤتمر وطني عام وشامل من أجل الوصول إلى حلول للتسوية من دون تفاقم الأوضاع.

ب.المجلس الوطني السوري:

لقد تم تأسيس هذا المجلس في الأراضي التركية (إسطنبول) إذ كان الإعلان عن تشكيله في الثاني من تشرين الأول لعام 2011[2]، وهو عبارة عن جماعة سياسية سورية تضم أغلب أطياف المعارضة السورية، حيث كان عددها عند تأسيس هذا المجلس 310 عضوا ذوي الخلفيات السياسية أمثال الحراك الثوري وكتلة المستقلين الليبراليين وإعلان دمشق والإخوان المسلمين وحلفائهم والكتلة الوطنية الكردية، بالإضافة إلى شخصيات وطنية مستقلة.[3]

---

[1] غالي إبراهيم، "الحسم الوشيك، مؤشرات رحيل بشار الأسد"، مجلة السياسة الدولية، ع 191، 2013، ص ص. 107- 104.

[2] غنيم، مرجع سابق، ص.306.

[3] فخر الدين يوسف، سوريا ثورة مستمرة: إستراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية، بيروت: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014، ص. 180.

ج. الجيش السوري الحر:

تم تأسيس هذا الكيان في التاسع والعشرين من تموز 2011 وذلك جراء انشقاق أفراد من جميع الرتب العسكرية ومجموعة متنوعة من الوحدات والتنظيمات القتالية التي تشمل أركان النظام الرئيسية مثل الحرس الجمهوري وهيئات إستخبارية، كما أن هذا الجيش السوري الحر كانت ترتبط معه مجالس عسكرية، حيث بدأ تشكيل هذه الأخيرة مع تأسيس العقيد "رياض الأسعد" المجلس العسكري المؤقت في الرابع عشر من أكتوبر 2011 كإطار تنظيمي للجيش السوري الحر الذي كان الأسعد نفسه أعلن عن تأسيسه من تركيا في التاسع عشر من يوليو من العام نفسه، وجاء تأسيس المجلس العسكري ليكون إطارا تنظيميا يواكب تنامي العمل المسلح ضد قوات النظام، وتزايد عدد المنشقين من المؤسسة العسكرية الذي ترافق مع تصاعد مستوى العنف المستخدم و وتيرة ضد المناطق المنتفضة على النظام.[1]

ومع مرور الوقت زادت الأطراف المنشقة وبدأت ملامح العنف تتزايد بسبب ظهور جماعات معارضة أكثر تشددا وذلك نتيجة دعمها خاصة من الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، حيث مع تسارع وتطور الأحداث أدى تدخل الجهات الفاعلة والمصالح المتزايدة إلى تصعيد الأعمال الوحشية وزيادة معدلات الإصابات ونزوح السكان الهائل بالإضافة إلى توفير فرصا لا مثيل لها ظهور المنظمات الإرهابية المتطرفة ومن ضمنها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).[2]

لقد توحدت هذه الهيئات الثلاثة بعد الإعلان في العاصمة القطرية (الدوحة) يوم الحادي عشر من تشرين الثاني 2012، حيث تم الاتفاق في هذا الإعلان عن توحيد صفوف المعارضة السورية تحت لواء كيان جديد هو الائتلاف الوطني لقوى الثورة للمعارضة السورية

[1] مروان قبلان، المعارضة المسلحة السورية وضوح الهدف، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. 4.

[2] لستر تشالرز، تحليل المشهد العسكري في سورية، الدوحة: مركز بروكنجر، 2014. ص. 1.

برئاسة "معاد الخطيب" ليشكل خطوة على طريقة تكوين مظلة واسعة للمعارضة السورية التي تعمل على توحيد المجموعات والتشكيلات العسكرية في الداخل وتقوية المجالس المحلية في مختلف المناطق الخارجية عن سيطرة النظام وتأمين إمكانيات استمرار الحراك الثوري، وكان الهدف من تأسيس هذا الكيان هو تكوين مجموعة تكون قادرة على نيل اعتراف دولي على نطاق واسع والحصول على مزيد من الدعم المالي والمادي.[1] وقد ضم الائتلاف العديد من قوى المعارضة السياسية والقوى الثورية، إذ ضم ممثلين عن المجلس الوطني السوري والمجلس الوطني الكردي والهيئة العامة للثورة السورية، لجان التنسيق المحلية، المجلس الثوري لعشائر سورية، المجالس المحلية لجميع المحافظات السورية.[2]

في خضم كل هذه التنظيمات رفع النظام من أدواته القمعية وزاد من عنفه إذ استعمل كل الوسائل القتالية حتى وصل الأمر إلى استعمال الغازات السامة والكيماوية التي راح ضحيتها الآلاف من الشعب السوري.

[1] أحمد صافيناز، "المعارضة السورية"، مجلة السياسة الدولية، ع 189، يوليو 2012، ص. 19.

[2] شمس الدين الكيلاني، عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري بين رهانات الولادة وعسر المهمة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص. 6.

الشكل 1: إستراتيجية نظام بشار الأسد في مواجهة المعارضة.

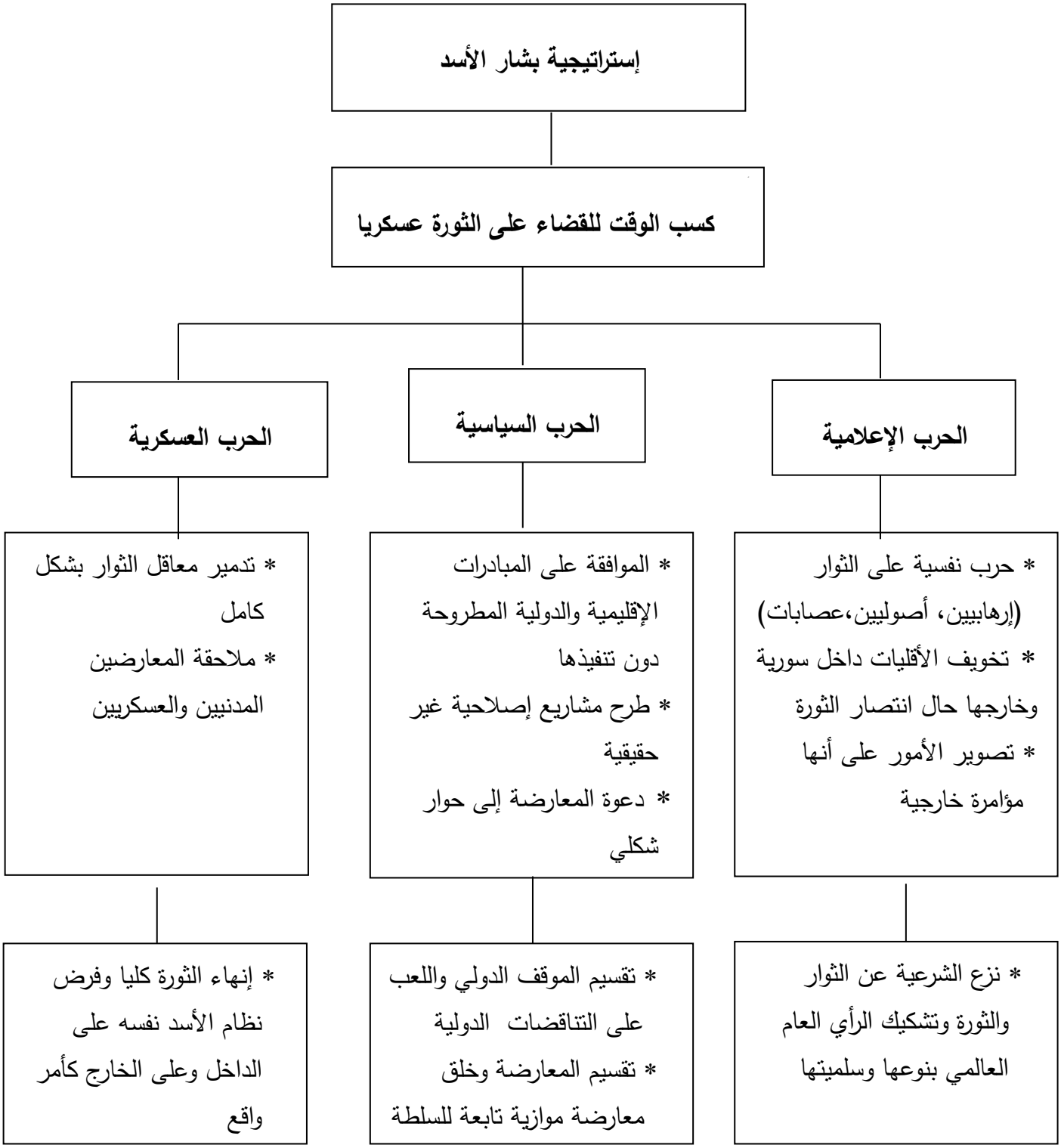

المصدر: علي حسين باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية، الدوحة: المركز العربي للدراسات السياسية، 2013، ص. 37.

إن الوضع الراهن في سورية لا يشكل مأزقا ثابتا وإنما نزاع في حالة تغيير مستمر وبشكل تزداد خطورته يوما بعد آخر. إذ أن سلوك النظام السوري تجاه معارضيه غذى التطرف لدى الجانبين، فهذا النظام سيعمل بكل ما بوسعه لتشويه سمعة المعارضة وإدانتها والأخيرة ستبذل كل إمكانياتها للرد على العنف الذي يمارس ضدها. لذا فإن البقاء بالنسبة للنظام والانتصار بالنسبة للمعارضة ستكون القضية المحورية التي ستحدد إطار عمل كل منهما ومجالات تحركهما في الفترة المستقبلية.

لقد دخلت الأزمة السورية في مرحلة خطيرة وذلك ناتج عن تدخل أطراف خارجية دعمت المعارضة بكل الوسائل مما أدى إلى تحول ميزان القوة لغير صالح النظام متمثلا في تصاعد قوة المعارضة وسرعة انتقالها. وفي المقابل فالنظام أصبح في عزلة دولية وإقليمية نتيجة ممارسته العنيفة ضد المتظاهرين التي واكبتها إدانات من عديد الدول وبالتالي تصاعدت حظوظ المجلس الوطني السوري الذي بات يكتسب المزيد من الدعم الخارجي في جانبه الإقليمي والدولي.

خلاصة الفصل:

تعتبر الأزمة السورية حالة مستعصية في منطقة الشرق الأوسط أين أصبحت تداعياتها تهدد كيان الدولة لما لها من تأثير مباشر عليها.

حيث تشهد سورية واحدة من أكبر تحولاتها المعاصرة وأكثرها أهمية سواء في مساراتها الحالية أو احتمالاتها المستقبلية.

فالاحتجاجات والتظاهرات التي بدت سلمية في بادئ الأمر تحولت إلى نزاع مسلح أخذ طابع العنف المتصاعد الذي ولد مزيدا من التدهور الخطر في ظل غياب بديل واقعي وعملي ممثلا في المبادرات الدبلوماسية التي دائما ما واجه الفشل جهودها.

لقد علق أطراف النزاع في داخل حلقة مفرغة فالنظام ضاعف من عملياته الأمنية والعسكرية لسحق المعارضة وفى الجانب الآخر نجد المعارضة تسعى لتجسيد الجهود الرامية إلى إنجاز تدخل عسكري للقضاء على النظام.

وفى ظل حالة التجاذب الحاد مابين النظام والمعارضة والاحتمالات الضعيفة لنجاح المبادرات الدبلوماسية برزت إلى حيز الوجود حالة التنافر في الرؤى الإقليمية بين مؤيدي بقاء النظام السوري من عدمه وهو تنافر عمق الأزمة السورية وأدخلها في صراع مشوش وغير واضح المعالم، سعى كل طرف مؤيد للنظام ومعارض له إلى تحقيق معادلته الصعبة على أرض النزاع المتمثلة بالصمود والانتصار لحليفه ويطلق من أجل ذلك كل الديناميكيات والإمكانات اللازمة لإنجاز هذا الهدف.

الفصل الثاني:

البعد الإقليمي للأزمة السورية

تمهيد:

تعتبر سورية بموقعها وتاريخها أحد الأركان الأكثر أهمية في المنظومة السياسية والعسكرية في الحساب العام للأمن القومي للمنطقة العربية والشرق أوسطية.

لذا فهي من الدول المحورية التي لا يمكن تجاهلها من أي طرف لما لها من وزن سياسي وجغرافي وعسكري في المنطقة، فأي تغيير في البنية السياسية السورية يؤثر بشكل كبير بالمنطقة وعلى كافة الأصعدة، فهي تشكل أهمية في توازنات إقليمية دقيقة. ولذلك مع نشوب الأزمة السورية نجد معظم الدول المجاورة مع سورية تفاعلت مع الأحداث حيث برزت مواقف متعددة وسياسات مختلفة لهذه الدول والتي لها شأن في التحولات السياسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط.

فأي طرف يسيطر على الملف السوري يكون قد غير ميزان القوى لمصلحته.

ففي هذا الفصل سيتم التطرق إلى سياسات الدول الإقليمية المنتهجة حيال الأزمة السورية وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الرهان الإيراني –التركي في سورية.

المبحث الثاني: مصالح الأطراف المعادية لنظام بشار الأسد.

المبحث الأول: الرهان الإيراني –التركي في سورية

المطلب الأول: التوجهات الإيرانية في الأزمة السورية

تميزت علاقة إيران بسورية بالخصوصية، فرغم مرور أكثر من ثلاثين عاما على هذه العلاقة ذات التحالف الإستراتيجي لم تستطع كل الضغوط التي مورست لفك عري هذا التحالف الذي كان أحد أبرز العوامل المؤدية لتحقيق التوازن في منطقة الشرق الأوسط من النجاح في مسعاها.[1]

لقد اشتد ساعد هذا التحالف بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بإعلان كل من دمشق وطهران في السابع عشر من شباط 2005 عن تشكيل جبهة مشتركة بينهما الغرض منها تعزيز أواصر العلاقات بين البلدين[2]، وتوجيه رسالة للولايات المتحدة الأمريكية وللكيان الإسرائيلي مضمونها وقوفهما معا ضد أي هجوم عسكري يتعرض له أحد البلدين في المستقبل، وهذا ما بدا واضحا في تصريح نائب الرئيس الإيراني الأسبق "محمد رضا عارف" الذي شدد مساندة بلاده لسورية بقوله: "نحن مستعدون لمساعدة سورية في جميع المجالات لمواجهة التهديدات التي قد تتعرض لها".

هذا ما تحقق فإيران لم تبدي تعاطفا مع حركة الاحتجاج في سورية بنوعيها السلمي والمسلح معتبرة ما يجري في سورية شأنا داخليا، لكنها في الوقت ذاته لم تتوان عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للنظام السوري للحد من تداعيات تلك الاحتجاجات على المستويين

[1] عدنان حسين أبو ناصر، الجمهورية الإسلامية الإيرانية: إنجازات وانتصارات متواصلة على طريق التقدم والتنمية، دمشق: ب. د. ن، 2007، ص. 108.

[2] نزار عبد القادر، الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس . بيكو جديد، بيروت: دار الفهد، 2016، ص. 247.

الاقتصادي والسياسي، فموقف إيران فيما يجري في سورية يتأثر إلى حد كبير من أن أي تغير في هذا البلد قد يدفع نحو تغيير قواعد اللعبة السياسية في المنطقة التي تتمتع فيها إيران بنفوذ كبير لاسيما في ظل تحالفها الإستراتيجي مع سورية المستمر منذ ثلاثة عقود.[1]

فسورية تحتل مكانة مهمة في الإستراتيجية الإيرانية كونها استخدمتها في أجندتها الإقليمية ومن خلال تهديدها لإسرائيل يمكن لإيران أن تحقق ما يكفي من المكاسب للتأثير في أي مفاوضات مع الغرب حول برنامجها النووي أو سياستها في الشرق الأوسط. لذا سيؤثر خسارة سورية على موقع إيران في المنطقة ويعرض نفوذها للخطر والفرضية الأسوأ احتمالا هي تغيير معادلة القوة ضد إيران وباستثناء سورية لم يكن لإيران علاقة مهمة مع أي دولة عربية وقد عملت سورية على تحقيق قدرا من التوازن في علاقتها مع إيران ودول عربية أخرى منذ ثمانينات القرن الماضي، فضلا عن لعب دور الوسيط بين إيران والدول العربية في حال توتر العلاقة بينهما.[2]

فسقوط النظام السوري سيدفع بأكثر الاتجاهات سلبية على السياسة الإيرانية وذلك راجع إلى فقدانها لحليف إقليمي مهم لطالما لعب دورا في تمهيد الطريق لتمدد إيران في المنطقة وشكل جسر تواصل مع حلفاء إيران الآخرين مثل حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيين، وبالتالي من الصعوبة التعامل مع البدائل المطروحة في سورية في مرحلة ما بعد إسقاط النظام وذلك راجع إلى توتر العلاقة ما بين إيران وقوى المعارضة

[1] سامي أشقر وآخرون، حال الأمة العربية: الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول 2014-2015، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص. 132.

[2] ابتسام محمد العامري، "الموقف الإقليمي من الأزمة السورية"، مجلة الدراسات الدولية، ع 215، حزيران، 2012، ص. 9.

السورية التي قد تنتهج في حال استلامها السلطة لسياسة غير ودية تجاه طهران نتيجة سياستها المؤيدة للنظام الحالي.[1]

إلا أنه هناك عوامل جعلت إيران تؤيد النظام السوري للبقاء وهي:

* الرغبة في عدم فقدان التأثير الإيراني على الساحة اللبنانية بحكم الدور السوري الذي يوفر التسهيلات الكبيرة كجسر لذلك التأثير.
* التقارب الفقهي بين إيران وسورية.
* توافق الموقف السوري مع الموقف الإيراني فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي.
* محاولة الحد من التأثير الغربي وبالتحديد الأمريكي على الساحة السورية.
* قطع الطريق على تركيا في أن يكون لها دور فاعل في الأحداث على سورية.

الموقف الإيراني من الأحداث السورية:

تعتبر إيران من ابرز الدول في المنطقة التي وقفت إلى جانب النظام السوري وذلك منذ بداية الأحداث إلى يومنا، فهي قد أعارت العلاقات التي تربطها مع سورية أهمية مما حذا بها لمساعدة النظام وضمان بقائه صامدا. حيث قامت إيران بدعمه ماليا وذلك بهدف تمكينه من شراء الأسلحة والمعدات والتخفيف من وطأة العقوبات الاقتصادية الدولية كما أرسلت إلى الأراضي السورية الحرس الثوري الإيراني ومساعدتها عسكريا ولوجستيا حيث كان للحرس الثوري وفيلق القدس التابع له دوران أساسيان في تدريب الميليشيات الموالية للحكومة والقوات

[1] محمد عباس ناجي، "الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، ع184 ، أبريل 2011، ص. 58.

شبه العسكرية التي كان لا غنى عنها في تعزيز قدرة الجيش السوري على القتال ضد معارضة عازمة على القتال.[1]

فالعلاقات التي تربط البلدين جعلتهما في كل مرة يتعاونان للتصدي لأي عدو يعتلي على أحد البلدين. وما الأزمة السورية إلا دليل على ذلك من خلال كل الدعم الذي حظي به نظام بشار الأسد من طرف إيران الحليف الوحيد المتبقي لها في المنطقة

الشكل 2: الدعم الذي يتلقاه بشار الأسد من إيران

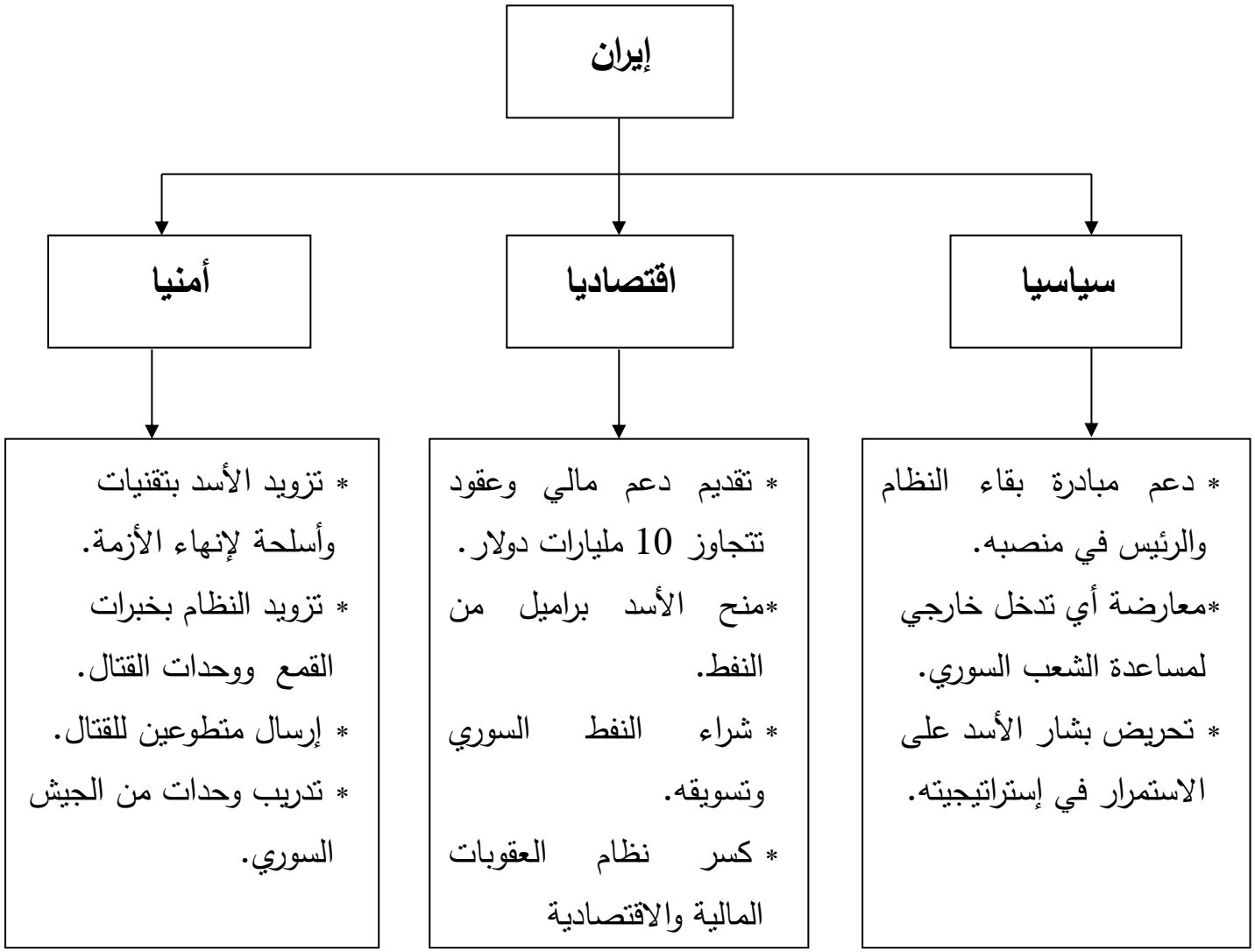

المصدر: علي باكير، **مرجع سابق،** ص. 36.

[1] تشارلز ليستر، الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سورية، الدوحة: مركز بروكنجز، 2014، ص. 9.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن إيران قدمت كل الدعم المادي والمعنوي لنظام بشار الأسد وذلك في مواجهته للاحتجاجات الشعبية حيث أن:

- **الدعم الاقتصادي:** في هذا الجانب قام المرشد الأعلى للثورة الإيرانية "علي خامنتي" في تموز 2011 تخصيص مبلغ 5,8 مليار دولار لدعم الاقتصاد السوري الذي بدأ يتراجع[1]، فضلا عن تقديم 290 ألف برميل نفط يوميا بدءا من شهر أيار 2011 لتعويض النقص الحاد بالوقود نتيجة التخريب الذي تعرضت له أنابيب النفط في سورية[2]، ومساعدة دمشق على ضبط حدودها مع لبنان لمنع تهريب رؤوس الأموال للخارج.
- **الدعم السياسي:** لقد اكتفت طهران بتقديم النصح للنظام السوري والإرشاد وذلك نتيجة القيود المفروضة على حركتها الدبلوماسية، فهي تبنت الرواية الداعية بأن سورية هي ضحية لمؤامرة دولية تستهدف عضوا مهما في قوى الممانعة دون أن تستخدم نفوذها للضغط على النظام لتقديم تنازلات أو لإيجاد حل للأزمة، وهذا الدعم راجع إلى شعورها بأن أعدائها من الدول العربية والغربية يسعون لإنقاذ المعارضة وذلك من أجل التسريع لإطاحة النظام.

مصالح إيران في بقاء النظام السوري:

يعد نظام بشار الأسد بالنسبة لإيران الحليف الوحيد والقوي لها في المنطقة الذي يخدم أجندتها خاصة وأنها تطمح بأن تكون قوة إقليمية في المنطقة من دون أن

[1] جون آريرادلي، ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013، ص. 107.

[2] نجلاء مكاوي، يحيى صهيب، تامر بدوي، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، بيروت: مركز صناعة الفكر، 2015، ص. 248.

يشاركها أحد فهي تود لعب الدور المحوري في المنطقة برمتها واللاعب الأساسي الذي يدير زمام الأمور.[1]

فبالنسبة لإيران تعد سورية الورقة الوحيدة المتبقية لها في المنطقة حيث من خلالها تستطيع ممارسة الضغط على إسرائيل باعتبارها الجارة المقربة لهذا الكيان الذي تسعى إيران للإطاحة به، فهي بحاجة لنظام "بشار الأسد" الذي لطالما كان يقف بجانبها للتصدي لكل مخططات هذا العدو والدليل على ذلك وقوف سورية بجانب إيران لكل مشاريعها في المنطقة دون معارضتها فهي استفادة من هذا الدعم وتمكنت من بسط نفوذها إلى غاية لبنان وبالتالي أصبحت قريبة من استكمال مشروعها الطامح لكسح المجال في هذه المنطقة وممارسة التهديد لإسرائيل وذلك من خلال التلميح لها بأنها قد تهدد استقرارها الداخلي وذلك راجع إلى قربها من الفصائل الفلسطينية والدعم الذي تقدمه لهم وهذا من أجل كسب تأييدهم وبالتالي هي تسعى للضغط على إسرائيل من هذه الناحية.

كما أن سورية تعد ورقة مهمة بالنسبة لإيران وذلك من خلال التصدي للمشروع الأمريكي في المنطقة الشرق أوسطية، فسورية من أقوى دول الممانعة التي وقفت بعدائية أمام الولايات المتحدة وما رفضها للاجتياح العراقي إلا دليل على ذلك.[2] وفي المقابل فهي قد دعمت كل المساعي الإيراني لبسط نفوذها على العراق فهذا الدعم مكن إيران من اجتياح الأراضي العراقية وأصبحت اللاعب الأساسي في إدارة أمور هذا البلد وذلك بعد انسحاب القوات الأمريكية في مطلع 2011 وهو الذي كان مكسب لإيران، فهي استطاعت التصدي لهذا المشروع الذي لو نجح لكانت قد فقدت صلتها بمجالها الحيوي أي سورية ولبنان.

---

[1] فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص. 10.

[2] خالد جويعد أرتيمه العبادي، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سورية ولبنان) 1979-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة: كلية العلاقات الدولية، 2009، ص. 84.

تعد سورية ذات أهمية بالنسبة لإيران خاصة في المجال الاقتصادي فهي بمثابة الجسر الوحيد المتبقي لإيران من خلاله يمكنها إيصال ومد أنابيبها الغازية إلى أوروبا، فهذا المشروع يعد نقطة قوة بالنسبة لاقتصاد إيران، إذ في مطلع 2009 طالبت إيران من "بشار الأسد" أن يصل أنبوبها الغازي الذي يمتد من الجزء الشمالي لحقل باريس الموجود في المياه الخليجية إذ أن هذا الأنبوب سوف يمر من العراق وصولا إلى سورية ومنه يتفرع إلى البحر من أجل تزويد أوروبا بالغاز فهو مشروع ذو أهمية، حيث رحب به "بشار الأسد" وتم التوقيع على الاتفاقية من أجل البدء به في مطلع 2011.[1]

وبالتالي يمكن إرجاع الدوافع المهمة التي جعلت إيران تتشبث ببقاء نظام بشار الأسد هو رغبتها الطامحة في استكمال هذا المشروع الذي توقف عن إنجازه بسبب تسارع الأحداث، فهي تخشى من خسارة هذا المشروع إذ أنها تعي بأن هذا المشروع مرتبط بالدرجة الأولى ببقاء نظام بشار الأسد فأي نظام آخر سوف يعمل على إفشال هذا المشروع وبالتالي فالأمر يعود بالخسارة على الاقتصاد الإيراني الذي أنهكته العقوبات الدولية.

تعتبر سورية نقطة إرتكازية مهمة في منطقة الشرق الأوسط حيث من خلالها استطاعت تحقيق توازن مع القوى الصاعدة في المنطقة خاصة إسرائيل وتركيا التي تطمح إلى التوسع في المنطقة ومنع تمدد إيران في المقابل فهما تسعيان بكل الوسائل من أجل عزلها في هذه المنطقة الشرق أوسطية ومنعها من الوصول إلى حلفائها التي تستقوي بهما خاصة من طرف حزب الله وسورية.[2]

[1] محمد المهدي شنين، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2013، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص. 182.

[2] نورهان الشيخ، "الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري"، مجلة السياسة الدولية، ع 190، أكتوبر 2012، ص. 78.

لقد لعبت سورية دور الوسيط في كل مرة بين إيران والدول العربية فهي تعد قوة إقليمية لها دور فعال في المنطقة، إذ استفادة إيران من نظام بشار الأسد الذي مكنها من التقرب إلى الدول العربية بعدما كانت هذه الأخيرة تنظر إليها نظرة الشك، فمن خلال سورية تمكنت من كسر عزلتها في المنطقة والتمدد أكثر فأي نظام بديل سيعمل على كسر هذا التمدد خاصة وأن سورية تعد جسر مهم من خلاله استطاعت التواصل مع حلفائها، فهي ذات أهمية بالغة في المنطقة استطاعت إيران الاعتلاء على خصومها واستكمال مشروعها في منطقة الشرق الأوسط الذي يتمثل في الهلال الشيعي.

فمن الصعوبة التعامل مع البدائل المطروحة في سورية في مرحلة ما بعد إسقاط نظام بشار الأسد خاصة في حالة اعتلاء المعارضة سدة الحكم التي سوف تعادي بالضرورة إيران وبالتالي تفقد إيران حليفها الوحيد وهذا يعد بمثابة عزلة لها مستقبلا في المنطقة.

هذا ما جعل إيران تعمل جاهدة لضمان بقاء نظام بشار الأسد حيث طرحت على "الأخضر الإبراهيمي" مبعوث الأمم المتحدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد كون الأمر يخص السوريين أنفسهم أي الحكومة والمعارضة وهي ترفض التدخل في شؤون البلاد، كما دفعت بموقفها هذا نحو ضرورة مشاركة حكومة دمشق في مؤتمر جنيف الثاني بعدما أن حرمت من المشاركة في مؤتمر جنيف الأول.

كما دعت إلى ضرورة إشراك الأسد في أي تسوية قادمة تخص سورية وأن يترك تحديد مصيرها للسوريين في الانتخابات الرئاسية المقررة عقدها في يونيو 2014.

كما طالبت بإيقاف تهريب السلاح والمقاتلين إلى سورية وتجفيف منابع التمويل للجماعات المسلحة الموجودة على أراضيها.[1]

[1] محمد أحمد صافيناز، "حلول صعبة: تعقيدات الأزمة السورية في جنيف 2"، مجلة السياسة الدولية، ع 195، يناير 2014، ص. 132.

فإيران تعي خطورة الموضوع كونها مستهدفة من طرف الغرب الذي يعمل على إضعاف محور الممانعة من أجل هيمنة الولايات المتحدة وإسرائيل على المنطقة، فالإطاحة بنظام بشار الأسد يعد خطوة ينظر هؤلاء لعزل إيران وشل حركة حزب الله الذي يعتقد أن القضية الجوهرية برأيه تبقى مسألة توازن القوى والصراع مع إسرائيل.

فإيران لن تبقى مكتوفة الأيدي والمتفرج لما سيحدث بعد سقوط نظام بشار الأسد بل أنها ستبذل قصارى جهدها لمنع ظهور نظام تسيطر عليه الطائفة السنية عبر اللعب بالورقة العلوية من جهة ورعاية بقايا الأجهزة الأمنية من جهة أخرى وهذا كله من أجل حماية مشروعها في المنطقة الذي تراه إيران مهدد نتيجة هذه الأزمة فبسقوط النظام لا محالة سوف يؤدي إلى إبطال هذا المخطط، إذ ترى إيران أن سقوط النظام السوري يعد بمثابة ضربة قوية لمشروعها في منطقة الشرق الأوسط، حيث تمحورت السياسة الإيرانية خصوصا في العقد الأخير حول فكرة التحول إلى قوة إقليمية كبرى مستفيدة من التغيرات الإستراتيجية التي طرأت على محيطها الإقليمي بعد سقوط نظام البعث في العراق ونظام طالبان في أفغانستان ثم تراجع النفوذ الأمريكي وانكفاء مشروعه في المنطقة، حيث تشكل سورية في هذا الإطار حجر الزاوية في المشروع الإيراني إذ تسمح سورية لإيران بالإطلال على البحر المتوسط والصراع العربي – الإسرائيلي وتشكل جسرها الوحيد للتواصل البري مع حزب الله في لبنان مع استكمال سحب القوات الأمريكية من العراق.[1]

في نهاية 2011 بلغ المشروع الإيراني ذروته إذ نشأ تواصل جغرافي أول مرة بين طهران ودمشق وبيروت عبر العراق ما أدى إلى إنشاء قوس نفوذ إستراتيجي يشمل هذه الدول ويشكل حاجزا طبيعيا بين تركيا من جهة وشبه الجزيرة العربية والأردن من جهة أخرى، ونظر إلى حيوية المعبر السوري للمصالح الإيرانية ونفوذها الإقليمي وضعت إيران كل ثقلها وراء دعم النظام في دمشق وترى إيران أن الصراع الدائر في سورية يمثل امتداد

[1] أحمد قنديل، "مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية"، مجلة السياسة الدولية، ع 190، ص. 61.

للصراع القائم في العراق ولبنان وعموم المنطقة بين محورها من جهة والمحور المعادي لسياستها (المحور التركي – الخليجي) من جهة أخرى. لذلك يسود الاعتقاد بأن سقوط النظام في سورية سوف يؤدي إلى إضعاف حكومة المالكي في العراق وإضعاف حزب الله في لبنان وهما الحليفان لإيران، كما أنه تعي إيران بأن سقوط نظام بشار الأسد سوف يؤدي إلى إستقواء نفوذ خصمها في المنطقة المجسد في تركيا التي تطمح لإسقاطها وبالتالي فقدان نظام بشار الأسد يؤدي بالمحصلة إلى فقدان إيران لعمقها الإستراتيجي في المنطقة وبالتالي نجد أن إيران منذ بداية الأزمة السورية واقفة ومدعمة لنظام بشار الأسد بكل الوسائل.[1]

فمع صمود النظام السوري لفترة طويلة يصب في مصلحة إيران بالدرجة الأولى، مما سيزيد من نفوذها في المنطقة لذا نجدها توفر كل الإستلزامات خاصة الحربية منها وذلك من أجل الإبقاء على هذا النظام وهذا ما تحقق على أرض الواقع فرغم كل الاعتداءات والمقاطعات التي كانت تصب من أجل إضعاف النظام نجدها لم تفلح كون أن هذا النظام وجد دعما قويا من حليفته إيران فبواسطتها بقي إلى حد الآن يواصل قتاله.

المطلب الثاني: الدور الجيوسياسي التركي في الأزمة السورية

اهتمت الحكومة التركية بالأحداث في سورية باعتبار ذلك أنه سوف تتسنى لها الفرصة من أجل تدعيم مكانتها ونفوذها الإقليمي الذي يسعى إليه حزب العدالة والتنمية في إطار مبدأ العمق الإستراتيجي، إذ تعد سورية بمثابة المدخل الرئيسي للدور التركي في المنطقة العربية لذلك احتلت المسألة السورية في بداية الاحتجاجات اهتمام المسؤولين الأتراك الذين أخذوا الحذر والترقب كون أن المسألة كانت معقدة نوعا ما وذلك لعدة اعتبارات.

[1] عبد الكريم إبراهيم وآخرون، تقدير موقف الثورات العربية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص. 58.

محددات الموقف التركي من الأزمة السورية

ارتبط الموقف التركي من الأزمة السورية بالعديد من الاعتبارات والمحددات سواء كانت داخلية أو خارجية حيث أثرت في التعاطي التركي مع الحالة السورية وتتمثل أهم تلك المحددات في:

1) الجوار الجغرافي بين البلدين وأهمية موقع سورية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد التقدم والتطور في العلاقات بين البلدين خلال العقد الأخير في مختلف المجالات.[1]
2) متانة العلاقات الاقتصادية التي تطورت بين البلدين خلال عهد حزب العدالة والتنمية، حيث يعد التحدي الأكبر الذي تواجهه تركيا من جراء الأحداث في سورية هو مستقبل مشروع "التكامل الاقتصادي" بين تركيا والعالم العربي الذي طرحته أنقرة من قبل، إذ تعتبر سورية بمثابة العمود الفقري لمنطقة التجارة الحرة التي تضم البلدين إلى جانب الأردن ولبنان ونهاية المطاف مصر.[2]
3) التشابه في البنية الاجتماعية والدينية بين البلدين وخوف تركيا من حدوث نزاع طائفي في سورية الأمر الذي يمثل تهديد للاستقرار داخل تركيا.[3]

[1] Nathalie Tocci and Others, " Turkey and the Arab Spring: implications for Turkish Foreign policy from a transatlantic perspective ", Mediterranean paper Series, the German Marshall Fund of the United States (G.M.F), October 2011, p. 30.

[2] Kemal Kirisi, " The E.U., Turkey and the Arab Spring challenges and Opportunities for Regional integration, global Turkey in Europe Stiftung Mercator", Working Paper, Istanbul policy Center, p. 6.

[3] Katarina Dalacoura, " The 2011 uprisings in the Arab Middle East, Political change and geopolitical implications", International Affairs, n°88, 2012, P. 63.

4) حرص الحكومة التركية على ما اكتسبته من مصداقية لدى الشعوب العربية خاصة في ظل ما تبنته الحكومة التركية من سياسة خارجية تسعى إلى دعم علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية.
5) التنافس الإقليمي بين كل من تركيا وإيران على صياغة وتشكيل مستقبل المنطقة، فقد لوحظ أن تناقض الموقف الإيراني من الثورات العربية بين تأييد الثورتين التونسية والمصرية مقابل إدانة الأحداث السورية، قد بات وسيلة تركية لفك الارتباط الإستراتيجي بين دمشق وطهران لإضعاف الأخيرة إقليميا، الأمر الذي من شأنه تغيير منظومة التوازنات في المنطقة لصالح النفوذ المعتدل الذي تمثله تركيا مما يسهم في تزايد دورها ونفوذها الإقليمي.[1]

من هنا جاءت الخصوصية والحذر في التعامل مع الحالة السورية من قبل الحكومة التركية من خلال الموقف التركي من الأزمة السورية الذي تميز بالازدواجية في بداية الأمر ومن ثم التحيز الكامل للمتظاهرين ضد النظام السياسي السوري.

الموقف التركي من الأزمة السورية:

واجهت السياسة الخارجية التركية تحديات كبيرة في التعاطي مع الحالة السورية، حيث كانت سورية بمثابة التطبيق العملي لنجاح الإستراتيجية التركية لحزب العدالة والتنمية حول سياسة "تصفير المشاكل" التي أدت إلى انتقال العلاقات بين البلدين من حافة المواجهة المسلحة إلى التحالف الإستراتيجي، وتبعا لذلك فقد تبنت الحكومة التركية موقفا أكثر حذرا في تعاملها مع الأحداث الأخيرة التي شهدتها سورية، حيث تجسد ذلك من خلال انتهاج

[1] سامية بيبرس، "سوريا وتركيا بين التحالف والعداء"، مجلة شؤون عربية، ع 152، 2012، ص. 174.

سياسة مزدوجة في التعامل من الأزمة السورية ومع أطراف النزاع الدائر في سورية في بداية الأمر.

وعليه فقد حاولت الحكومة التركية العمل على انتهاج سياسة الحذر، حيث تهدف بشتى الطرق إلى أن لا تؤثر الأزمة الداخلية في سورية على طبيعة العلاقات بين البلدين بشكل سلبي، وفي المقابل فقد كان هناك تخوف تركي من عدم التدخل في سورية من شأنه أن يظهر بأن الحكومة التركية داعمة لسياسات النظام السياسي السوري الأمر الذي سيؤثر بشكل كبير على العلاقات التركية مع أي نظام سياسي جديد في سورية.

إن أنقرة تخشى من تداعيات الأحداث في سورية على أمنها القومي خاصة ما يهدد لعبة التوازنات العرقية الداخلية في تركيا[1]، هذا ما يجعلها وإن كانت ترغب بأن يتنحى الرئيس السوري "بشار الأسد" إلا أنها تهدف أولا إلى تقوية المعارضة لتفادي كارثة حرب طائفية تقضي إلى تقسيم الدولة التي يقطنها اثنان وعشرون مليون نسمة، على هذا الأساس يمكن فهم أسباب تحول تركيا لتغدو وأشبه بمركز رئيسي لتنظيم مؤتمرات المعارضة السورية كالمجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر.

لقد اتخذت تركيا إزاء الأحداث الجارية في سورية أنماطا مختلفة وذلك راجع لأهمية سورية من جهة ومن جهة مدى تأثير المصالح الاقتصادية والأمنية ومن جهة ثالثة في قدرة التأثير الفعال للدور التركي في المنطقة.[2]

تبنت الحكومة التركية منذ اليوم الأول للاحتجاجات موقفا مبدئيا وثابتا في تبني الحقوق المشروعة للشعب السوري في الحرية والكرامة وبدأت القيادات التركية باتجاه دفع

[1] العدوان طايل يوسف، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الدراسات الإستراتيجية، 2013، ص. 105.

[2] أحمد سعيد نوفل، "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الإقليمي"، مجلة الشرق الأوسط، ع 12، نوفمبر 2016، ص. 6.

الحكومة السورية إلى الانفتاح على مطالب المحتجين في الإصلاح والتغيير ووجهت في سبيل ذلك الكثير من الرسائل والنصائح للرئيس "بشار الأسد" وأبدت دعمها الكامل واستعدادها التام لمساعدة الحكومة السورية لتحقيق الإصلاحات .[1] المطلوبة وتقديم الإمكانيات اللازمة في سبيل تحقيق ذلك.

إلا أن الأمور لم تسر كما كانت تتوقعها تركيا حيث أن النظام السوري استمر رغم ذلك في نهجه القمعي والدموي في وجه المنتفضين ضده، ما حذا بتركيا إلى تغيير نهجها مع النظام والاتجاه نحو موقف مماثل لمعظم الدول العربية والغربية في فرض العقوبات عليه[2]، والموافقة على كل ما تتخذه الأسرة الدولية بحق النظام السوري على المستويات كافة.

إذ قامت الحكومة التركية بقطع علاقاتها مع النظام السوري وذلك على خلفية قيام النظام السوري ومليشياته بمجزرة مروعة في مدينة الحولة قرب حمص وتسببت هذه المجزرة بإدانة عالمية واسعة وقررت معظم الدول طرد سفراء الدولة السورية من بلدانها، فأعلنت على إثرها الحكومة التركية عن قرارها بطرد جميع الدبلوماسيين السوريين من أنقرة في الواحد والثلاثين من شهر ماي 2012، إلا أنها سمحت لجماعة الإخوان المسلمين السوريين بالتحرك في إسطنبول ولمراقبها العام بالإدلاء بتصريحات، كما سمحت بإقامة مؤتمر لجماعات والشخصيات الإسلامية السورية.

فضلا عن ذلك استضافة آلاف اللاجئين السوريين الفارين من دبابات النظام ووحشيته التي قتلت العديد منهم حيث أنفقت الحكومة التركية حينها أكثر من 150 مليون دولار كمساعدات، إضافة إلى بناء مخيمات لهم.

---

[1] يوسف مجد وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، الأردن: دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص.52.

[2] عارف محمد خلف ألبياتي، "السياسة التركية حيال الأزمة السورية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م 5، ع 17، حزيران 2013، ص. 203.

كما أنها قامت بتقديم الدعم للمعارضة عبر استقبال المعسكرين المنشقين عن النظام وإقامة معسكر لهم إضافة إلى كل هذا قامت بتدريبهم وتسليحهم وتأمين المأوى لهم داخل الأراضي التركية.

ضف إلى ذلك استضافت قيادات الجيش السوري الحر لينسق أعماله العسكرية، ورعت إعلان المجلس الوطني السوري في إسطنبول ثم إعلان الائتلاف الوطني لقوى الثورة.[1]

فهي قامت بسحب دبلوماسيها من دمشق الأمر الذي يشير إلى عدم وجود أي إمكانية لفتح قنوات اتصال أو حوار مع النظام السياسي السوري مقابل دعم قوى المعارضة السورية والحديث عن إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية.

تبعا لذلك فقد تحول الموقف التركي من الأزمة السورية من محاولة الإصلاح والتغيير والتحول الديمقراطي من خلال النظام القائم إلى المواجهة معه، وقد أقدمت تركيا منذ منتصف كانون الأول 2011على فرض عقوبات أحادية الجانب على سورية حيث جمدت تركيا التعاون الإستراتيجي مع النظام السوري وفرضت قيود مالية على سورية[2]، وأعلنت أيضا وقف بيع الأسلحة للنظام السوري، وحضر استخدام الأراضي والمجال الجوي التركي لأي شحنات أسلحة قادمة من سورية وفي مقدمتها الأسلحة الروسية[3]، فضلا عن تجميد جميع التعاملات الاقتصادية التركية مع سورية وتجميد أموال المسؤولين السوريين الذين ترفع عليهم قضايا دولية ووقف جميع المعاملات مع البنك المركزي السوري وأيضا جمدت التعاون

[1] Bidier Billion, Salomé lamolinerie, "La politique extérieure de la Turquie à l'épreuve de la crise Syrienne", Institut de Relations Internationales et Stratégiques, janvier 2014, p p. 4-6.

[2] أحمد دياب، "حوافز اقتصادية : مرحلة جديدة في العلاقات التركية – السورية"، مجلة السياسة الدولية، ع 191، يناير 2013، ص. 117.

[3] ندى الشقيفي المار يني، الربيع العربي: الأفق الأسود، بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، 2015، ص. 239.

مع سورية في مجال الطاقة. وبالتالي فجميع هذه الإجراءات التي اتخذتها تركيا تجاه سورية كان الهدف منها الضغط على نظام بشار الأسد من أجل إضعافه وتخليه عن سدة الحكم.[1]

أما في إطار العمل الإقليمي والدولي دعمت تركيا كافة المقترحات المقدمة من قبل جامعة الدول العربية والمبعوث الدولي" كوفي آنان" من أجل إيجاد حل للأزمة السورية.

من جانب آخر تقدمت كل من تركيا والدول العربية بمشروع قرار مشترك إلى مجلس الأمن الدولي يمنح دعما قويا للخطط الغربية في محاولة عزل النظام السياسي في سورية.

كما أنها قامت باستضافة مؤتمر أصدقاء سورية الدولي الذي عقد في إسطنبول في نيسان 2011 والذي تمثلت أبرز قراراته في مطالبة النظام السوري بالوقف الفوري لأعمال العنف والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدن السورية وفرض المزيد من العقوبات على نظام بشار الأسد والاعتراف بالمجلس الوطني السوري المعارض ممثلا للشعب السوري.

في الثاني والعشرين من شهر حزيران 2012 عملت الحكومة التركية بعد إسقاط طائراتها المحاربة بنشر قوات عسكرية وقاذفات صواريخ ومدافع مضادة للطائرات على طول الحدود مع سورية، كما عززت القوات التركية من وجودها العسكري على الحدود السورية من خلال نشر مالا يقل عن خمسة وعشرين طائرة مقاتلة من طراز أف 16 "F16".

كما اتجهت أيضا إلى نشر منظومات صواريخ باتريوت أرض – جو على الحدود السورية، ضف إلى ذلك قامت بإجراء مناورات عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحدود التي تم فيها وضع منظومة الدروع الصاروخية الأطلسية لمواجهة أنظمة الدفاع

[1] محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007–2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: كلية دراسات الشرق الأوسط، 2013، ص. 132.

الجوي لدول المنطقة، وكان الهدف من طلب تركيا نشر صواريخ على طول حدودها هو الضغط على النظام السوري أكثر ومحاصرته من الجهة الشمالية.

فمن خلال كل الإجراءات التي بادرت بها الحكومة التركية سواء فردية كانت أم تحت المظلة الدولية والعربية فمرادها واحد هو إسقاط النظام السوري، إذ ترى تركيا من سقوط هذا النظام بمثابة نقطة مركزية من خلاله توقف المد الإيراني الذي أصبح يهدد مشروعها في المنطقة،[1] فهي تسعى بكل الوسائل سواء السياسية أو الدبلوماسية وحتى الاقتصادية والعسكرية من أجل الإطاحة بنظام بشار الأسد كونه يعد الدعامة الأساسية من خلاله استطاعت إيران أن تتوسع في المنطقة كون هذه الأخيرة فسحت لها المجال لكي يستقوى المشروع الإيراني على حساب المشروع التركي في المنطقة، حيث تحاول الحكومة التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية في 2002 لأن تصبح قوة إقليمية وتعيد أمجاد الدولة العثمانية التي كانت تسير شؤون المنطقة لوحدها دون منازع.

بناء على ما تقدم كله فقد سعت السياسة الخارجية التركية إلى التعاطي مع الأزمة السورية بما يتناسب مع حجم ثقلها ودورها الإقليمي الفاعل والمؤثر في المنطقة ورؤيتها الداعمة للاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في سورية بدءا من المطالبة بضرورة الإصلاح السياسي وإجراء التعديلات الدستورية من جانب الحكومة السورية مرورا بوقف العنف الدامي المتصاعد وتحقيق الانتقال الديمقراطي للسلطة وانتهاء بضرورة تنحي الرئيس السوري "بشار الأسد" عن السلطة.

بالتالي فقد تعاطت الحكومة التركية مع مستحثات الأزمة السورية من خلال اتخاذ أنماط مختلفة من السلوك السياسي وذلك انطلاقا من تصوراتها لخلفية العلاقات التركية السورية وطبيعة الحراك السياسي والعسكري المتأزم على الساحة السورية من ناحية ومدى

[1] يوسف أسمهان وآخرون، ثورات قلقة... مقاربات سوسيو – إستراتيجية للحراك العربي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012، ص. 157.

تأثير البعد الداخلي بجوانبه الاقتصادية والأمنية والسياسية جميعها على التحرك التركي تجاه الأزمة من ناحية ثانية والتوجهات الدولية والإقليمية إزاء الأزمة كمحددات فاعلة ومؤثرة انعكست سلبا على الموقف التركي من ناحية ثالثة.

المبحث الثاني: مصالح الأطراف المعادية لنظام بشار الأسد

المطلب الأول: السياسة الخارجية القطرية تجاه الأزمة السورية

إن قطر بما تملكه من إمكانيات مالية تعد ثاني أكبر دولة مؤثرة في مجلس التعاون الخليجي إذ ترفدها الوفرة المالية بقوة دافعة استطاعت من خلالها تحقيق توازن مرن بينها وبين المملكة العربية السعودية من جهة وبين إيران من جهة أخرى، ويساعد قطر في ذلك علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة ثالثة، فدورها الفاعل يرجع إلى جزء كبير منه إلى الرغبة في موازنة الدور السعودي المؤثر في منطقة الخليج وضمن مجلس التعاون الخليجي، فاستطلاع العلاقات الخليجية القطرية نراها تمتد ما بين التواجد الخليجي والسعي نحو استمالة الجانب الإيراني.

فالتوتر في العلاقات السعودية – القطرية غالبا ما يكون دافعا نحو التقارب القطري – الإيراني لموازنة الدور السعودي الفاعل ضمن نطاقيه الخليجي والعربي والإسلامي.[1]

بذلك خلقت قطر قاعدة توازن إستراتيجية لمكافأة الدور السعودي حتى ضمن العلاقات الأمريكية – الخليجية، ووفقا لذلك فقد لعبت قطر دورا فعال في خضم الأزمة السورية كون ذلك دافع من خلال رغبتها لإظهار أثرها في المنطقة والمشاركة في حلحلة الأمور لمصلحتها ومع ما يتماشى مع قدراتها.

[1] أحمد السفير، تفاعلات القوى الخليجية وانعكاساتها الإقليمية، القاهرة: دار الهرم، 2011، ص. 80.

لقد بدا الموقف القطري مع بداية الأزمة السورية ضبابيا حيث لم يكن لقطر أي موقف جراء الأحداث كونها أعارت العلاقات التي تجمعها بسورية وخاصة أنها كانت قوية في السنوات الأخيرة أهمية لذلك لم تسفر عن شيء.[1] لكن هذا الموقف ما لبث أن تغير وبدأ يساند الشعب السوري على حساب النظام وذلك راجع إلى أن تصريحات بعض المسؤولين أبدوا استيائهم من أفعال القمع التي يرتكبها نظام بشار الأسد مما أدى إلى سقوط الآلاف من الجرحى والقتلى حيث أبدت قطر تأييدها للشعب السوري من خلال استصدار بيان من طرف جامعة الدول العربية في السادس عشر من أكتوبر 2011 الذي ينص على الوقف الفوري للعنف والعمل على تشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة رئيس مجلس وزراء قطر والاتصال مع أطراف النزاع لعقد حوار وطني.[2]

حيث كان لقطر دور فاعل في دعم أقطاب المعارضة السورية إذ احتضنت لثلاث مرات اجتماعات قادة المعارضة السورية في الدوحة إضافة إلى ما تمده من مساعدات مالية سواء على صعيد المساعدات للاجئين السوريين أو إغراء تركيا بإدخال بعض الأسلحة الممولة قطريا.

أما على الصعيد السياسي فقد لعبت قطر دورا كبيرا ومؤثرا في استصدار القرار العربي ضمن الجامعة العربية بتجميد عضوية سورية والضغط على الأطراف الدولية في تصعيد وتيرة الحصار الاقتصادي والمقاطعة السياسية على سورية عبر سلسلة جولات مكوكية دبلوماسية لرئيس وزرائها "جاسم بن جبر".

---

[1] جهاد عودة، مفاهيم العلاقات الدولية: التخطيط الإستراتيجي لتحقيق الأمن، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016، ص. 298.

[2] فكري مروى، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، ع 187، يناير 2012، ص. 163.

يكاد يكون الدور القطري أكثر الأدوار فاعلية في الأحداث السورية خاصة بعدما تم رفده بإطار إعلامي هيأ الرأي العام العالمي والإسلامي إلى إدانة النظام السوري وتجفيف منابع التأييد الإقليمي خاصة اللبناني للنظام السوري.

كما فتحت قطر أراضيها لكل المنشقين عن الساسة السوريين عبر الإغراءات المالية وممارسة تطويق التأثير الروسي الصيني بالاندفاع نحو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبالتالي خلقت مثلث ضغط سياسي ـ دبلوماسي ـ اقتصادي ضد النظام السوري.[1]

دوافع ومحددات الموقف القطري تجاه الأزمة السورية

قامت قطر بدعوة جميع الأطراف العربية لممارسة الضغط على النظام السوري، إلا أن هذا التغير في الموقف يرجع إلى عدة أسباب تطمح إليها قطر من أجل تحقيق مصالحها وهي:

1) رغبة قطر بالإفادة من الوفرة المالية ودعمها بتأثير سياسي.
2) مكافأة الدور السعودي خليجيا وإسلاميا ودوليا.
3) التخوف القطري من صعود النفوذ الإيراني في المنطقة وفي المقابل هي تعد حليف سورية وبالتالي وجدت في الأزمة السورية ثغرة من خلالها تتخلص من المد الإيراني وذلك بإسقاط النظام السوري الذي يدعمها.[2]
4) الطموح القطري من لعب دور في حل المشاكل الإقليمية بعدما تراجعت مصر.
5) الرغبة في الدور الفاعل للتحكم بأحداث المنطقة.
6) إيجاد توازنات إقليمية جديدة يكون لقطر دور فاعل ومؤثر فيها.

---

[1] أسعد محمد حسن، القوى الفاعلة إقليميا، الأردن: النهضة للطباعة، 2012، ص. 85.

[2] رجب إيمان، "كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟"، مجلة السياسة الدولية، ع 191، فيفري 2012، ص. 118.

أنماط السلوك القطري تجاه الأحداث السورية

كان الموقف القطري في بداية الأحداث مساند للنظام السوري إذ كانت هناك اتصالات تجري بين أمير قطر والرئيس السوري "بشار الأسد" إلا أن هذا الموقف ما لبث أن تغير وذلك جراء مجازر حماه في الواحد والثلاثين من يوليو 2011 أين راح ضحيتها قرابة 139 قتيلا، وما هي إلا أيام حيث تعرضت السفارة القطرية لاعتداء وذلك احتجاجا على موقف قناة الجزيرة من الأحداث في سورية الأمر الذي دفع بالحكومة القطرية في الثامن عشر من يوليو 2011إلى تعليق عملها إذ تم سحب سفيرها من دمشق وتم إغلاق سفارتها هناك.[1]

كما عملت قطر منذ البداية على الوصول لإيجاد حلول للتسوية السلمية وعدم تفاقم الأحداث وأيضا دون تدخل أطراف خارجية وهذا ما كان واضح في إطار جامعة الدول العربية التي دعت في السابع والعشرين من سبتمبر 2011 إلى وقف العنف وإجراء الحوار الوطني الشامل مع المعارضة، كما أن هذه اللجنة التي ترأستها قطر خرجت بمجموعة من التوصيات وهي:

* وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.
* الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.
* إجلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.
* فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للإطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور من أحداث.

[1] محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى: كلية الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 2013، ص. 131.

إلا أن عدم التزام "بشار الأسد" بهذه التوصيات أوصل الأمر بالجامعة العربية لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية ودعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية للاتفاق على المرحلة الانتقالية المقبلة في سورية.

كما اقترحت قطر في ظل جامعة الدول العربية إرسال قوات عربية بدلا من التدخل الدولي من أجل إدخال المساعدات وإيجاد مناطق آمنة ومراقبة وقف إطلاق النار.

في المقابل دعمت المعارضة بالسلاح ووفرت لها الملاذ الآمن كما قامت بفتح السفارة بالدوحة للائتلاف الوطني السوري في السابع والعشرين من مارس 2013، حيث سعت قطر إلى ترسيخ دورها في الأزمة السورية عبر عقد اجتماعات لقوى المعارضة كان أهمها اجتماع الدوحة في الثامن من نوفمبر 2012 والذي أسفر عن تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية كآلية للجمع بين كافة قوى المعارضة.[1]

أما نص اتفاق الدوحة على ضرورة العمل من أجل توحيد ودعم المجالس العسكرية والتشكيلات والكتائب وكافة الكيانات العسكرية الثورية وإنشاء قيادة عسكرية عليا ينضوي تحتها كل تلك التشكيلات والكيانات المسلحة.[2]

فيما يخص الدور البارز لقطر فهو تجسد من خلال ضغطها الإعلامي أين قامت بتشويه صورة النظام السوري الذي فقد التأييد الإقليمي وذلك من خلال الصورة التي ظهر بها، إذ قامت كل القنوات التابعة لقطر بإظهار جل الجرائم التي ارتكبها النظام ضد شعبه (حسب الإعلام القطري)، ففي غالب الأحيان كانت تبث صور حية عن مئات السوريين ملطخين بالدماء وأجزائهم مقطعة إضافة إلى صور بشعة توحي بخطورة الأحداث، فهي

[1] Alexandre Briand, Alexis Frentz et autres, " Le soutien à l'opposition Syrienne entre activisme et attentisme", STNOPSIS, janvier 2013, p. 6.

[2] الجزيرة للدراسات، الائتلاف الوطني: الإمساك بزمام سوريا من الداخل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص. 3.

عملت على جعل المجتمع الدولي يكف عن مساندة النظام السوري ويعمل على إدانته مما سيسرع من إسقاطه وهو الأمر الذي تسعى إليه قطر بالدرجة الأولى.

في المقابل فإن قطر مالت إلى دعم الإخوان المسلمين في سورية نظرا لعلاقتها الوثيقة والقديمة معهم لذا نجد هناك تنسيق عالي المستوى مع تركيا التي تتعاطف هي الأخرى مع جماعة الإخوان المسلمين السورية.[1]

أما الجماعات المتطرفة في سورية فإن قطر أبدت رغبة واضحة في دعمها لطالما أنها يمكن أن تساهم في إزالة النظام الحاكم بأسرع ما يمكن، وهذا ما يمكن أن نلتمسه في تصريح وزير الخارجية القطري السابق "خالد بن محمد العطية" في ديسمبر 2012 حينما قال: "أنا ضد استثناء أي أحد في هذه المرحلة أو تصنيفهم على أنهم إرهابيون وعلى أنهم قاعدة.... ينبغي أن نجمع الكل وأن نعاملهم جميعا معاملة متساوية وأن نعمل جاهدين من أجل تغيير عقيدتهم".

بالفعل لم تتوان قطر وحليفتها السعودية بتقديم الدعم للمعارضة السورية بالتعاون مع تركيا وعن طريقها فضلا عن الجماعات الإسلامية والسلفية اللبنانية التي تعمل بوصفها حلقة الوصل بين دول الخليج والمعارضة السورية في إيصال الأموال.

كما انتهجت قطر الدبلوماسية النشطة في إطار الجامعة العربية حيث قامت برئاستها للجنة الوزارية المكلفة بالتعامل مع الأزمة السورية كونها لا يمكن لها التدخل في مجريات الأحداث السورية وذلك لغياب إجماع دولي على التدخل في مجريات الأزمة السورية مباشرة حيث أخذت حذرها من ردة الفعل الإيراني إذا قامت بالتدخل، كون هذه الأخيرة قد حذرتها مما دعا قطر بالمطالبة في الاجتماع بضمان خروج "بشار الأسد" سالما مع تركيزها على

[1] صباح كزيز، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015، ص. 135.

إخراجه، فهي كانت تهدف من هذا التصرف كسب تأييد إيران في حالة خروج الرئيس السوري وبالتالي تكون بذلك كسبت دور ريادي ينافس الدور السعودي في المنطقة.[1]

فيما يخص المعارضة السورية فهي قامت بتسليحها وذلك من أجل إستقوائها على حساب النظام في المقابل تكون المحصلة إسقاط نظام بشار الأسد الذي لا يخدم مصالحها في المنطقة خاصة فيما يتعلق بمسألة تمرير أنابيب الغاز التي قوبلت بالرفض من طرف الرئيس "بشار الأسد" سنة 2009 حيث كانت الحكومة القطرية تطمح في مد خط أنابيب غازها يمتد من أراضيها إلى غاية سورية وذلك مرورا من الأراضي السعودية نحو الأراضي الأردنية ثم اللبنانية ومن ثم يتفرع من سورية لكي يتم إيصال الغاز إلى الأراضي الأوروبية،[2] فهو كان مشروع يراد به منافسة المشروع الإيراني الذي قوبل مسبقا، إلا أن هذا يعد بمثابة تحدي للمشروع الروسي الذي يقلص من سيطرته على الأسواق الأوروبية وهذا ما حذا بروسيا للضغط على نظام بشار الأسد لمنع تمديد هذا المشروع الذي سوف يخسر أثمان باهظة للاقتصاد الروسي، وبالتالي هذا ما أدى بالحكومة السورية لرفض هذا المخطط تحت ضغوط روسية ولكن في المقابل نجده أنه خسر علاقته مع قطر التي عرفت لفترة طويلة بالتعاون والتنسيق.[3]

---

[1] مروة فكري، "القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، ع 187، يناير 2012، ص ص. 163-164.

[2] إرليخ ريز، داخل سورية قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2015، ص. 106.

[3] نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة سورية 2010-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015، ص. 161.

وبالتالي وجدت قطر الأزمة السورية فرصة لدعم كل الأطراف التي تطمح لإسقاط النظام السوري مما سوف يعود عليها بالنفع فهي تسعى لتجسيد هذا المشروع على أرض الواقع وتنافس به إيران في منطقة الشرق الأوسط.

فقد استعملت قطر جل أدواتها ووسائلها المختلفة لإسقاط النظام السوري إذ أدارت آلتها الإعلامية الضخمة بحرفية بالغة محاولة تشويه صورة النظام، ونسقت جهودها الدبلوماسية التي نشطت في مجال تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية وسحب المراقبين العرب من أراضيها واستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة لسحب العنف الحكومي ضد معارضيه وتعاونت مع الولايات المتحدة التي وقع على عاتقها مهمة تقديم الدعم الإستخباري وتأمين الاتصالات للمعارضة مقابل قيام السعودية وقطر بتقديم الأسلحة للمعارضين والحوافز النقدية للمنشقين.[1]

المطلب الثاني: السياسة الإسرائيلية حيال الأزمة السورية

حظيت المظاهرات والاحتجاجات الواسعة التي شهدتها الكثير من المدن والقرى السورية باهتمام المراقبين في إسرائيل منذ انطلاقتها وذلك لدلالتها الخطيرة على المنطقة عامة وكون ما يحدث هناك له انعكاسات مباشرة على الأمن القومي الإسرائيلي خاصة، هذا راجع إلى قرب الحدود مع سورية مما جعل دوائر صنع القرار تأخذ الحيطة في التعامل مع هذه الأزمة.[2] وهذا لضمان عدم المساس باستقرارها الاجتماعي التي تسعى دائما للحفاظ عليه، ففي ظل هذه الأوضاع ظهر في أواسط دوائر صنع القرار للكيان الصهيوني رأيان فيما يخص الأزمة السورية إذ طرف يطمح إلى إسقاط النظام باعتبار أن الأمور سوف تستفيد

---

[1] يسار القطارنة، "حالة خاصة: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، ع 188، أبريل 2012، ص. 29.

[2] سارة فايز، "هل تقع حرب بين سوريا وإسرائيل"، في:

http://ressmideast.org/revieus.hm بتاريخ : 19-03-2016 على الساعة، 15 :45.

منه إسرائيل بالدرجة الأولى وذلك لعدة اعتبارات في حين ظهر رأي آخر يطمح إلى بقاء النظام كونه يخدم مصالح واستقرار المنطقة عامة وإسرائيل خاصة.

دوافع الأطراف المنادية بسقوط النظام السوري:

هناك مجموعة من المحددات والاعتبارات التي تدعم خيارات إسرائيل في إسقاط نظام الأسد الابن ويأتي في مقدمتها ما يلي:

* **النفوذ الإيراني:**

تعتبر إسرائيل النفوذ الإيراني من أخطر المسائل التي تهدد كيانها حيث هناك شبه إجماع في الكيان الصهيوني على أن تغير نظام بشار الأسد في سورية هو ضربة للمحور الراديكالي الذي تقوده إيران في المنطقة باعتبار أن سورية تعد هي الركيزة في هذا المحور ومن خلالها استقوى النفوذ الإيراني، فهذه الأطراف ترى لا بد من ضرب هذا الجناح وذلك من خلال إسقاط نظام بشار الأسد.[1] فما تريده إسرائيل هو إبعاد سورية عن إيران بالإضافة إلى تحييدها في أي مواجهة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية معها، فإسرائيل تسعى للقضاء على إيران من خلال إضعاف حليفها الأخير في المنطقة.

* **الجبهة اللبنانية:**

تحاول إسرائيل كسر التحالف الثلاثي المكون من سورية وإيران وحزب الله وهذا راجع إلى أن سورية في نظر الإدارة الإسرائيلية هي التي تمد حزب الله بالسلاح والدعم السياسي، كما أنها تعد الجسر الذي تصل من خلاله الإمدادات الإيرانية للمقاومة اللبنانية فهي تحاول ممارسة الخناق عليه من خلال إنهاكه في التدخل في النزاع الحاصل في سورية مما يؤدي إلى إضعاف حزب الله من حيث امتلاكه لأسلحة

[1] هيلر مارك، "الانتفاضة في العالم العربي وتداعياتها على إسرائيل"، مجلة عد كان إستراتيجي، ع 2، 2015، ص. 36.

متطورة التي يستخدمها في النزاع الناشب في سورية وبالتالي هذا يصب في صالح إسرائيل كونها لن تخشى من القدرات العسكرية لحزب الله مستقبلا.[1]

* **ظهور الجماعات الأصولية المسلحة:**

فمع الانتشار الواسع لهذه الجماعات على الأراضي السورية تطمح إسرائيل لتقويتها والعمل مستقبلا على تحقيق أجندتها وبالتالي هذا سوف يصيب في مصلحتها[2]، ويصبح لها دور في الأراضي السورية فمن خلالها يمكنها التوسع في المنطقة وبالتالي كسر عزلتها في منطقة الشرق الأوسط والاستحواذ على أهم منطقة ذات إطلالة بحرية غنية بالبترول، إضافة أن ذلك لن يجعلها تتخوف من وصول إيران إلى حدودها بل بالعكس فهي سوف تقطع صلتها مع حزب الله وتمنعهما من التواصل.

كما أن هذه الأطراف تدعم فكرة إسقاط النظام السوري كونه طيلة فترة حكمه كان رافض للشروط الإسرائيلية في عملية السلام فهي بالنسبة لها عدو يجب القضاء عليه، ضف إلى ذلك فهو يصطف إلى جانب إيران التي تعد ألد أعدائها، كما أنه مازال إلى حد الآن يطالب باسترجاع هضبة الحولان والانسحاب الكامل منها إلى حدود الرابع من حزيران 1967[3]، فالحكومة الإسرائيلية في هذه القضية تريد بشدة إسقاط نظام بشار الأسد وذلك لما لهذه الجبهة من فوائد خاصة وأن هذه الأخيرة تستحوذ على منابع مائية هامة جعلت إسرائيل تسد نقصها في هذا الجانب فهذه الجبهة ذات أهمية كبيرة لإسرائيل سوف تسعى بكل الوسائل لإبقائها تحت سيطرتها.

---

[1] بندينا يوري، الاهتزاز العربي، إسرائيل: مركز دراسات الأمن القومي، 2012، ص. 5.

[2] شفا يتسر يورام، القاعدة وحلفائها إزاء التأرجح في العالم العربي، جامعة تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، 2014، ص. 10.

[3] عبير عقيل محمد السرور، الربيع العربي وأثره على الاستقرار السياسي في إسرائيل 2011-2013، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية: كلية الدراسات العليا، 2014، ص. 93.

دوافع الأطراف المنادية والمساندة لبقاء نظام بشار الأسد:

حيث هذه الدائرة تتشبث بفكرة بقاء النظام السوري كونه يخدم مصالحها في عدة أمور والتي يمكن حصرها في:

* **جبهة الجولان:**

تحرص إسرائيل كل الحرص على استمرار الهدوء الذي يسود هذه الجبهة منذ حرب أكتوبر 1973 إذ لم يقتل فيها خلال العقود الثلاثة الأخيرة سوى إسرائيلي واحد خلال العشرين عاما فبطبيعة الحال ما يحدث في سورية له تأثير حاسم في هذه الجبهة.[1] حيث تخشى إسرائيل من خلق فوضى في هذه المنطقة وبالتالي مع سقوط نظام بشار الأسد الذي حفظ على هذا الهدوء سوف يؤدي بالأمر إلى استرجاع هذه المنطقة باعتبارها أنها أرض سورية تم سلبها بالقوة وبالتالي هذا يعد خسارة كبيرة لإسرائيل لما لهذه الجبهة من أهمية بالغة فمن مصلحة إسرائيل بقاء نظام بشار الأسد الذي يخدم أجندتها.

* **جبهة المقاومة الفلسطينية:**

حيث سعى نظام بشار الأسد طيلة فترة حكمه إلى دعم الفصائل الفلسطينية ولكنه في المقابل شكل سلطة مركزية عليها ومنع من انفلات الأمور التي كان من المقرر تهدد أمن إسرائيل فهو بمثابة لاعب أساسي من خلاله يمكن التحكم في هذه الفصائل[2]، فهو ضمن له الهدوء داخل إسرائيل كون أن هذه الفصائل لم يشهد لها التحرك كثيرا

[1] زيسر آيال، الأزمة السورية: تهديدات وفرص لإسرائيل، ترجمة: بدر عقيلي، عمان: دار الجيل للدراسات الفلسطينية، 2012، ص. 12.

[2] فيصل شلال عباس المهداوي، الموقف الإسرائيلي من الأحداث في سورية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 4.

فمع بقاء نظام بشار الأسد سوف تضمن إسرائيل عدم تحرر هذه المنظمات الفلسطينية من قيود نظام الأسد فهو ضمن لها الطمأنينة فيما يخص هذا الطرف.

* **تداعيات الانفلات الأمني على استقرار الأمن القومي الإسرائيلي:**

تخشى إسرائيل من سقوط نظام بشار الأسد كون ذلك سوف ينجم عنه وصول نظام إسلامي متشدد بقيادة الإخوان المسلمين الذين يكنون العداء لها وبالتالي سوف تكون مجبرة على خوض حرب معها في جبهة الجولان التي لا محال ستطالبها بها،[1] وأنها تخشى من إستقواء الفصائل الفلسطينية بهذه القيادة من المؤكد تدعمها بكل الوسائل من أجل مهاجمتها وبالتالي سوف يؤدي الأمر إلى انفلات الأمن داخل إسرائيل وتصبح هذه الأخيرة مجبرة على خوض معركة معها وتسليط كل قوتها لمجابهتها وبالتالي لن يتسنى لها أن تخوض معركة أخرى في جبهة الجولان وبالتالي سوف تفقدها جراء إنهاكها داخليا.

كما أن اعتلاء هذه القيادة للحكم في سورية يعد بمثابة حزام طوق على إسرائيل يهددها على حدودها بعدما سيطرت جماعة الإخوان المسلمين على سدة الحكم في مصر وبالتالي هذا يشكل تهديد لها من كل النواحي والتي سوف تتوحد من أجل استعادة الأراضي المسلوبة وهذا ما تنبذه إسرائيل.

من جانب آخر فإن انفلات الأمن داخل سورية سوف ينجر عليه امتلاك الجماعات المتطرفة للأسلحة التي بحوزة النظام إذ أن سورية تمتلك مخزون من الصواريخ سكود ذات الرؤوس المتفجرة الكيماوية إضافة إلى صواريخ أرض ـ أرض وصواريخ مضادة للطائرات فهي تخشى من وصولها إلى مجموعات مسلحة معادية لإسرائيل وفي مقدمتها المقاومة اللبنانية وحزب الله وهذا تطور كارثي بالنسبة لإسرائيل فهي تخاف

[1] صالح النعامي، العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص. 38.

من وصول هذه الترسانة العسكرية ومخازن الأسلحة إلى هذه الجماعات لذلك فهي تفضل بقاء نظام بشار الأسد الذي يضمن لها الهدوء والاستقرار في جميع المناحي.

بالتالي هناك تضارب في المواقف الإسرائيلية وذلك راجع إلى حسب الأولويات، فمن يسعى إلى الهدوء في الجولان ويخشى من الفوضى ووصول بديل أكثر راديكالية نجده يدعم بقاء نظام بشار الأسد، أما من يتوجه إلى ضرب المحور الراديكالي في إطار المواجهة مع إيران نجده يسعى إلى إسقاط النظام، وهذا ما جعل الحكومة الإسرائيلية تتعامل مع الأزمة السورية حسب المستجدات.

لقد تابع المسؤولون الإسرائيليون الأحداث في سورية عن كثب كون أن ما يحدث له تأثير إستراتيجي وأمني وعلى كيان إسرائيل لذلك كان الطرف الإسرائيلي في الأيام الأولى يترقب وينتظر إلى ما سيؤول إليه المشهد حيث التزمت الحكومة جانب من الصمت وعدم التدخل وهذا ما أعرب عنه "نيتنياهو" بقوله: "نحن لا نتدخل في ما يحدث في سورية لكن عدم تدخلنا لا يعني أننا غير قلقين بشأن ما يجري هناك...".

إلا أن هذا الموقف ما لبث أن تغير جراء اختراق الحدود من طرف جماعة سورية جراء مجزرة حماه وذلك هروبا من قمع النظام إلا أن السلطات استشعرت بالخطر لما لهذا الأمر من تداعيات سلبية على أمنها الحدودي، حيث قامت بدعوة المجتمع الدولي للتحرك جراء ارتكاب النظام السوري جرائم ضد الإنسانية كما أنها طالبت "بشار الأسد" بالتنحي عن الحكم كونه في هذه الأثناء اقترف العديد من المجازر.

وفي المقابل شنت هجمات في مواقع سورية[1] وذلك بعد بداية ضعف النظام وتعاظم وانتشار الحركات الإسلامية المتطرفة في معظم الأجزاء السورية أين وصلت إلى حدودها

[1] هير تسوغ مايكل، "الهدف الحقيقي لإسرائيل ليس سوريا"، في:

http://www/washinrtonninstitute.org/ar/policy-analysis.

بتاريخ: 2017-05-20 على الساعة: 15: 22.

مما دعا الأمر بإسرائيل إلى إستقواء الجبهة الحدودية وتنشيطها وإرسال قوات مدربة للتصدي لأي محاولة للتسلل مرة أخرى.

كما أنها قدمت مساعدات إنسانية حيث استقطبت عدد من الجرحى في المستشفيات، إضافة إلى كل هذا في بعض الأحيان قدمت أسلحة للمعارضة وصل الأمر أنها منحتهم قذائف مضادة للدبابات وصواريخ مضادة للطائرات وذلك لمقاومة أسلحة النظام وإضعافه.

كان دافع إسرائيل للتدخل في الأوضاع السورية هو حماية مصالحها إذ أنها كانت تتأهب في حالة سقوط النظام أن تكون الأسلحة التي بحوزته تنتقل إلى حزب الله الذي سوف يتقوى بها.

كما أنها كانت تخشى من سيطرة الجماعات المتطرفة على المناطق التي تستحوذ على الأسلحة الكيماوية وأيضا مخازن الأسلحة والصواريخ بعيدة المدى، حيث زاد خوف الإسرائيليين لما قام الثوار بشن هجمات على مواقع النظام واستولوا على مواقع عسكرية تحتوي على ذخائر وأسلحة هذا ما أدى بالسلطات الإسرائيلية للتنديد لشن هجمات عسكرية وقائية.[1]

إلا أن إسرائيل استفادة من امتداد النزاع كون ذلك سيضعف من القدرات العسكرية السورية وبالتالي إضعاف كاهل الجيش وهنا يعد مكسبا إستراتيجيا إسرائيليا على المدى القصير والمتوسط[2]، حيث أنه من المستحيل المطالبة باسترجاع الجولان مهما وصلت طبقة أخرى إلى السلطة فالجيش لا يمكنه خوض حرب أخرى إضافة أن هذه الطبقة ستعمل أولا على بناء الجبهة الداخلية، لهذا لا نجدها تندفع كثيرا لحسم الأمور في سورية فهي تبقى المستفيدة الأولى من تأزم الأوضاع كونها سوف تحظى بجارة على حدودها متشتتة وضعيفة

[1] سعيد محمد قدري، "الخطر القادم: التداعيات العسكرية للأسلحة الكيماوية في سوريا"، في:

http://rcssmideast.org. تاريخ المشاهدة 04-03-2017 على الساعة ، 20 :30

[2] سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص. 71.

وبالتالي لن تسعى إلى مجابهتها في المنطقة[1]، خاصة وأن إسرائيل تسعى بكل قواها لإنهاك الجيش السوري الذي يعد من أقوى الجيوش المتبقية بعدما أصبحت قوة الجيش المصري تتراجع فهي تسعى لإضعاف آخر الجيوش المتبقي في المنطقة وبالتالي تزيل كافة الأخطار على جيشها.

فإسرائيل مستعدة لمحاصرة أي خطر قد ينتج عن مجريات الأحداث في سورية على الأمن الإسرائيلي ومشروع السلام الإسرائيلي الذي فرض نفسه على إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

[1] فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص. 10.

خلاصة الفصل:

لقد سارت مجريات الأزمة السورية إلى طريق مسدود وذلك جراء تدخل قوى إقليمية في الأحداث مما صعب الأمور أكثر كون أن المسألة لم تعد محلية بل تجاوزت الحدود الجغرافية.

لكن التغيير على أرض الصراع لا يماثله تغير في مواقف القوى الإقليمية التي شكلت الأزمة السورية بالنسبة لها مجالا خصبا ورحبا لإدارة عملية الصراع فيما بينها، لذا تبنت حلولا خلقت المشاكل أكثر مما حلتها فبدل تشجيع الحلول الدبلوماسية استجمع كل طرف إقليمي ما أمكن من قواه المادية والمعنوية لدعم حليفه ومحاولة تمكينه على المدى الطويل من حسم نتيجة المعركة مستعملين في ذلك تكتيكات وأساليب مختلفة مثل تقديم الدعم السياسي والاقتصادي كما هو الحال مع إيران، والمال والتسليح والإعلام الداعم وتأمين الاتصال كما هو الحال مع قطر وإسرائيل وإيواء الجماعات المعارضة للنظام وتنظيم مؤتمراتها كما هو الحال مع تركيا.

لقد أحدثت الأزمة السورية دونا عن الثورات والاحتجاجات العربية الأخرى حالة تقاطع ما بين الأطراف الإقليمية الفاعلة فيها، فهي بقدر ما باعدت بينها بقدر ما صعبت من مهمة إيجاد الحل لهذه الأزمة عبر تمسك كل طرف بدعم حليفه طالما أنه مقتنع بأن انتصار هذا الحليف يعد انتصارا له وهزيمة لغريمه لدرجة قد توصل البلاد إلى حالة من الانهيار والتمزق تجعل من مهمة إعادة بناءها وتنظيمها على أسس مهمة عسيرة تكتنفها صعوبات قد تكلف سورية أمورا باهظة ستظل تدفع مستحقاتها لمدة طويلة راسمة لها صورة مستقبلية تظهرها بمظهر الدولة الضعيفة.

في ظل هذه الاحتمالات السيئة التي تعرض دول كبرى والتي تربطها علاقات مع سورية نجدها قد قامت بالتدخل وذلك من أجل الإبقاء على مصالحها في المنطقة.

الفصل الثالث:

السياق الدولي للأزمة السورية

تمهيد:

تحتل الجمهورية العربية السورية موقعا إستراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط، فهي نقطة التقاء بين قارات ثلاث: آسيا، إفريقيا وأروبا، مما جعلها على مر التاريخ مسرحا للتنافس على المصالح الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية بين القوتين العظميتين اللتان تخوضان الحروب بالنيابة للسيطرة على المنطقة.

إذ تعد سورية منطقة حيوية للأمن القومي الروسي، نظرا لقربها الجغرافي من الأراضي الروسية وهو ما جعل أمن روسيا مرتبطا بهذه البؤرة، بحيث تجمع روسيا سورية علاقات وثيقة في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية منذ العهد السوفياتي، فهي تمثل مفتاح للنفوذ الروسي في الشرق الأوسط والحليف الإستراتيجي الذي مكنها من الوصول للمياه الدافئة في البحر المتوسط.

في المقابل تمثل سورية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مصدرا يهدد مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن سورية حسب التصور الإستراتيجي للولايات المتحدة دولة ممانعة لمشروعها في المنطقة، كما أنها حسب تعاقب الإدارات الأمريكية تحتل صدارة الدول الممولة للإرهاب وذات احتياط كبير لأسلحة الدمار الشامل، وهي أيضا تهدد أمن إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم توقع على معاهدة سلام مع إسرائيل وبالتالي فهي دولة معادية, إلا أن الأزمة السورية الحالية نجدها قد أخذت الصدارة في أجندة اهتمام الإدارتين الروسية والأمريكية لأهميتها الإستراتيجية ما شكل نقطة خلاف في تعاطيهما وإدارتهما لهذه الأزمة وذلك حسب أولويات مصالحهما ما جعل طرف يدعم النظام والآخر يدعم المعارضة.

لذلك سنركز في هذا الفصل على موقف كل من الدولتين من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية في سورية.

المبحث الثاني: السياسة الروسية في ظل الأزمة السورية.

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية في سورية

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية السورية من 2000 إلى غاية 2011

اتسمت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وسورية بالتعاون تارة وبالتناقض تارة أخرى وذلك حسب المستجدات التي كانت تطرح في المنطقة.

إذ أن الفترة التي تلت وصول "بشار الأسد" إلى سدة الحكم كان يطبعها مستوى من التعاون مع الإدارة الأمريكية، حيث شهدت العلاقات تحسنا لفترة وجيزة وذلك بعد أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر 2001 وهذا راجع لعدة اعتبارات:

* ساهمت الحكومة السورية بتزويد الإدارة الأمريكية بمعلومات إستخبارية عن بعض منفذي تلك الهجمات التي راح ضحيتها الآلاف من الشعب.[1]
* قامت الحكومة السورية بإغلاق معظم المكاتب الصحفية للمنظمات الفلسطينية التي تعدها الولايات المتحدة منظمات متطرفة.
* قامت الحكومة السورية بعدما كانت عضوا غير دائم في مجلس الأمن بالتصويت والموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1441 في تشرين الثاني 2002

[1] سامي كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية، لبنان: دار الفارابي، ط 5، 2016، ص.116.

الذي طالب بعودة مفتشي الأسلحة الدوليين إلى عراق "صدام حسين"، وهو القرار الذي استندت إليه الولايات المتحدة في غزوها للعراق في العام 2003.[1]

لكن هذه العلاقة ما لبثت أن تغيرت مع بروز قضايا في منطقة الشرق الأوسط التي أحالت تلك العلاقة إلى عداوة وقطع أواصر الصداقة التي كانت لفترة وجيزة.

إذ أنه رغم التقارب الذي أبدته الإدارة الأمريكية تجاه سورية في فترة الرئيس "بشار الأسد" لم يكن يبتعد عن الرؤية الأمريكية المعادية لها كونها دولة ممانعة ومقاومة تصدت لمشروعها في المنطقة وذلك منذ فترة حكم والده "حافظ الأسد".

رغم ذلك ولكون سورية ذات أهمية إستراتيجية ودور إقليمي في المنطقة حتم عليها التعاون مع سورية بحذر وهذا راجع لدور هذه الأخيرة الفعال في عدة قضايا في المنطقة منها القضية الفلسطينية وعلاقتها الوثيقة مع حركة حماس وحزب الله اللّذان يعدان مصدر للتهديد في المنطقة خاصة لمشروعها إضافة إلى تحالفها الإستراتيجي مع إيران[2]، ومن ناحية أخرى تعدها لاعب مهم في مسألة صنع السلام العربي–الإسرائيلي باعتبارها طرف بارز في القضية، فجل هذه القضايا جعل الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ الحذر والحيطة في تعاملها مع سورية كونها تهدد مصالحها في المنطقة، فأي عداء ضدها سوف يعود عليها بالخسارة ويهدد وجودها في المنطقة.

فبالرغم من التقارب الذي حصل في الفترة الوجيزة ما بين 2000 و 2002 ما لبث أن تحول إلى عداوة وذلك إبتداءا من سنة 2003 وهي الفترة التي قامت فيها الإدارة الأمريكية بالتوقيع على قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان في الثاني عشر من سبتمبر 2003

[1] علا بطرس، الإستراتيجية السورية في لبنان بين الأسد الأب والأسد الابن 1970–2009، بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2011، ص.101.

[2] فلاينث ليفريت، وراثة سورية: اختبار بشار بالنار، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ص ص. 25–43.

وذلك على أثر معارضة سورية لاجتياح الولايات المتحدة الأراضي العراقية، إذ أن هذا القانون يضفي إلى مجموعة من الإجراءات وهي[1]:

* العمل على إنهاء ارتباط سورية بالجماعات الإرهابية فهي حسب الرؤية الأمريكية تعد من بين الدول الداعمة للإرهاب.
* إنهاء احتلالها للبنان على الرغم من أن هذه الأخيرة هي جزء من الأراضي السورية التي سلبت منها.
* وقف برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل التي تعد نقطة مهمة تسعى الإدارة الأمريكية لإضعافها إذ أنها تمثل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية عامة ولإسرائيل خاصة.
* حظر تزويد سورية بالمعدات العسكرية وذلك بمختلف أجهزتها.

بالتالي فهذا القانون كان بمثابة وسيلة لإضعاف النظام السوري الذي يمثل حجر عثرة أمام المشروع الأمريكي.

إلا أن تأزم العلاقة بين البلدين اتضح من خلال الأزمة العراقية في 2003 حيث كانت أولى إرهاصاتها اجتياح القوات الأمريكية للأراضي العراقية الذي أدانته الحكومة السورية واعتبرته خرقا للقانون الدولي وجابهته الإدارة الأمريكية باتهام سورية كونها تزود نظام صدام حسين بمعدات عسكرية وتساعد المتطوعين العرب بالمرور إلى العراق بعد فتحها للحدود، وهذا لم يكن سوى أداة ضغط على سورية لإجبارها على تأييد الولايات المتحدة في مشروعها القاضي بالقضاء على نظام صدام حسين حيث فرضت عليها عدة عقوبات[2] ،كما أجبرت حلفائها إقليميا ودوليا بقطع العلاقات معها وبالتالي عزل سورية إقليميا ودوليا.

[1] Jeremy M. Sharp, " Syria: Background and U.S.Relations" , C R S Report, Congressional Research Service, Washington, 26 April 2010, p.13.

[2] Monna Yacoubian, Scott Lasensky, " Dealing with Damscus, seeking a greater return on U.S- Syria relations", Council on Foreign, n°33, 2008, pp. 13-14.

إلا أن كل هذه الجهود لم تضعف الإدارة السورية بل زادت من عزيمتها وقوتها في مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية والامتناع عن مساعدتها مما أجبر الحكومة الأمريكية لإيجاد وسائل أخرى لإجبارها على مساعدتها حيث ساندت الشعب اللبناني الذي كان يطالب بانسحاب الجيش السوري من أراضيه ،فوجدت الولايات المتحدة نقطة ضغط تجبر سورية للتخلي عن القضية العراقية والتفرغ إلى هذه المسألة التي تعد ذات أهمية أمنية وإستراتيجية فهذا المأزق يصب في مصلحة الإدارة الأمريكية.

مع مطلع 2005 وما صاحبه ذلك من اغتيال رئيس الوزراء اللبناني "رفيق الحريري" في الرابع عشر من فبراير 2005، حيث كان بمثابة نقطة ضعف أخرى على سورية، إذ أجبرت سورية على سحب قواتها العسكرية من لبنان في أفريل 2005 بعد اتهامها بتدبير عملية الاغتيال وبالتالي آلت الأمور إلى خسارة لبنان ذات الأهمية الإستراتيجية لسورية وبالتالي هذا الأمر صب للمرة الثانية في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ومارست عليها ضغط أكثر بعدما كانت تتهمها بعدم الاستجابة لمتطلبات القرار الدولي رقم 1559 الداعي لتحميل سورية مسؤولية عدم نزع سلاح حزب الله الذي يعد ميليشية مسلحة. إضافة أنها كانت تعمل على كسب المجتمع الدولي لفرض عقوبات جماعية يدين تصرف سورية تجاه هذا الطرف الذي تعده جماعة إرهابية.

فكل هذه الضغوطات التي مورست على سورية كانت تطمح الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها لإضعاف نظام الحكم في سورية وبالتالي إضعاف قوة إقليمية لها دور فعال في المنطقة وهذا ما أدى إلى قطع العلاقة ونشوب توتر حاد بينهما، فالإدارة الأمريكية كانت تسعى إلى وضع حد لسورية لعدم تدخلها في العراق وبالتالي تحقيق هدفها الداعي إلى إسقاط نظام صدام حسين الذي كان بدوره يعد عدو للولايات المتحدة فكان يتحتم عليها القضاء عليه أولا. إضافة إلى ذلك وضع حد للدعم السوري للفصائل الفلسطينية وحزب الله

[1] جلبير الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة: عمر الشافعي، بيروت: دار الساقي، 2013، ص.120 .

اللبناني اللذان يعتبران مصدرا للتهديد الإسرائيلي حليفها الوحيد في المنطقة كما أنها تسعى إلى إيقاف برامج أسلحة الدمار الشامل السوري وإنهاء سيطرتها على لبنان.

فلقد عملت الحكومة الأمريكية على ممارسة ضغوطات بكل الوسائل من أجل إضعاف النظام السوري حيث وصلت إلى حد تسليط عقوبات اقتصادية تمثلت في حظر الصادرات السورية بما فيها التكنولوجية أي شلل الاقتصاد السوري، ضف إلى ذلك تجميد بعض الممتلكات السورية في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

لكن ما لبثت أن تغيرت هذه العلاقة بين البلدين وذلك مع وصول "باراك أوباما" Barack Obama إلى سدة الحكم الأمريكي والذي غير من طريقة تعامله مع سورية، إذ اعتبر من أولوياته تغيير السياسة الأمريكية في تعاملها مع هذا البلد الذي يعد ذا دور فعال في منطقة الشرق الأوسط والذي له احتكاك مباشر مع إيران والقضية الفلسطينية فهو ركزّ على هاتين القضيتين لما لهما من أهمية في المنطقة. حيث قام الرئيس الأمريكي في هذه الفترة ببعث وإحياء العلاقات السورية الإسرائيلية إذ ركز على هذه المسألة فهو كان يطمح من خلالها للعمل على إضعاف المحور السوري الإيراني أي هو قام بممارسة القوة الناعمة بدل من القوة الصلبة التي لم توصل الإدارة السابقة إلى مبتغاها.

فهو ركز في بادئ الأمر على إضعاف إيران التي بدأت تلعب أدوار محورية في المنطقة وذلك من خلال تقريب سورية من إسرائيل وبالتالي القضاء على التحالف السوري الإيراني[2]. الذي يعيق مخططات الإدارة الأمريكية في المنطقة، إذ أن هذا المشروع الطامح لإسقاط هذا التحالف باشرته إدارة الرئيس "بوش" الابن التي عملت عليه في عدة محاولات، إذ أنه في خضم التقارب الإيراني العراقي دعمت الإدارة الأمريكية هذا التحالف الذي أضفى إلى التوقيع على عدة اتفاقيات أمني و اقتصادية في حين كانت تشهد العلاقات العراقية السورية قطيعة بينهما بسبب اتهام العراق لسورية بأنها تساهم في التعجيل لإسقاط نظامها

[1] ديب، مرجع سابق، ص. 779.

[2] أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص. 135.

وذلك لمساعدتها للمقاومة واستضافة العديد من اللجان المعارضة. ومنه وضفت الإدارة الأمريكية هذا الاختلاف في الرؤى بين الحليفين حول مستقبل العراق من أجل فك رباطهما[1].

إلا أن العلاقات المتينة التي تربط البلدين لم تسمح بحدوث هذه القطيعة مما جعل الإدارة الأمريكية تفشل في خطتها هذه، حيث في خضم هذا الأمر ظهرت روابط متينة بين البلدين وذلك لإدراكهما بأن هذه المسألة تعد إحدى وسائل الحكومة الأمريكية لتشتيت دول المنطقة وبالأخص هذان الحليفان اللّذان لم تستطع تفكيكهما وهما يعدان بمثابة جدار من الفولاذ إن استطاعت كسره فبإمكانها تحقيق مشروعها في المنطقة. إلا أن الحليفان استقوت علاقتهما واتضح ذلك من خلال توقيع البلدين في 2006 على مذكرة تعاون دفاعي وهي بالتالي تعد هزيمة للإدارة الأمريكية ولرؤيتها لإسقاط هذا التحالف ولكن هذه المرة أوجدت إدارة أوباما إحياء المسار الإسرائيلي مشروع جديد لإضعاف هذا التحالف.

مما أدى بالعلاقة الأمريكية السورية إلى التقارب في مطلع 2010 حيث أعادت الولايات المتحدة الأمريكية فتح سفارتها في دمشق وتعيين سفراء جدد بعدما سحبتها في 2006 وكثرت زيارة المبعوثين إلى الأراضي السورية للتشاور معها حول أزمات المنطقة باعتبارها قوة إقليمية في المنطقة[2]، ولكن في المقابل أبقت الإدارة الأمريكية سورية ضمن لائحة الدول الداعمة للإرهاب، كما أنها استمرت بتجميد أموال بعض المسؤولين السوريين وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى وضوح عدم نية فعلية من طرف الإدارة الأمريكية لتوثيق علاقتها مع سورية.

فهي في كل الأحوال تهدف إلى إضعافها من أجل القضاء عليها باعتبارها آخر دولة في المنطقة من حيث القوة العسكرية التي تطمح للقضاء عليها بعدما أضعفت الجيش

[1] إيال نريسر، إعرف كيف يفكر الإسرائيليون باسم الأب: بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم، القاهرة: مكتبة مدبولى، 2005، ص. 379.

[2] Stefan Hasler, Explaining Humanitarian Intervention in Libya and non intervention in Syria, non published thesis, Montery: Naval Postgraduate School, 2012, p p. 92-94.

العراقي ثم الجيش المصري الذي يتم إضعافه عن طريق تركه يحارب لوحده الجماعات الإرهابية وبالتالي الآن تحاول القضاء على الجيش السوري.

فرغم كل المحاولات لإضعاف النظام السوري إلا أن ذلك لم يفلح ورغم جميع الضغوطات سواء السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية إلا أن سورية بقيت صامدة في وجه الإدارة الأمريكية وبالرغم من التقارب الذي حصل في الآونة الأخيرة إلا أنه ما لبث أن صاحبه تغير وذلك جراء أحداث 2011 أين بدأت الحكومة الأمريكية تمارس ضغوطات أخرى على النظام وبالتالي فوسائلها ظهرت مرة أخرى لإضعاف هذا النظام الذي حسبها عدو دائم.

المطلب الثاني: البعد الإستراتيجي الأمريكي حيال الأزمة السورية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول التي حاولت وعملت على إسقاط النظام السوري بكل الوسائل سواء من خلال التهديد عن طريق مجلس الأمن للقيام بعملية التدخل العسكري، فهذه ما هي إلا وسائل وأداة من أدوات الولايات المتحدة لإضعاف النظام السوري التي تحاول في كل مرة إسقاط الدولة السورية باعتبارها حسب الإدارة الأمريكية تشكل خطر على مصالحها في المنطقة كونها تعد من الداعمين للمتطرفين الإسلاميين في العراق وهي الداعمة للفصائل الفلسطينية.[1]

لذلك نجد موقف الإدارة الأمريكية حيال الأزمة السورية في بداية الأمر يشوبه الشك والتردد كون أن سورية لها تأثير كبير في عدة ملفات في المنطقة والتي يمكن أن يخل بمصالحها هذا ما جعلها تتباطأ وتتردد في حسم الأمور أو السيطرة على الأوضاع.

[1] أيقودالر وآخرون، هلال الأزمات، ترجمة: حسان البستاني، لبنان: دار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص. 29.

إذ يتضح موقفها أنها في بداية الأمر أخذت على أهمية السلام في سورية وتحقيق مطالب الشعب وهذا ما جاء على لسان الرئيس أوباما بالقول:

"نريد سورية سلمية وغير طائفية وديمقراطية وشرعية ومتماسكة هذا هو هدفنا الأسمى ونسعى لوقف إراقة الدماء".[1]

كما أن الموقف الأمريكي المتردد كان ناجم من كون هذه الأخيرة منشغلة بموضوع إتمام انسحاب قواتها العسكرية من الأراضي العراقية ضف إلى ذلك إنهاك اقتصادها جراء الأزمة المالية التي شلتها، وعندما اندلعت الأزمة السورية في أوائل شهر مارس 2011 لم تخف واشنطن خشيتها من انعكاس حال عدم الاستقرار في سورية على وضع قواتها في العراق لذلك كانت تفضل تحقيق أكبر قدر من الهدوء الإقليمي ريثما تسحب كل قواتها من العراق.[2]

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال الأوضاع في سورية قصد تعويض خسارتها لحلفائها في المنطقة خاصة بعد سقوط الأنظمة الموالية لها في كل من مصر وتونس، فلا بد من إيجاد طريقة لسد هذه الهوة من أجل إرساء توازن جديد في المنطقة وإيجاد حلفاء لها جدد فهي بقيت صامتة ولم تتحرك وكان هدفها هو إسقاط النظام السوري ولذلك باتت الإدارة الأمريكية تسعى لتحويل المعادلة السورية لمعادلة صفرية بالنسبة لإيران إذ أن انهيار النظام السوري سوف يفضى لخسارة إيرانية التي تحاول هذه الإدارة وقف تمددها في المنطقة.

[1] The white House, Office of the Press Secretary President Barak Obama, Remarks by President Obama and German Chancellor Markel in doint Press Conference, 19/06/2013 .

[2] سامي وآخرون، صفقة الكيماوي المخرج الذي أراده أوباما، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص ص. 16-17.

السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية:

انطلقت الإستراتيجية الأمريكية نحو انتهاج مجموعة من السياسات تجاه سورية منذ اندلاع الأحداث السورية ومن هذه السياسات نجد:[1]

1) **الدعوة للتحول السياسي:** إذ دعت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية وباستمرار نحو التحول الديمقراطي في البلاد وأعلن "أوباما" أن الولايات المتحدة ستدعم الجهود الرامية إلى إقامة دولة ديمقراطية عادلة تتسع لكل السوريين.
2) **تقديم المساعدات:** فقد أعلنت الحكومة الأمريكية في مطلع 2012 أنها خصصت مبلغ اثنان وثمانون مليون دولار خلال السنة المالية 2012لدعم الاحتياجات الإنسانية في سورية وما يجاورها من بلدان، كذلك أعلنت في العام نفسه عن تقديمها لمجموعات المعارضة السورية السلمية مساعدات غير قتالية.
3) **التعاون الإستخباراتي:** حيث تقوم الاستخبارات الأمريكية بالمساعدة في تنسيق جهود مقدمي المساعدات القتالية إلى العناصر المسلحة في المعارضة السورية غير المرتبطة بتنظيمات إرهابية، كما أن الاستخبارات الأمريكية بالتزامن مع حكومات أخرى أجنبية تساعد في تطوير المعارضة لوجيستيا من أجل توجيه إمدادات إلى داخل سورية.
4) **عدم التدخل المباشر والاكتفاء بالضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية:** حيث مع حلول 2011 كانت رزمة العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية والعربية التركية ضد سورية قد استكملت حلقاتها وهذه العقوبات جاءت تحت

[1] مروان قبلان، المسألة السورية وإستقطاباتها الإقليمية والدولية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص. 11.

عنوان معاقبة النظام السوري على قيامه بعمليات العنف المفرط ضد المتظاهرين.[1]

حيث قام الرئيس الأمريكي في التاسع والعشرين من شهر أفريل 2011 بإصدار أمرا تنفيذيا يفرض عقوبات على سورية إذ وسع فيه العقوبات المفروضة عليها بموجب قانون محاسبة سورية وتشمل العقوبات الجديدة مسؤولين سوريين ومؤسسات عامة وتجميد الأموال وحظر للتعاملات التجارية مع الشخصيات المادية والمعنوية المشمولة بالعقوبات، ومن ثم وسعت تلك العقوبات لتشمل الرئيس السوري ونائبه ورئيس الوزراء ووزيري الداخلية والدفاع ومدير المخابرات العسكرية ومدير فرع الأمن السياسي.[2]

لقد اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية إلى دفع النظام للانهيار من الداخل وذلك عن طريق التصعيد التدريجي للعقوبات وزيادة الضغط السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية ولاسيما تركيا ودول الخليج العربي وجامعة الدول العربية والأهم دعم المعارضة السورية والتعاطي عن تسليحها ،[3] حيث قامت بتسليح مجموعات محددة في المعارضة السورية وذلك وفقا لالتزامات مرتبطة بحقوق الإنسان ورفض الإرهاب ورفض انتشار السلاح الكيماوي.[4]

فالولايات المتحدة الأمريكية تهدف من تصرفاتها هذه إنهاك سورية والقضاء على مؤسساتها العسكرية واستنزاف إيران عسكريا وسياسيا واقتصاديا وكسر شوكتها في لبنان وأيضا استنزاف روسيا سياسيا وأخلاقيا وتقويض مواقعها في الشرق الأوسط.

---

[1] يوسف وآخرون،أثر العقوبات في الاقتصاد الكلي السوري خلال عام 2012، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012، ص.2.

[2] مرزوق نبيل، العقوبات الاقتصادية: خنق بطيء للنظام السوري، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص. 3.

[3] مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها في العالم العربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص. 15-19.

[4] حازم السيد، الانتفاضة السورية خارج السياق داخل التاريخ، بيروت: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014، ص. 65.

كما عملت الإدارة الأمريكية على تشجيع الانشقاقات في أوساط النخبة العسكرية والمدنية الحاكمة والتضييق على مجتمع رجال الأعمال الداعم للنظام.

أما على الساحة الدولية فقد تولت واشنطن وحلفائها الأوروبيين عملية عزل النظام ونزع شرعيته ومحاصرته بقرارات أممية تنتهي بوضع سورية تحت وصاية دولية وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان على أمل استخدامها لاحقا أداة ضغط إضافية ضد النظام والتلويح بتحويل القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

أهداف الولايات المتحدة من الأزمة

تسعى الإدارة الأمريكية من خلال الأزمة السورية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في المنطقة والتي لا طالما سعت إلى تحقيقها وهي[1]:

* خلق فوضى منظمة بهدف الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط وتزويد الولايات المتحدة الأمريكية بموارد الطاقة.
* حماية مصالح الحليف الأمريكي الأول إسرائيل فضلا عن دول الخليج.
* تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة بشكل أكثر فعالية على الصين والبلدان الأوروبية التي تعتمد على موارد الطاقة القادمة من الشرق الأوسط.
* كما يقتضي الأمر في الإدراك الأمريكي إخراج الدول المنتجة للنفط من دائرة النفوذ الروسي ومحاولة احتواء التحركات الصينية التي تستهدف زيادة نفوذها ووجودها في هذه المنطقة.

[1] قالنتين كاتاسونوق، "حول الأهداف الحقيقية للحرب على سورية"، ترجمة: مالك سلمان، في:
http://www.strategic-culture.org/news/2013/09/20/ on the trueaing-of the war-against-Syria.html. بتاريخ: 20/04/2016، على الساعة، 01 :30.

وتتدرج الرؤية الأمريكية في هذا الشأن في إطار مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لبناء نسيج من التحالفات التي توفر لها الاستغلال الأمثل للطاقة التي تستحوذ عليها هذه المنطقة وضمان تدفق إمدادات الطاقة إلى الأسواق العالمية دون أي تأثير وبانسيابية عالية مما يوفر للولايات المتحدة الأمريكية إمكانية التحكم والمناورة في موضوع الطاقة المستقبلية.

وعلى هذا الأساس ظهرت في الإدارة الأمريكية ثلاثة خيارات للتعاطي مع الأزمة السورية وهي على النحو التالي:

الخيار الأول:

الذي يدعو إلى تبني الخيار العسكري لحماية المدنيين ويرى أن التدخل في سورية ضرورة ممكنة عبر تزويد المعارضة بالسلاح والتدريب والمعلومات الإستخبارية ودعم إقامة مناطق حظر جوي داخل سورية وهذا التيار يطمح لتوجيه ضربة قوية لإيران وحزب الله في لبنان،[1] حيث أن في هذا المجال تمّ إرسال أسلحة أمريكية لمقاتلين سوريين معتدلين عبر الأردن.

الخيار الثاني:

العمل على تسليط العقوبات والاتجاه بالجهود الدبلوماسية، حيث يرى أن الخطر الحقيقي يتمثل في توسيع نفوذ الجماعات المتطرفة وعناصر تنظيم القاعدة في سورية مما سيلقى بظلاله على الاستقرار في سورية وفي المنطقة بأسرها وأن الفراغ الأمني الناجم عن تصاعد العنف أو سقوط النظام سيتيح لهذه المجموعات التوسع جغرافيا في سورية بوصفها عاملا جاذبا لكثير من العناصر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كون سورية ممرا مهما مباشرا نحو عدوها الأول إسرائيل،[2] فضلا عن أن انهيار سلطة النظام في سورية قد يؤدي إلى حرب أهلية وقتال ذي خلفيات دينية أو أثنية أو عرقية قد تمتد وتتوسع خارج

[1] محمود حمدي أبو القاسم، "هل حسمت الولايات المتحدة موقفها تجاه الأزمة السورية؟" مجلة الأهرام الرقمي، م1، يناير 2013، ص. 64.

[2] أسمهان، مرجع سابق، ص. 164.

حدود سورية، وهذه العوامل كلها تمثل عقبات مهمة أمام تنفيذ المصالح الأمريكية إضافة إلى ذلك في حالة سقوط النظام سوف يؤدي إلى انتشار كل الترسانة التي تملكها سورية من أسلحة كيماوية وبيولوجية مما يؤثر على الاستقرار الإقليمي وبالتالي استقرار حليفها إسرائيل.

الخيار الثالث:

يدعو إلى خلق نظام جديد بقاعدة عريضة يمكنها تولي زمام الأمور وتوسيع نطاق المشاركة في إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية حيث يمنح هذا الخيار أولوية لتقديم مساعدة لقوى المعارضة المعتدلة تتمثل بالمساعدات الإنسانية والاقتصادية والتدريب الفني والقيام بإعادة تأهيل قطاعات الأمن والإدارة المحلية لتفادي حدوث فوضى ما بعد سقوط النظام.[1]

ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعوة الرئيس "بشار الأسد" للتنحي على السلطة وإلى إيقاف عملياته العسكرية ضد المعارضة وطالبت بنظام تعده هي أكثر تمثيلا للشعب السوري، كما أنها سعت لاستصدار قرارات من مجلس الأمن لإدانة النظام السوري.

وبالتالي تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الضابط والمحرك الأساس للأحداث في سورية سواء تعلّق ذلك بالموقف من المعارضة السورية أم الموقف تجاه الآراء والحلول الدولية داخل مجلس الأمن الدولي، ولكن في المحصلة نجدها تدير هذه الأزمة عن طريق وكلائها في المنطقة متجنبتا نفسها التدخل المباشر في الأحداث وذلك لما للأحداث من تداعيات خاصة وأنها قد حملت نفسها بأعباء كبيرة جراء خوضها للحرب في العراق فهي لا تريد إعادة هذه التجربة التي تكبد اقتصادها خسائر كبيرة إضافة أنها متأكدة بأن الجيش السوري سوف يكون لها خصما قويا وليس كما حدث مع الجيش الليبي وبالتالي نجدها أنها لم تتدخل بشكل مباشر في الأزمة.

[1] إيمانويل والرشتاين، جيوبوليتيك الاضطرابات العربية، ترجمة: موسى الحالول، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص. 12.

العوامل المتحكمة في الموقف الأمريكي:

إن الموقف الأمريكي يشوبه التردد والحيطة في التعامل مع الأزمة السورية وذلك راجع إلى عدة أولويات التي يوليها اهتماما إذ نجد:

* إن عدم التدخل في الأزمة السورية يعود إلى الوضع الداخلي الأمريكي الذي صاحبه الانتخابات في الدائرة الأمريكية لذلك هي مترددة حيال التدخل.
* عدم نضوج البديل عن نظام بشار الأسد يضمن استقرار الحدود السورية الإسرائيلية.[1]
* إن الدعم الأمريكي المباشر أو التدخل المباشر سوف يدعم الموقف التركي على حساب الموقف الإسرائيلي ما سيخل ميزان القوى الفاعلة على الساحة الدولية.
* امتلاك سورية الدفاعات الجوية المتطورة يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مترددة حيال تدخلا جويا مباشرا.
* عدم رغبة الولايات المتحدة في إثارة كل من روسيا والصين اللتان تملكان أوراق فاعلة في مناطق التواجد الأمريكي خارج أراضيها.
* تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل المباشر العسكري في سورية أنه يعضد من التواجد الإستراتيجي الإيراني وهذا ما لا تحبذه الإدارة الأمريكية في ظل العلاقات المميزة بين إيران وسورية.
* إن التدخل العسكري المباشر والإطاحة بحكومة الأسد بما سيكون له انعكاسات على الوضع العراقي ما يؤثر على الرؤيا العالمية والرأي العام العالمي حيال الأهداف الأمريكية من تدخلها المباشر.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية دأبت لمساعدة المعارضة كونها تساعدها في التسريع للإطاحة بنظام بشار الأسد فهي قدمت لها كل الدعم وذلك من أجل إستقوائها على حساب

[1] أحمد عبد الباسط، صراع القوى العظمى الجديد، القاهرة: دار الأحمر، 2013، ص. 34.

النظام وذلك راجع إلى اعتبار أن سورية تعد جسر وجزء حساس من خطة محاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي فهي هدفت إلى إسقاط حليفها المتبقي في المنطقة التي استطاعت من خلاله كسر الحصار الذي كان مفروض عليها وبالتالي مع سقوط نظام بشار الأسد سيؤدي إلى الحيلولة بينها وبين الوصول للمياه الدافئة، لذا فإقامة أنظمة حليفة في مناطق حساسة كهذه يمكن كسر شوكة روسيا.[1]

كما أنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية سقوط النظام السوري إذ سوف يؤدي الأمر إلى إسقاط محور الممانعة الذي يتألف من إيران وحزب الله وحماس ليتجاوزه إلى السيطرة على ممرات الطاقة والثروات النفطية والغازية في شرق البحر المتوسط ومن ثم إعادة توجيهها لخدمة مصالح إسرائيل الأمر الذي سيحرم إيران من التعاون مع حلفائها في فلسطين ولبنان، حينها سيتحول البحر المتوسط إلى ما يشبه بحيرة تغص بأساطيل الحلف وبالنتيجة سيؤدي إلى جعل الطرق الشمالية والحيوية لنقل الطاقة ستصبح خاضعة لسلطة الحلفاء الأطلسين وبذلك حرمان روسيا والصين من العمل والاستثمار فيها.[2]

فضلا عن ذلك للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة حقيقية في منع تشكل قوس نفوذ إيراني يمتد من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي للمتوسط لما يشكله ذلك من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، قد يكون لتشكل هذا القوس تداعيات خاصة إذا نشأ تحالف إيراني – روسي – صيني وبالتالي الولايات المتحدة تسعى جاهدة لإسقاط

[1] حسام غنجي وآخرون، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012، ص. 13.

[2] مهدي داريوس، "سورية وباكستان: خط الغاز العملاق باتجاه الصين"، في:

http://www.globabresearch.ca.August.30.2013

بتاريخ: 03.02.2016، على الساعة 15:00 .

النظام السوري مما يضمن إضعاف إيران ويحول دون ظهور تحالفات أوسع لها على الساحة الدولية.[1]

المبحث الثاني: السياسة الروسية في ظل الأزمة السورية

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن العلاقات الروسية السورية

لم تلق السياسة الخارجية السوفيتية ترحيبا من البيئة العربية وكان ذلك نتيجة مجموعة من الأسباب أهمها:[2]

* اعتقاد النظم السياسية المحافظة بأن مصالحها تتجسد في توثيق علاقتها مع الغرب.
* هيمنة الشركات النفطية الغربية على عملية استخراج النفط والتي تجعل من الصعوبة أن يكون الإتحاد السوفياتي بديلا عن الغرب.
* الطبيعة الإلحادية للفكر الشيوعي والتي تتناقض مع التوجهات الدينية للأنظمة السياسية العربية.

أما بالنسبة لسورية فإن الوضع كان مختلفا تماما حيث تكونت قاعدة جديدة للعلاقات السوفياتية السورية منذ الخمسينيات من القرن العشرين، وبدأت موسكو في حمايتها السياسية لسورية من الضغوط الغربية حيث كان الإتحاد السوفياتي قد أدان العدوان الفرنسي على سورية في 1945، ووقف في مجلس الأمن إلى جانب سورية ولبنان ودعم قرار الجلاء الفرنسي عنهما.[3]

---

[1] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: كلية دراسات الشرق الأوسط، 2015، ص. 117.

[2] نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، م 46، ع 186، أكتوبر 2011، ص. 112.

[3] عبد الحليم خدام، النظام العربي المعاصر، الجزائر: المركز الثقافي العربي، 2003، ص. 133.

على الرغم من الفتور الملحوظ الذي حصل في العلاقات السورية السوفياتية في السبعينات من القرن العشرين بسبب معارضة الإتحاد السوفياتي سابقا للتدخل السوري في لبنان باعتباره كان موجها بصورة رئيسية ضد قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوى السياسية اللبنانية والإسلامية الحليفة لموسكو ولمصلحة حزب الكتائب اليميني المعادي لكافة هذه القوى[1]، إلا أن العلاقات بين البلدين استمرت بالتحسن وتوجت عام 1980 بالتوقيع على معاهدة صداقة وتعاون مدتها عشرين عاما.

ومنذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين، تبنت سورية ما عرف بسياسة التوازن الإستراتيجي بالتعاون مع الإتحاد السوفياتي السابق، وحصلت بموجبها على كميات ضخمة من الأسلحة السوفيتية المتقدمة أدت إلى إحداث حالة قريبة من التوازن بين سورية وإسرائيل في تلك الفترة، ولكن بالمقابل ما لبثت أن أصبحت تشكك باستعداد الإتحاد السوفياتي لدعم جيشها ومساندته الشاملة لها، وذلك بعد مجيء "قسطنطين تشيرنينكو" للسلطة الذي شهد عهده عدة لقاءات مع المسؤولين الإسرائيليين.

وقد استمرت هذه السياسات مع وصول "ميخائيل غورباتشوف" للسلطة الذي أحدث تحولا في الإتحاد السوفياتي انعكس على سورية، إذ تم تخفيض شحنات الأسلحة التي يزودها الإتحاد السوفياتي لسورية التي كانت تحصل على معظم سلاحها منه، ووصل الأمر إلى حد منع الأسلحة إليها بالقوة،[2] فخلال زيارة الرئيس السوري الراحل "حافظ الأسد" لموسكو في سنة 1987 أخبره أن موسكو لم تعد مستعدة لمساندة سورية في سعيها للتعادل الإستراتيجي مع إسرائيل وحث الأسد على التسوية السياسية للصراع مع إسرائيل، وقد جاءت تصريحات "ميخائيل غورباتشوف" تلك كجزء من تفكيره الجديد وسياسته الجديدة، وأصبحت موسكو

[1] قاسم محمد جعفر، سورية والإتحاد السوفياتي: دراسة في العلاقات العربية السوفيتية، لندن: الرياض الريس للكتب والنشر، 2009، ص. 42.

[2] محمد السيد سليم، "العرب فيما بعد العصر السوفياتي، المخاطر والفرص"، مجلة السياسة الدولية، ع 108، أفريل 1992، ص ص. 146-162.

تطالب سورية بتسديد ديونها العسكرية ودفع ثمن بعض شحنات الأسلحة، إذ بلغت الديون الروسية على سورية كورثة عن الإتحاد السوفياتي إحدى عشر مليار دولار عام 1992 لم تدفع سورية خدماتها.[1] حيث انعكست مشكلة الديون سلبا على العلاقات السورية الروسية وعلى خطط التسلح السورية وشكلت عائقا أمام صفقات أسلحة روسية جديدة إلى سورية.

فقد تسببت التوجهات السوفياتية الجديدة في وصول العلاقات الروسية السورية إلى حافة القطيعة، وفقدت سورية الكثير من تأثيرها الإقليمي وخاصة على الأردن والفلسطينيين، لكن ذلك لم يمنع السوريين من محاولة إعادة تنشيط الدور الروسي السياسي في المنطقة بهدف إقامة مستوى من التوازنات.[2] إذ زار الرئيس الراحل "حافظ الأسد" موسكو أواخر عام 1998 وتم الاتفاق على عقد صفقات سلاح بلغت مليارين دولار وكذلك الاتفاق حول مشكلة الديون السوفياتية على سورية.

في عهد الرئيس السوري "بشار الأسد" حققت العلاقات السورية الروسية تقدما ملحوظا، إذ تمخضت عن الزيارة التي قام بها الرئيس "بشار الأسد" لموسكو في كانون الثاني 2005 عن نتائج مهمة بالنسبة لسورية وهي:

* شطب 75% من الديون المستحقة لروسيا على سورية.[3]
* بحث إمكانية تزويد سوريا بمنظومة صواريخ روسية متطورة، مما أدى إلى

معارضة أمريكية وسخط إسرائيلي[1] ، واتهام إسرائيلي لسورية بأنها دولة راعية الإرهاب.

[1] مأمون كيوان، "الديون الخارجية السورية"، مجلة شؤون الأوسط، ع 68، يناير 1998، ص. 186.

[2] أنور، مرجع سابق، ص. 121.

[3] ريشار لابيقير، طلال الأطرش، حين تستيقظ سوريا، ترجمة: ميشال كرم، بيروت: دار الفارابي، 2012، ص ص. 225-227.

حيث شكل ذلك اللقاء حقبة جديدة في العلاقات السورية الروسية ميزتها التحسن الملحوظ في العلاقات بين البلدين.

في عام 2006 قام الرئيس السوري بزيارة أخرى إلى موسكو لبحث الوضع في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى زيارته الثالثة لموسكو في أغسطس عام 2008، إذ استقبله الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيديف" ، وبالمقابل قام هذا الأخير في أيار 2010 بزيارة رسمية إلى سورية حيث أعلن أن روسيا وسورية اتفقا على تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين البلدين.

بالتالي فإن العلاقات الروسية السورية امتازت بالتقدم والنمو في كافة الميادين فإلى جانب التقدم في المجال السياسي والذي تعكسه كثافة عملية الاتصال بين البلدين سواء على مستوى القمة أو على مستوى أدنى والدعم الروسي المتواصل إلى سورية، امتازت العلاقات بين البلدين في الميادين الأخرى كالاقتصادية والعسكرية والثقافية بالمتانة والتقدم.

1) العلاقات في مجال التجارة والاقتصاد:

بدأ التعاون النشط بين روسيا وسورية في عام 1957 حيث قام الإتحاد السوفياتي بتشييد ثلاثة وستين مشروعا ومن أهمها:

* سلسلة المحطات الكهرومائية على نهر الفرات والعقدة المائية مع المحطة الكهرومائية والمنشأة المائية[2] مع المحطة الكهرومائية والمحطة الكهروحرارية.
* مد 1,5 ألف كيلو متر من السكك الحديدية و 3,7 ألف كيلو متر من خطوط الكهرباء وبناء عدد من منشآت الري.

---

[1] الإمارة لمى، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009،ص. 379.

[2] أديب صالح اللهيبي، العلاقات السورية السوفياتية 1946-1967: دراسة تاريخية، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011، ص. 110.

* اكتشف الإتحاد السوفياتي حقول النفط في شمال شرقي سورية وقام بإنشاء خط أنابيب لنقل المشتقات النفطية بين حمص وحلب بطول 180 كلم.
* تشييد معمل الأسمدة الكيميائية مما سمح بتوفير نسبة 22% من الطاقة الكهربائية ونسبة 27% من النفط ومساحة سبعين ألف هكتار من الأراضي المروية.

في مطلع السبعينات انخفض حجم التجارة المتبادلة بين البلدين إلى حد كبير، وبدأ التبادل السلعي يزداد باطراد في السنوات الأخيرة، كما أن الشركات والمؤسسات الروسية تبدي اهتماما واسعا بالتعاون مع سورية وذلك في مجال النفط والغاز.[1]

في عام 1993 تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني التي تشكلت بموجبها اللجنة الروسية السورية المشتركة الخاصة بالتعاون في مجال التجارة والاقتصاد والعلم والتقنيات.

إضافة إلى كل هذا تعد سورية سوقا رئيسيا للسلاح الروسي، فضلا عن أنها أحد أهم الشركاء التجاريين العرب لروسيا بنسبة 20% كما أنه تم توقيع اتفاقية بين الجانبين تسمح بموجبها الحكومة السورية لروسيا بحق التنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية لمدة خمسة وعشرين عام.[2]

2) التعاون العسكري التقني:

كان الإتحاد السوفياتي يقدم لسورية الدعم السياسي والعسكري في مواجهتها لإسرائيل،[3] وفي عام 1963 أقيم مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفياتي في ميناء طرطوس السوري، وكان الإتحاد السوفياتي يورد إلى سورية أسلحة وغيرها من السلع بكميات

[1] Dmity Gorenbury, " Why Russia supports repressive regimes in Syria and the Middle East", , n° 198, June 2012, p.2.

[2] وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية من الأزمة السورية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص. 5.

[3] Andrej Kreutz, "Syria : le meilleur atout de la Russie au Moyen-Orient", n° 55, Novembre 2010, p.9.

كبيرة مما أدى إلى تراكم مديونية كبيرة حيث في عام 1992 كانت الديون الروسية على سورية تتجاوز ثلاثة عشر مليار دولار، وفي عام 2005 وقع البلدان اتفاقية شطب 75% من الديون السورية[1] آخذا بالحسبان أن المبلغ المتبقي وقدره 2,11 مليار دولار سيتم صرفه لتنفيذ العقود الروسية وتم إبرام هذه الاتفاقية سنة 2008.

3) العلاقات في مجال الثقافة والعلم

لا تزال اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي الموقعة عام 1995 قاعدة للعلاقات الروسية السورية في مجال العلم والثقافة ويعمل في كونسير فاتوار دمشق الأساتذة الروس وتقوم البعثة الأثرية الروسية بعمليات تنقيب في مناطق بمدينة الحسكة السورية.

كما يتم تبادل الوفود والخبراء والعلماء بين أكاديميتي العلوم للدولتين، إذ قام وزير الثقافة الروسي "ألكسندر فادييف" وزميله السوري "رياض نعسان أغا" بتوقيع برنامج التعاون في المجال الثقافي لأعوام 2010-2012 ولا يزال الجانب الروسي يخصص منح دراسية حكومية للطلبة السوريين الدارسين في روسيا، ويصل إلى روسيا كل سنة حوالي 200 طالب سوري لتلقي تعليمهم في الجامعات والمعاهد الروسية على حسابهم الشخصي.

بالتالي فإن روسيا أخذت على عاتقها في الحسبان كل هذه العلاقات مما دعاها للتشبث بالنظام السوري كونها تربطها معه علاقة متينة.

فالعلاقة التي تربط البلدين تتسم بالتحالف الإستراتيجي وهذا راجع إلى تداخل المصالح بين البلدين إذ كل واحدة تعتمد على الأخرى.

[1] نزار عبد القادر، " روسيا والأزمة السورية: مصالح إستراتيجية وتعقيدات مع الغرب"، في:
http://www.lebarmy.gov./b/.ar/content/62/.html
بتاريخ: 29-01-2016، على الساعة 15: 00.

المصالح المتبادلة بين البلدين:

تميزت العلاقات بين روسيا وسورية بالتحالف الإستراتيجي إذ أن هذه العلاقة تمتد بجذورها منذ الأزل البعيد حيث يعد الإتحاد السوفياتي من أولى الدول التي اعترفت باستقلال سورية سنة 1946،[1] وفي المقابل نجد سورية تعد المعقل الوحيد في المنطقة برمتها تعتمد عليها روسيا وذلك بعدما قام الرئيس المصري الأسبق "أنور السادات" بطرد الخبراء السوفيات من الأراضي المصرية وذلك في السبعينات من القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت تقوت العلاقة بين البلدين باعتبار سورية أصبحت حليفة في المنطقة يمكن الاعتماد عليها.[2]

حيث وصل الأمر أن روسيا أصبحت تدعم سورية في المحافل الدولية كون ذلك كان يساعدها للتصدي لكل المواقف الدولية التي كانت في معظم الأحيان تستهدف إسقاط النظام السوري وخاصة من طرف الولايات المتحدة وإسرائيل التي تعتبرها من دول المقاومة لمشروعها فهي مهددة كثيرا من قبل هذه الدول حتى وصل الأمر أن قامت روسيا بإبرام صفقات التسليح مع سورية أين كانت تزودها بكل الأسلحة الحديثة وذلك لمجابهة عدوانها إذ أصبحت الترسانة العسكرية السورية سوفيتية الصنع، ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل قامت الدولتين بإبرام والتوقيع على معاهدة تنص على التشاور ما بين الطرفين في حال وجود تهديد للسلام وبالتالي يكون التنسيق بين البلدين لمواجهة الطرف الذي يهدد هذا السلام.

بالتالي يمكن فهم الموقف الروسي الداعم للنظام السوري من خلال هذا الأمر.

---

[1] عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2015، ص. 96.

[2] ثرنين ديمتري، "التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سوريا"، ترجمة: مركز كارنيغي للشرق الوسط، في: **http://carenegioendowment.org**. بتاريخ: 04-03-2016، على الساعة، 02: 25

اهتمت روسيا في عهد الرئيس "فلاديمير بوتين" بتوثيق علاقتها أكثر مع سورية كون هذا يفسح لها المجال لمجابهة النفوذ الأمريكي في المنطقة والتي تعد من بين نفوذها فهي تحاول اختراق مجالها وبسط نفوذها فيه وذلك من أجل مجابهتها هناك لتحقيق التوازن معها.[1]

بالإضافة إلى ذلك فإن سورية تعد لروسيا بمثابة الثغرة التي من خلالها يفسح لها المجال للتصدي للخناق المفروض عليها من طرف الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي تمارس عليها ضغوطات في مجالها الحيوي لمنع تمددها أكثر وبالتالي فسورية هي المخرج الوحيد باعتبارها حليفها المتبقي في المنطقة بعد سقوط العراق سنة 2003، كما أن روسيا وجدت في سورية حليفا إستراتيجيا وذلك راجع إلى العداء الذي تكنه سورية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأخيرة تمثل عدوة روسيا الرئيسية خاصة من خلال ممارستها الخناق عليها الذي بدأت تسلطه عليها وذلك لمنع تمددها وتحجيمها، وهذا تجلى بعدما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تقترب من مجالها الحيوي والذي يكمن في أوكرانيا وبالتالي وجدت روسيا في مخرجها الوحيد لتجاوز هذا الخناق هو إعادة إحياء علاقتها مع سورية واقترابها أكثر منها.

كما نجد أن إحياء هذه العلاقة راجع إلى أهمية سورية في الإستراتيجية الروسية باعتبارها أنها تعد مركزا لقاعدتها البحرية الوحيدة الموجودة خارج حدودها والمتمثلة في قاعدة طرطوس التي هي مركز الدعم المادي والتقني للأسطول البحري السوفياتي منذ عام 1963.[2] فهذه القاعدة تعد بوابة إستراتيجية ليس للبحر الأبيض المتوسط فحسب بل للمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق والبحر الأحمر والقرن الإفريقي عبر قناة السويس، فهذه

[1] سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2003، ص. 89.

[2] Igor Delanoe, " Le partenariat stratégique Russo-Syrien, la clef du dispositif naval en Méditerranée", fondation pour la recherche stratégique, n° 06/13, Février 2013, p.2.

القاعدة بمثابة المجال المتقدم لمراقبة الحركة الأمريكية والغربية في مناطق النفط الحيوية في الخليج العربي ومنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر وشمال المتوسط، فهي أهم وآخر معاقل روسيا في منطقة الشرق الأوسط، إذ تعمل روسيا جاهدة من أجل الإبقاء على هذه القاعدة وذلك لأهميتها في الأجندة الروسية.[1]

كما أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" منذ توليه زمام الأمور في سورية عمل جاهدا من أجل تقوية علاقته مع سورية كون هذه الأخيرة تعد الحليف الأول لإيران التي تربطها بروسيا علاقات اقتصادية مهمة فهناك تبادل تجاري بينهما خاصة في مجال الطاقة والسلاح وبالتالي هي ذات أهمية لإنعاش الاقتصاد الروسي الذي عمل "فلاديمير" على إستقوائه في الآونة الأخيرة وبه استطاع استرجاع أمجاد بلاده. أما على المستوى الإستراتيجي فتمثل إيران بالنسبة لروسيا مفتاحا نحو بحر قزوين حيث الموارد النفطية التي تطمح روسيا للوصول إليها أما على المستوى السياسي فإيران ورقة مهمة وقوية تتعامل بها روسيا مع الولايات المتحدة وتجابهها بها في المنطقة وبالتحديد فيما يخص برنامجها النووي.[2] ومن هنا تحرص روسيا على دعم الأسد حتى لا تخسر حليفتها الأهم إيران.

فهذه العلاقة التي تربط البلدين والمصالح المتشابكة بينهما هي التي أسفرت عن الموقف الروسي الداعم لنظام بشار الأسد.

المطلب الثاني: التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية

تشهد سورية موجة من الاضطرابات والحراك الشعبي الواسع النطاق المطالب بإسقاط نظام الرئيس "بشار الأسد" منذ الخامس عشر من شهر مارس 2011 نتيجة التأثر بأحداث

[1] سميح أحمد علي، روسيا الجديدة، القاهرة: الوطنية للطباعة، 2012، ص. 13.

[2] محمد عبد الرحمن العبيدي، "موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية: الثورة السورية نموذجا"، مجلة الدراسات الإقليمية، ع 10، 2013، ص. 13.

الربيع العربي إلا أن هذه الأحداث جوبهت بالقمع من طرف النظام والتي راحت ضحيتها الآلاف من الشعب السوري.

على الرغم من حالة الاستياء الإقليمي والدولي نتيجة تطورات الأوضاع في سورية، والموقف السلبي من النظام السياسي السوري والذي أدى إلى مطالبة المجتمع الدولي فضلا عن أغلب الدول العربية وتركيا بالضغط على النظام السوري وإدانة سياساته في التعامل مع أبناء الشعب السوري، والدعوة لفرض عقوبات والضغط المتواصل من أجل إضعاف هذا النظام.

إلا أن الموقف الروسي من الأوضاع في سورية جاء مخالفا للموقف الدولي حيث أبدت روسيا دعما سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا واضحا للنظام[1] رغم تكرار دعوتها للقيادة السورية بوقف العنف ضد المتظاهرين في بادئ الأمر ومواصلة إجراء الإصلاحات السياسية والاجتماعية.

الأسباب المؤدية لمساندة النظام السوري:

إن الموقف الروسي من الأحداث في سورية والمساند للنظام السوري يرجع لمجموعة من الأسباب أهمها:[2]

* الأهمية الخاصة والكبيرة للنظام السوري ولدولة سورية بشكل عام بالنسبة لروسيا وهو أمر واضح من خلال تتبع مسيرة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بين البلدين.

[1] عمار ياسر حمو، روسيا والثورة السورية من دعم القاتل إلى شريك في القتل، الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع، 2016، ص. 17.

[2] محمد ميسر فتحي، الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل: كلية العلوم السياسية، 2013، ص. 82.

* ترى موسكو بأن الأوضاع في سورية باتت ذريعة من أجل التدخل الخارجي في الشأن السوري وبالأخص التدخل الأمريكي والأوروبي وهو ما يعتبر أمرا مرفوضا بالنسبة لموسكو.
* تخوف موسكو من وصول القوى الإسلامية للحكم في سورية مما قد يعرض بدوره العلاقات بين البلدين للخطر.[1]

وقد أدى الدعم الروسي للنظام السوري إلى إفشال المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين النظام السوري في استخدام العنف ضد المتظاهرين، بسبب معارضة روسيا والصين.[2] حيث كان ذلك من خلال إصدار أربع قرارات تم مقاطعتها من طرف البلدين وهي على النحو التالي:

الفيتو الأول: والذي كان في الرابع من تشرين الأول 2011 إذ منع تمرير مشروع قرار تقدمت به الدول الأوروبية وحظي بدعم الولايات المتحدة يدين النظام السوري بسبب قمعه حركة الاحتجاجات ويلمح إلى إمكانية فرض عقوبات اقتصادية.[3]

الفيتو الثاني: والذي جاء بعد فشل بعثة الجامعة العربية وانسحاب عدد من المراقبين الغرب ورفض سورية مبادرة الجامعة العربية ما دفعها إلى طلب دعم مجلس الأمن الدولي للمبادرة العربية واشتركت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في صياغة مشروع قرار عربي – غربي يدعو إلى حل الأزمة السورية من خلال إنهاء أعمال العنف والمظاهر المسلحة ونقل السلطة إلى نائب الرئيس وإجراء انتخابات حرة لكن مشروع القرار العربي – الغربي

---

[1] نزار عبد القادر، الربيع العربي والبركان السوري: نحو سايكس بيكو جديد، بيروت: ب.د.ن، 2013، ص. 185.

[2] وحدة تحليل السياسات، ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة في سوريا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 3.

[3] سيبري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص. 577.

المقترح في مجلس الأمن في الرابع من فيفري 2012 أحبط من قبل روسيا ومعها الصين وجاء الرفض تحت ذريعة أنه لم يشر صراحة إلى عدم التدخل الدولي في حالة عدم التزام سورية به فضلا عن أن روسيا رفضت تنحى "بشار الأسد" وفضلت أن يكون الحل سلميا وبمبادرة دبلوماسية.

الفيتو الثالث: والذي كان في التاسع عشر من تموز 2012 وهو عبارة عن مشروع غربي صدر في مجلس الأمن الذي طالب بفرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري إلا أنه لم يتم تمريره.[1]

الفيتو الرابع: الذي صدر في الثاني والعشرين ماي 2014 حيث كان يقضي لمنع إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

حيث في خضم كل هذه القرارات أكدت موسكو أنها لا تفضل حل للأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق بل هي تعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية و السياسية، إذ أعلن الرئيس الروسي آنذاك "ديمتري ميدفيديف" في عدة مناسبات أن روسيا لن تؤيد قرارا يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بشأن ليبيا.

أما فيما يخص مبادرة جامعة الدول العربية، فترى موسكو بأنه يتعين على الجميع الموافقة على مقترح بدء الحوار وأن تجتمع كافة الأطراف السورية في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، وترى موسكو بأنه يجب أن تكون مبادرة الجامعة العربية لتسوية الوضع في سورية بشكل أوضح وبتفاصيل أكثر.

وقد أكد وزير الخارجية الروسي في السابع عشر من نوفمبر 2011 خلال مؤتمر صحفي في موسكو أن جامعة الدول العربية يجب أن توجه مطالبها بوقف العنف ليس فقط إلى السلطات السورية فحسب بل وإلى المعارضة أيضا، إذ تؤكد موسكو على حث جميع

[1] IISS Strategic comments, " Russia's Syrian stance principled self-interest", Volume 18, Comment 31, September 2012, p. 2.

الدول المهتمة بتسوية الأوضاع في سورية سلميا إلى التوجه إلى أطراف النزاع كافة، وأن هذه الدعوة يجب أن تأتي باسم الجامعة العربية وباسم الدول التي تعمل المعارضة السورية على أرضها.

كما أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو تؤيد فكرة إرسال الجامعة العربية بعثة مراقبين محايدة إلى سورية كما وتؤكد إلى دعوة فتح سورية أمام وسائل الإعلام الأجنبية. وتدعم موسكو أهمية دعوة الجامعة العربية إلى بدء المفاوضات حول التسوية السلمية في سورية مباشرة بين كافة الأطراف.

وقد عارضت روسيا مشروع قانون العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الجامعة العربية على سورية مشيرة إلى أن الحوار أفضل من أجل إنهاء الأزمة في البلاد.

حيث قرر وزراء الخارجية العرب فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على سورية بناءا على توصيات وزراء المال والاقتصاد العرب خلال اجتماعهم في القاهرة، وذلك على خلفية انتهاء المهلة التي حددتها الجامعة العربية حول مشروع البروتوكول الخاص بإرسال مراقبين إلى سورية، وقررت الجامعة العربية أواخر عام 2011 اتخاذ حزمة إجراءات والتي تتضمن تعليق عضوية سورية في الجامعة وسحب السفراء من دمشق وفرض عقوبات عليها وذلك على خلفية عدم التزام دمشق ببنود الخطة التي وضعتها اللجنة الوزارية المعنية بالملف السوري.

ملامح الدعم الروسي للنظام السوري:

اتسم الموقف الروسي تجاه نظام بشار الأسد بالدعم المطلق وذلك على جميع الأصعدة سواء سياسيا أو عسكريا، دبلوماسيا واقتصاديا فهي في كل مرة كانت متشبثة لبقاء هذا النظام.

حيث في بادئ الأمر ومع الأيام الأولى لبروز الأزمة وتفاقم الأمور بين النظام ومعارضيه قامت روسيا بالتوسط للطرفين من خلال أنها كانت الوسيط بين الطرفين في محادثتهما إذ لعبت الدور البارز في هذا الشأن والذي كان بموافقة النظام الذي يعدها طرف موثوق فيه[1] على غرار الأطراف الأخرى التي حاولت التوسط بينهما، فهي كانت تهدف من هذا التصرف وذلك من أجل الوصول لإيجاد تسوية لحل الأزمة السورية دون تدخل أطراف خارجية.

كما أن روسيا رفضت التدخل الخارجي في الشأن السوري خاصة في موضوع التسليح ورأت فيه زعزعة لاستقرار المنطقة الذي يهدد بدوره مصالحها هناك باعتبارها تسعى بكل الوسائل للبقاء هناك كما أنها عارضت كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي ضد سورية ولم تتوقف معارضتها لهذا الحد بل إضافة إلى ذلك قامت بمعارضة قرارا في الجمعية العامة الذي أعدته السعودية عام 2012 والذي تضمن إدانة استخدام العنف الذي تمارسه الحكومة السورية بالإضافة أنها انتقدت قرار جامعة الدول العربية الصادر عام 2012 الذي يدعو إلى تنحي "بشار الأسد" وتأليف حكومة انتقالية.

فهي سعت بكل الوسائل لحل الأزمة. كما استطاعت روسيا أن تؤدي الدور الأكبر في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير موقفها من الأزمة السورية وذلك بالامتناع عن توجيه ضربة عسكرية أمريكية لسورية التي كان مقدرا حدوثها بعد هجوم الغوطة الشرقية في 2013 مقابل تفكيك وتدمير ترسانة سورية من الأسلحة الكيميائية وانضمام الأخيرة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.[2]

---

[1] الشيخ نورهان وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجة للثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص. 193-294.

[2] مصطفى علوي، "قطيعة لا متماثلة: تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، ع 195، 2012، ص. 107.

وهي أيضا دعمت فكرة توحيد المعارضة السورية وطرحت فكرة إقامة مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يتعلق بسورية يشارك فيه لاعبون إقليميون لا يستثنى أحد هذا فيما يخص الجانب السياسي.

أما في الجانب الاقتصادي فهي استمرت في علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها حيث رغم الأزمة التي كانت في سورية، نجد أن روسيا قامت بالعديد من التبادلات التجارية سواء السلعية وذلك باستصدار سلعها وذلك لتجاوز عجزها بعدما سلطت عليها العديد من العقوبات التي مست الاقتصاد السوري كما أنها استمرت بتصدير النفط ومشتقاته. وبعد إيقاف البنك المركزي النمساوي لطبع الأوراق النقدية السورية طبعت روسيا أوراق نقدية سورية جديدة ضف إلى ذلك قدّمت روسيا في عام 2012 قرضا بالعملة الصعبة إلى سورية وذلك لمنع البلد من الإفلاس والانهيار.[1]

وتبعا لذلك فقد استمر الدعم السياسي والدبلوماسي الروسي للنظام السياسي في سورية متمثلا برفض فكرة تغييره وأنه يجب أن يكون النظام السوري المتمثل في "بشار الأسد" جزءا رئيسيا من أي حلول أو تسويات تخص الأزمة السورية. بل وقد أمتد الدعم الروسي للنظام السياسي السوري متجاوزا الدعم السياسي والدبلوماسي ليشمل الدعم المادي والعسكري من خلال التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية بشكل رسمي بدءا من سبتمبر 2015.

[1] آنا بور شيفكايا، "روسيا في الشرق الأوسط الدوافع . الآثار . الآمال"، ترجمة: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، في: http://www.idraksy.net بتاريخ: 20-05-2016 ، على الساعة 10:35.

التدخل الروسي المباشر في سورية:

بالتزامن مع الدعم السياسي والدبلوماسي الروسي المقدم للنظام السياسي الحاكم في سورية دوليا وإقليميا، جاء الدعم العسكري الروسي المباشر ليؤكد على مدى أهمية سورية في الإستراتيجية الروسية ومدى إمكانية الحديث عن حلول للأزمة السورية.

فقبل الدخول الروسي المباشر على الأرض في سورية وسعت موسكو من حجم المساعدات العسكرية الروسية إلى سورية، حيث قامت موسكو بتزويد النظام السوري بست مقاتلات اعتراضية من طراز ميغ 31 "MG 31" كجزء من صفقة أسلحة تم توقيعها في عام 2008. فضلا عن تزويد الجيش السوري بالعديد من الأسلحة الحديثة وقيام الخبراء الروس بالمساعدة في تدريب القوات العسكرية السورية على استخدامها.

وقد ربطت موسكو الأزمة في سورية بالحرب على الإرهاب بشكل عام، ودعا الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في يونيو 2015 إلى قيام تحالف دولي ضد الإرهاب يكون النظام السوري حليفا رئيسيا فيه. حيث أكدت موسكو بأنها تواصل التأكيد على أنه لا غنى عن الأسد في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

منذ مطلع سبتمبر 2015 عملت موسكو على إجراء تحول كبير في توجهاتها حيال الأوضاع في سورية من خلال التدخل العسكري المباشر متمثلا بتكثيف الغارات الجوية والصاروخية ونشر أعداد كبيرة من الجنود والخبراء العسكريين الروس إلى جانب القوات النظامية في سورية ومع أنها عدت تدخلها العسكري بمثابة امتدادا لوجودها القديم في قاعدة طرطوس البحرية.

إلا أن صور الأقمار الصناعية التي نشرت تظهر بدء العمل بإقامة قاعدة عسكرية روسية في مطار حميم التي تبعد قرابة اثنان وعشرين كلم جنوب اللاذقية. وذلك من خلال العمل على توسيع مدرج المطار وتأهيله لاستقبال طائرات الشحن الكبيرة وتجهيز مساكن

لإقامة الجنود.[1] ومن جانبها بررت موسكو تدخلها العسكري المباشر في سورية على أساس أنه جاء بطلب رسمي من الجانب السوري للمساعدة في الحرب على الإرهاب.

إلا أن السبب الحقيقي من التدخل العسكري الروسي المباشر هو التقدم الذي حققته المعارضة السورية على الأرض في عام 2015، وذلك على إثر توحيد صفوف العديد من تنظيمات المعارضة السورية ضد القوات النظامية السورية وبالتالي هي استمالت خطر قرب سقوط حليفها المتبقي في المنطقة وبالتالي هي قامت بدعمه على الأرض وذلك بتدخلها المباشر وتسليط كل قواها في الأراضي السورية حيث أنها في الأخير استطاعت استرجاع معظم الأراضي التي احتلتها جل الفصائل وفي المقابل استقوى النظام بعدما مني بالهزيمة وفقدانه السيطرة على أراضيه.

بالتالي يعد التدخل الروسي المباشر في سورية بمثابة ورقة رابحة تصب في مصلحة نظام بشار الأسد كونه استطاع بعد هذا التدخل الأخير أن يضمن هزيمة معارضيه ويبقى هو سيد الموقف وضمن بقاءه في الحكم، كما أن هذا التدخل يعد كذلك فرصة لروسيا كونها ضمنت بقاء حليفها في المنطقة الذي يدعمها إضافة إلى استرجاع مكانتها الدولية باعتبارها أصبحت اللاعب الوحيد الذي تتوقف عليه مسألة إدارة الأزمة السورية.

[1] أحمد سالم محمد أبو صالح، حدود التدخل العسكري الروسي في سورية وآفاقه، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص ص. 2-3.

خلاصة الفصل:

إن تعامل كل من الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمة السورية يعكس وجود اختلاف واضح في التوجهات الإستراتيجية لكل منهما نتيجة تعارض مصالحها في البؤرة السورية وذلك راجع لأهميتها.

فبالنسبة لواشنطن نظرت إلى الأزمة السورية من منظور إستراتيجيتها في الشرق الأوسط التي تعرف بثلاث محددات رئيسية: أمن إسرائيل وضمان إمدادات النفط ومكافحة الإرهاب. فعندما اندلعت الأزمة السورية كانت واشنطن تضع التقارب مع النظام السوري ضمن أولوياتها باعتباره خيارا أفضل من تغييره، حيث تحفظت عن اتخاذ موقف حازم من النظام السوري، إلا أن فاعلية الدور الإيراني والروسي في دعم النظام جعل واشنطن تغير من إستراتيجيتها واتخاذها مواقف أكثر حزما ضد النظام من خلال دعم المعارضة والتصعيد من العقوبات في كافة المجالات ما أثر على سورية.

في حين نجد أن روسيا عملت جاهدة من أجل الإبقاء على هذا النظام سواء مساندته سياسيا وعسكريا واقتصاديا وهذا كله يصب في مصلحتها باعتبارها تحمي حليفها الوحيد في المنطقة الذي مكنها من كسر الخناق المفروض عليها إضافة أن هذه الأزمة اعتبرتها روسيا تحديا تجابه به الإدارة الأمريكية فمن خلال هذه الأزمة استطاعت موسكو استرجاع دورها وقوتها في الساحة الدولية وذلك كونها تمكنت من إدارة هذه الأزمة فيما يصب في مصلحتها وهي الإبقاء على نظام بشار الأسد.

خاتمة

خاتمة:

تحظى سورية بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسية الإقليمية و الدولية يزيد من أهميتها ما تتمتع به من تنوع في الهوية الإثنية و الطائفية و المذهبية و من تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية، الأمر الذي جعل منها ساحة ملائمة لتفاعل مصالح عربية و إقليمية و دولية عديدة متصارعة على أرضها.

هذا الواقع انعكس كليا على الأوضاع السياسية و الاجتماعية في سورية قديما و حديثا، بحيث أن أي تغيرات سياسية في سورية لا تتوقف عادة ضمن حدودها بل تكون شديدة التأثير سياسيا و اجتماعيا في محيطها الجغرافي العربي و الإقليمي و لا تخرج الأزمة السورية عن هذا الإطار ، إذ تأثرت دول الجوار السوري بالمتغيرات السياسية و الأمنية الجارية في سورية كما أثرت فيها من اجل دفع أنظمتها إلى إتباع سياسات تنسجم في صناعة قرارها تجاه الأزمة السورية و تطوراتها و تداعياتها العربية و الإقليمية و الدولية .

بالتالي فقد أثمرت الأزمة السورية عن ارتفاع حدة التداعيات و الآثار الداخلية على جميع المستويات السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية، وكذلك صعوبة التحديات التي تواجهه ليس سورية فحسب بل و المنطقة بأكملها ففي ظل تزايد التدخلات الإقليمية و الدولية التي دعمت الأطراف المتصارعة إما بهدف إسقاط النظام القائم أو دعمه ، وتحول الأزمة من احتجاجات شعبية سلمية إلى نزاع مسلح و منها إلى أزمة إقليمية و دولية أدى ذلك إلى صعوبة حل و تسوية الأزمة أو التوصل إلى رؤية إستراتيجية توافقية ترضى جميع الأطراف للخروج من الأزمة . خصوصا مع جمود الحسم العسكري على أرض الواقع بين النظام و المعارضة، لتغدو الأزمة السورية أقرب إلى " حرب بالوكالة " في حالات و أشبه ب " حرب الجميع ضد الجميع " في حالات أخرى و بذلك أصبحت سورية غارقة في العنف و المصير المجهول سواء على مستوى الدولة أو الشعب أو النظام.

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية :

- ❖ إن كل من النظام و المعارضة ساعد على أقلمة و تدويل الأزمة و حسم المعركة بلغة القوة العسكرية من منظوره الخاص ، فالنظام السوري حاول كسب الوقت و حسم المعركة من خلال السيطرة على أكبر قدر من مناطق النزاع بالقوة العسكرية و تحويل ذلك إلى نصر سياسي خاصة في ظل الدعم العسكري الروسي له الذي كان من نتائجه نجاح النظام رغم خسائره الفادحة في الصمود بشكل لم يتوقعه أحد و لا يزال يعد طرفا أساسيا في أي حل للأزمة ، و من جانب آخر راهنت المعارضة السورية على توجيه ضربة عسكرية خارجية لإسقاط النظام أو تحميله عقوبات اقتصادية دولية تضعف النظام أمام أي عملية تسوية .
- ❖ شكلت الأزمة السورية حالة استقطاب و تنافس إقليمي واسعة النطاق ، حيث كان لهذا الاستقطاب و التنافس بين القوى الإقليمية البارزة الأثر المباشر في تعقيد الأزمة السورية و يرجع ذلك إلى عدة أسباب تتمحور حول : القرب الجغرافي و التداخل المذهبي و التنافر الأيديولوجي ، فضلا عن حجم المصالح و الصراع على النفوذ و كذلك تصور الأطراف الإقليمية الفاعلة في الأزمة للتهديدات التي قد تواجههم مستقبلا ويمكن إيضاح ذلك من خلال تفاعلات و مواقف القوى الإقليمية تجاه الأزمة السورية سواء من جانب الخصوم " تركيا، إسرائيل، قطر " أو الحلفاء " إيران " للنظام السوري على المستوى الإقليمي . مع العلم أن مواقف كل من الخصوم أو الحلفاء داخل كل محور ليست متطابقة إذ أن موقف كل دولة مبنى وفق أهدافها و أولوياتها الخاصة و بما يتوافق مع مصالحها و تطلعاتها .
- ❖ شكلت الأزمة السورية حالة استقطاب و اصطفاف دولي غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة و الذي أدى إلى تعقيد الأزمة ، و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن سورية تشكل بالنسبة للقوى الكبرى الزاوية الأهم في توازنات إقليمية دقيقة

فأي طرف يستمليها يكون قد غير ميزان القوى لمصلحته ، فضلا عن تأثير ونفوذ سورية المباشر في ملفات عربية مهمة " العراق و لبنان و فلسطين " إلا أنها تحولت من لاعب أساسي في شؤون و قضايا الإقليم إلى ساحة تنافس دولي بين كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية .

- ساهمت الأزمة السورية في تشكيل معسكرين يتألف كل منهما من ثلاث مجموعات تتفاعل على ثلاثة مستويات رئيسية: محلية، إقليمية، دولية. حيث يشمل المعسكر الأول: محور التغيير الذي سعى إلى الإطاحة بالنظام السوري و يتكون محليا من المعارضة السورية بشقيها السياسي و العسكري و يدعمهم إقليميا كل من تركيا و قطر و من ورائهم جميعا تقف الولايات المتحدة الأمريكية بالجناح الدولي. أما المعسكر الآخر يشمل محور الحفاظ على الوضع القائم و يتكون محليا من النظام السوري و يدعمه إقليميا كل من إيران و الفصائل اللبنانية و من ورائهم دوليا تقف روسيا. و فيما يشبه الحرب بالوكالة أو "الحرب المتحكم بها" دأب كل معسكر يدعم وكيله المحلى بكل الوسائل العسكرية و الاقتصادية و الدبلوماسية لحسم الموقف لصالحه.
- أدى انخراط القوى الإقليمية في مجريات الأزمة السورية إلى خروجها من سياقها العربي لتعد أزمة تهدد الأمن القومي ، فاستمرار الأزمة سيقود على الأرجح إلى زيادة التفاعلات الصراعية العربية الإقليمية و تعارض المصالح ، و قد تكون القوة العسكرية أو التهديد بها هي الأداة العليا في العلاقات العربية الإقليمية المستقبلية

و تفتح المجال أمام حرب أو تشابك إقليمي واسع النطاق سواء بشكل مباشر أو من خلال الوكلاء إذ إن أبرز مايهدد مستقبل الأمن الإقليمي يتمثل فيما أفرزته الأزمة السورية من انتشار الجماعات المسلحة و سيطرتها على مناطق واسعة في سورية و العراق .

وبالتالي بات الأمن الإقليمي مهددا ليس في انتشار هذه الجماعات و حسب بل أيضا بمستقبل الحرب على هذه الجماعات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ. باللغة العربية:

– الكتب:

1. أبو ناصر عدنان حسين، الجمهورية الإسلامية الإيرانية: إنجازات وانتصارات متواصلة على طريق التقدم والتنمية، دمشق: ب.د.ن، 2007.
2. أسعد محمد حسن، القوى الفاعلة إقليميا، الأردن: النهضة للطباعة، 2007.
3. أناتولى أوتكين، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، القاهرة: دار ضياء للنشر، 2009.
4. أوغلو أحمد داود، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 2، 2011.
5. أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2011–2012 معضلات التغير وآفاقه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
6. أحمد علي سميح، روسيا الجديدة، القاهرة: الوطنية للطباعة، 2012.
7. أبو بخل أسامة، الحراك العربي المعاصر، القدس: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، 2013.
8. الأشقر جابير، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة: الشافعي عمر: بيروت: دار الساقي، 2013.
9. أحمد سعيد إبراهيم، الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016.

10. آريرادلي جون، ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة: عبد الحكيم طه شيماء، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013.

11. الإمارة لمى، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

12. إبراهيم عبد الكريم وآخرون، تقدير موقف الثورات العربية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.

13. إرليخ ريز، داخل سورية قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.

14. بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

15. باروت محمد جمال ومجموعة باحثون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية (دراسة حالة سوريا)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

16. بطرس علا، الإستراتيجية السورية في لبنان بين الأسد الأب والأسد الابن 1970-2009، بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2011.

17. باروت محمد جمال، العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

18. بلقزيز عبد الإله، ثورات وخيبات: في التغير الذي لم يكتمل، بيروت منتدى المعارف، 2012.

19. بندينا يورى، الاهتزاز العربي، إسرائيل: مركز دراسات الأمن القومي، 2012.

20. بشارة عزمي، في الثورة والقابلية للثورة، الدوحة: المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، ط 2، 2012.

21. بريك نزيه، الجولان: الاحتلال والمياه، بيروت: دار العروة الوثقى للنشر، 2012.

22. بشارة عزمي، سورية: درب الآلام نحو الحرية في التاريخ الراهن، بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2013.

23. برقاوي أحمد، عنف البنية المتحضرة: إستراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية، ب.ب.ن: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014.

24. ديب كمال، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، بيروت: دار النهار للنشر، 2011.

25. دالر أيقو وآخرون، هلال الأزمات، ترجمة: البستاني حسان، لبنان: دار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

26. هويدى أمين، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1975.

27. واكيم جمال، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 2، 2013.

28. الحملاوي محمد رشاد، إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية، القاهرة: دار أبو مجد، 1993.

29. حتى توفيق سعد، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2003.

30. حاج صالح ياسين، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، بيروت: مكتبة شرق الكتاب، 2013.

31. حسن محمد الزين، الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، بيروت: دار القلم الجديد، 2013.

32. حمو عمار ياسر، روسيا والثورة السورية من دعم القاتل إلى شريك في القتل، الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع، 2016.

33. الطيب بيتي، ربيع المغفلين: النهاية الممنهجة للعرب في جيو ـ ستراتيجية حكومة العالم الجديدة، القاهرة: شمس للنشر والإعلام، 2014.

34. يوسف فخر الدين، سوريا ثورة مستمرة: إستراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية، بيروت: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014.

35. كارستين ويلاند، سورية الاقتراع أم الرصاص؟ الديمقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق، ترجمة: حازم نهار، لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 2011.

36. الكيلاني شمس الدين، تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان 1920-2011، بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2012.

37. كليب سامي، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية، لبنان: دار الفارابي، ط 5، 2016.

38. ليفريت فلاينث، وراثة سورية: اختبار بشار بالنار، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2005.

39. اللهيبي أديب صالح، العلاقات السورية السوفيتية 1946-1967: دراسة تاريخية، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011.

40. لابيقير ريشار، الأطرش طلال، حين تستيقظ سوريا، ترجمة: ميشال كرم، بيروت: دار الفارابي، 2012.

41. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: صحراوي بوزيد، بوشرف كمال، سبعون سعيد، الجزائر: دار القصبة للنشر، ط 2، 2006.

42. محفوظ عقيل سعيد، سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

43. معتمد عبد الحميد عاطف، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

44. محمد وآخرون، رياح التغيير في الوطن العربي (مصر، المغرب، سورية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

45. المصطفى حمزة مصطفى، المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص الاتجاهات ـ آليات صنع الرأي العام، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

46. ماجد وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، الأردن: دراسات الشرق الأوسط، 2012.

47. المنهاوي رمزي، الفوضى الخلاقة...الربيع العربي بين الثورة والفوضى، حلب: دار الكتاب العربي، 2012.

48. مازن وآخرون، ثورات قلقة...مقاربات سوسيو ـ إستراتيجية للحراك العربي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012.

49. محمد نور الدين، العرب وتركيا تداعيات الحاضر ورهانات وراء هذا التحرك بعد توقيع اتفاقية المستقبل، الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2012.

50. منصر وآخرون، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012.

51. محمد وآخرون، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

52. معن وآخرون، خلفيات الثورة: دراسات سورية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

53. منذر خدام، ربيع سورية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014.

54. مصطفى وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

55. مجد وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، البحرين، سورية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2014.

56. مرهج العماش حسين، الحرية والتنمية: مستقبل سورية الجديدة، الأردن: دار البيروني للنشر، 2014.

57. محسن وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015: الإعصار من تغير النظم إلى تفكيك الدول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

58. مازن وآخرون، تداعيات ما يجري في العراق وسوريا على دول الجوار والإقليم، الأردن: دار عمار للنشر، 2015.

59. مكاوي نجلاء، صهيب يحيى، بدوي تامر، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، بيروت: مركز صناعة الفكر، 2015.

60. ناصف حتى يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

61. ناي جوزيف، المنازعات الدولية، ترجمة: الجمل أحمد، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997.

62. نريسر إيال، إعرف كيف يفكر الإسرائيليون باسم الأب: بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم، القاهرة: مكتبة مدبولى، 2005.

63. ناهض حتر، ربيع زائف: نقد الثورات العربية لعام 2011، عمان: مكتبة مؤمن قريش، 2013.

64. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.
65. نوري النعيمي أحمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة نموذجا، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.
66. السفير أحمد، تفاعلات القوى الخليجية وانعكاساتها الإقليمية، القاهرة: دار الهرم، 2011.
67. سيبري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: الأيوبي عمر سعيد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
68. عودة جهاد، النظام الدولي: النظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
69. عليان ربحي مصطفى، غنيم عثمان محمد، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.
70. عبد الباسط أحمد، صراع القوى العظمى الجديد، القاهرة: دار الأحمر، 2013.
71. عبد الرحمن أسامة، الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي، الحيزة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013.
72. العيساوي مالك محسن، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014.
73. عبد القادر نزار، الربيع العربي والبركان السوري سايكس ـ بيكو جديد، بيروت: ب. د.ن، 2016.
74. عودة جهاد، مفاهيم العلاقات الدولية: التخطيط الإستراتيجي لتحقيق الأمن، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.

75. فشار عطاء الله وآخرون، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، الجزائر: منشورات مركز الحكمة ومجلة دراسات وأبحاث، 2012.

76. فهد معن، الثورة السورية قصة البداية، بيروت: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014.

77. قاسم محمد جعفر، سورية والإتحاد السوفياتي: دراسة في العلاقات العربية السوفيتية، لبنان: الرياض الريس للكتب والنشر، 2009.

78. قطيش نواف، إدارة الأزمات، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009.

79. الراوي جابر إبراهيم، المنازعات الدولية، بغداد: مطبعة دار السلام، 1978.

80. رضوان زيادة، التحول الديمقراطي في سورية، الأردن: رياض الريس للكتب والنشر، 2013.

81. روبترغ وسيت روبرت آي، كيف تحولت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة، ترجمة: جازم نهار، بيروت: رياش الريس للكتب والنشر، 2014.

82. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الجزائر: دار هومة، ط 4، 2002.

83. شرارة وضاح، طوق العمامة: الدولة الإيرانية الخمينية في معترك المذاهب والطوائف، بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2013.

84. خدام عبد الحليم، النظام العربي المعاصر، الجزائر: المركز الثقافي العربي، 2003.

85. خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع ـ الأشخاص والقضايا، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

86. غريفيتش مارتن، أوكلاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006.

87. غيراني جورج، رضوان زيادة، التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الإسبانية، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009.

88. غنيم أحمد، المفهوم المكون للثورات العربية: الواقع والتحديات، القدس: دار وائل للنشر، 2011.

– المجلات والدوريات

89. أبو طالب حسن، "فاعلية مفقودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية"، مجلة السياسة الدولية، ع 190، 2012.

90. إدريس محمد السعيد، "اتجاهات معاكسة مواقف الفاعلين الإقليمين غير العرب تجاه الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، ع 188، أبريل 2012.

91. بيبرس سامية، "سوريا وتركيا بين التحالف والعداء"، مجلة شؤون عربية، ع 152، 2012.

92. ألبياتي عارف محمد خلف، "السياسة التركية حيال الأزمة السورية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م 5، ع 17، حزيران 2013.

93. بدر خان عبد الوهاب، "رهانات متداخلة: السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة"، مجلة السياسة الدولية، ع 193، 2013.

94. دياب أحمد، "حوافز اقتصادية: مرحلة جديدة في العلاقات التركية ـ السورية"، مجلة السياسة الدولية، ع 191، يناير 2013.

95. كيوان مأمون، "الديون الخارجية السورية"، شؤون الأوسط، ع 68، يناير 1998.

96. لوردسي بييدال،"سوريا: دوار أم ثورة راديكالية ومستقبل مجهول"، مجلة السياسة المتوسطية، ع 18، 2012.

97. محمد عباس ناجي، "الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات الغربية"، مجلة السياسة الدولية، ع 184، أبريل 2011.

98. السيد سليم محمد، "العرب فيما بعد العصر السوفياتي"، مجلة السياسة الدولية، ع 108، أبريل 1999.

99. علوي مصطفى، "قطيعة لا متماثلة"، مجلة السياسة الدولية، ع 195، 2012.

100. فكري مروى،"ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، السياسة الدولية، ع 187، يناير 2012.

101. القطارية يسار، "حالة خاصة: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، ع 188، أبريل 2012.

102. قنديل أحمد،"مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية"، مجلة السياسة الدولية، ع 190، 2013.

103. الشيخ نورهان، "مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، م 46، ع 186، أكتوبر 2011.

104. الشيخ نورهان، "الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري"، مجلة السياسة الدولية، ع 190، أكتوبر 2012.

105. صافيناز أحمد، "المعارضة السورية"، مجلة السياسة الدولية، ع 189، 2012.

106. صافيناز محمد أحمد، "حلول صعبة: تعقيدات الأزمة السورية في جنيف 2"، مجلة السياسة الدولية، ع 195، يناير 2014.

107. غالي إبراهيم، "الحسم الوشيك: مؤشرات رحيل بشار الأسد"، مجلة السياسة الدولية، ع 191، 2014.

– الرسائل والأطروحات الجامعية:

108. أنور محمد، أثر المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات السياسية الأردنية السورية 1985–2003، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.

109. إرتيمة العبادي خالد جويعد، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية: سوريا ولبنان 1979-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة: كلية العلاقات الدولية والعلوم السياسية، 2008.

110. الأسمر وضاح، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نابلس: كلية الدراسات العليا للعلوم الإنسانية، 2013.

111. أحمد عبد الغفار عامر عبد الفتاح، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا للتخطيط والتنمية، 2015.

112. حساني الزهراء، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الحديثة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.

113. حمياز سمير، إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الإستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

114. كزيز صباح، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015.

115. فتحي سليمان أبو مصطفى سهام، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2015.

116. محمد السرور عبير عقيل، الربيع العربي وأثره على الاستقرار السياسي في إسرائيل 2011-2013، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية: كلية الدراسات العليا، 2014.

117. مدوخ نجاة، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة، دراسة حالة سوريا 2010-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015.

118. عبد القادر أسامة علي محمد، مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج سورية والبحرين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة اللبنانية: كلية العلوم الاجتماعية، 2013.

119. عبد الرحمن بن شليل العتيبي، الموقف الأمريكي من الأزمة السورية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات الإقليمية والدولية، 2016.

120. العدوان طايل يوسف عبد الله، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم السياسية، 2013.

121. فتحي محمد ميسر، الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل: كلية العلوم السياسية، 2013.

122. القدرة محمود، تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم السياسية، 2013.

123. الرنتيسي محمود سمير، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأقصى: كلية الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 2013.

124. شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

- المواقع الإلكترونية:

125. داريوس مهدي، "سورية وباكستان خط الغاز العملاق باتجاه الصين"، في:

http://www.globalresearch/ca/August/30/2013/show.art.asp?aid.

126. هير تسوغ مايكل، "الهدف الحقيقي لإسرائيل ليس سوريا"، في:

http://www.washingtoninstituté.org/ar/policyanalysis/view.

127. عبد القادر نزار، "روسيا والأزمة السورية: مصالح إستراتيجية وتعقيدات مع الغرب"، في:

http://www.lebarmy.gov./b/ar/content/62-d/01/04/2013.

128. فايز سارة، "هل تقع حرب بين سوريا وإسرائيل"، في:

http://rcssmideast.org/revieus/NewsQ/2157-aspx.

129. قدري سعيد محمد، "الخطر القادم: التداعيات العسكرية للأسلحة الكيماوية، في:

http://rcssmideast.org/articles.aspx?Serial=1469325,eid=1875.

130. قالنتين كاتا سونوق، "حول الأهداف الحقيقية للحرب على سورية"، في:

http://www.strategic-culture-org/news/2013/09/20/onthetrucains-ofthewar-against-Syria-html.

131. ترنين ديمتري، "التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سوريا"، في:

http://www.carnegicendowment.org/ar/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-Syria.

ب.باللغة الأجنبية:

ب.1. باللغة الفرنسية:

- **Livre :**

132. Baron Xavier, Aux origines du drame Syrien 1918-2013, Paris : tallandier, 2013.

133. Luizard Pierre-Jean, Le piège Daech : L'Etat Islamique ou le retour de l'histoire, Paris : la découverte, 2015.

134. Pichon Frédéric, Syrie : pourquoi l'Occident s'est trompé**,** Monaco : Editions du Rocher, 2014.

- **Articles :**

135. Briand Alexcandre et frentz Alexis, " Le soutien à l'opposition Syrienne entre activisme et attentisme ", Synopsis, Janvier 2013.

136. Billion Didier et Lamolinerie Salomé, " La politique extérieure de la Turquie à l'épreuve de la crise Syrienne ", institut de Relations Internationales et Stratégiques, janvier 2014.

137. Centre for Security studies, " La guerre civile Syrienne entre exalade et intervention ", Politique de sécurité : analyses de C.S.S, n°124, novembre 2012.

138. Delanoe Igor, " Le partenariat stratégique Russo-Syrien, le clef du dispositif naval en Méditerranée ", Fondation pour la recherche stratégique, n°6, 13 février 2013.

139. Facon Isabelle, "Russie – Etats Unies : la tension perpétuelle", Fondation pour la recherche stratégique, n° 15, 13 juin 2013.

140. Giaux Gilles, "La Turquie au Moyen – Orient : l'apprentissage de la puissance", Institut de recherche Stratégique de l'Ecole Militaire, n° 28, 2013.

ب.2. باللغة الإنجليزية:

– **Books :**

141. Allison Roy, Russia and Syria: explaining alignment with a regime in crises, Oxford: The Royal institute of international affairs, 2013.

142. ACRPS, Geneva Conference II: Challenges Faced in Syria and the Region, Doha: Arab Center Research and Studies, 2014.

143. Blanchard CH, Hunud C, Nikitin M, Armed Conflict in Syria: Overview and U.S Response, European parlament, 2014.

144. Christopher Phillips, The Battle for Syria: International Rivalry in the Middle East, New Haven: Yale University press, 2016.

145. E.U.R.O Sima, Geneva II Peace Conference on Syria, Metu foreign policy and international relation club, 2014.

146. Gaud Florence, The Syria Conference: Last peace?, European Union institute for security studies, 2013.

147. Heyemann Steven, Syria's Uprising: Sectariaqnism, Regionalisation and state order in the Levant, USA: Fride and Hivos, 2013.

148. Mash Ma' and Avmer Yaniv, Syria under Assad, Syria: Routledge library editions, 2016.

149. Lunch Marc, The New Arab Wars, New York: Publicaffairs, 2016.

150.

– **Articles :**

151. ASLUND Ander and Kuchins Andrew, "pressing the reset button on US-Russia relations", Center for Strategic and International studies, n°09, 06 March 2009.

152. Al Jazeera Center for studies, "Syria and the new Arab league initiative", Position paper, February 2012.

153. Agca Fehmi, "the effect of Syria crisis on transformation and integration of the Middle East", Belge stratégi, issue 5, n°8, fall 2013.

154. Assburg Muriel and Wimmen Heiko, "Geneva 2: a chance to contain the Syrian civil war", SWP German institute for international and Security affairs, n°10, January 2014.

155. Govenbury Dmity, "Why Russia supports repressive regimes in Syria and the Middle East, Panars Eurasia, n°198, June 2012.

156. Yacoubian Monna, Scott Lasensky, "Dealing with Damscus, seeking a greater return on U.S-Syria relations, Conncil on Foreign relations, N°33, 2008.

الإهداء

شكر وتقدير

خطة البحث

مقدمة.....1

الفصل الأول: البيئة الداخلية للأزمة السورية

المبحث الأول: الأوضاع السائدة في الجمهورية السورية قبيل الأزمة.....20

المطلب الأول: الأوضاع السياسية.....20

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.....27

المبحث الثاني: مسار الأزمة السورية.....36

المطلب الأول: البداية السلمية للاحتجاجات.....36

المطلب الثاني: النزاع المسلح في الأزمة السورية.....44

خلاصة الفصل.....52

الفصل الثاني: البعد الإقليمي للأزمة السورية

المبحث الأول: الرهان الإيراني –التركي في سورية.....55

المطلب الأول: التوجهات الإيرانية في الأزمة السورية.....55

المطلب الثاني: الدور الجيوسياسي التركي في الأزمة السورية.....64

المبحث الثاني: مصالح الأطراف المعادية لنظام بشار الأسد.....72

المطلب الأول: السياسة الخارجية القطرية تجاه الأزمة السورية.....72

المطلب الثاني: السياسة الإسرائيلية حيال الأزمة السورية.....79

خلاصة الفصل.....87

الفصل الثالث: السياق الدولي للأزمة السورية

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية في سورية.....90

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية السورية من 2000 إلى غاية 2011.....90

المطلب الثاني : البعد الإستراتيجي الأمريكي حيال الأزمة السورية.....96

المبحث الثاني: السياسة الروسية في ظل الأزمة السورية.....105

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن العلاقات الروسية السورية.....105

المطلب الثاني: التدخل العسكري الروسي في الأزمة السوري.....113

خلاصة الفصل.....122

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية

الملخص:

تعد الحالة السورية التي جاءت في سياق " الربيع العربي " أكثر تعقيدا من مثيلاتها في الوطن العربي ، وذلك بسبب موقع سورية الجيوبوليتيكى و أهميتها الجيوستراتيجية فضلا عن تأثيرها على الملفات الثلاث الساخنة في المنطقة " العراق ، لبنان ، فلسطين " .

إلا أنها تحولت من لاعب أساسي في شؤون و قضايا الإقليم إلى ساحة تنافس و صراع إقليمي و دولي ، حيث تشهد سورية منذ شهر مارس 2011 تحديا و تطورا مفصليا بات يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية و التحالفات الدولية في المنطقة .

فقد شكلت الأزمة السورية حالة استقطاب و تنافس إقليمي و اصطفاف دولي غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة الأمر الذي أدى إلى طول أمد الأزمة و تعقيد سبل تسويتها.

حيث يتضح ذلك من خلال تفاعلات و مواقف القوى الإقليمية و الدولية تجاه الأزمة السورية، سواء من جانب الخصوم " الولايات المتحدة الأمريكية و تركيا و دول الخليج في مقدمتها قطر "، أو الحلفاء " روسيا و إيران " للنظام السوري على المستويين الدولي و الإقليمي.

وفى هذا الإطار تتمحور الدراسة حول تطور الأزمة السورية و معضلات تسويتها في ضوء الإستقطابات الإقليمية و الدولية .

Abstract:

The Syrian case wish had began with (the Arab Spring), becomes more complex than the other cases in the Arab region, that is because the Syrian geopolitical location geostrategic importance , and it is influential role in other there hotspots in the region (Iraq , Lebanon , Palestine).

Since March 2011, Syria has faced a core challenge that deeply affects on the regional balance and international alliance in the region. The Syrian crisis has turned from a local action to be an arena for international competition between regional and international rivals that is look like what was happened in the period of the cold war between USA and the former USSR. These all reasons, definitely, deepened, and still, the period of the crisis and the possibilities of resolving it, between the key international and regional player.

So, my thesis will deal with this crisis through focusing on the roles of regional and international key players in the Syrian bloodshed , which divided between anti Assad regime (USA , Turkey , and the Gulf States) and pro Assad regime or it is allies (Russia , Iran) .

By concentrating on how the international and regional polarization has affected on lasting the conflict and complexed the resolving efforts.